



العدد الثاني والعشرون - الجزء الاول - فبراير - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

# المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (ISSN) (3085 - 4806) / الورقي (ISSN) (3085 - 4830)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية  
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY  
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم  
العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي  
والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها كلية التربية  
للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق ( مدقق اللغة العربية ).

### سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي  
والتدريب.

### أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق -  
المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي  
والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم  
العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية )
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية.  
( التنضيد )
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف  
الاشرف/ العراق. ( تصميم ).

### أعضاء الهيئة العلمية

1. د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية  
الجزائرية.

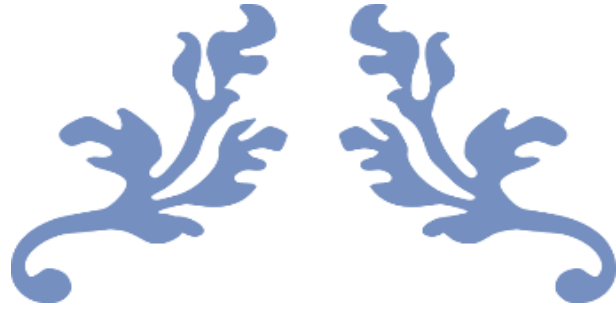
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر - رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية - كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.د. ناهض فالح سليمان - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة الإنجليزية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي - عميد كلية الدراسات العليا - الجامعة اليمنية - الجمهورية اليمنية.
7. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب - المملكة المغربية.
8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية - جامعة تكريت - جمهورية العراق.
9. أ.د. نورة محمد مستغفر - أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
10. أ.د. هاله خالد نجم - رئيس قسم الترجمة - كلية الآداب - جامعة الموصل - جمهورية العراق.
11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين - أستاذ الأدب العربي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
12. أ.د. محمد نبهان إبراهيم رحيم الهيتي - علوم اسلامية - جامعة الانبار - العراق.
13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف - عميد كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الموصل - جمهورية العراق.
15. أ.د. تارا عمر أحمد - كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
16. أ.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله - وزارة التربية والتعليم - فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باجي مختار عنابة - الجمهورية الجزائرية.
19. أ.د. داود مراد حسين الداودي - دكتوراه العلوم السياسية - مدير وحدة البحوث والدراسات - جامعة القادسية - كلية القانون - جمهورية العراق.
20. أ.د. راشد صبري محمود القصبى - أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية - جامعة بورسعيد - جمهورية مصر العربية.
21. أ.د. صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية - البصرة - الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.
22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس - خبير تربوي - عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية - جمهورية العراق.
23. أ.د. عدنان فرحان الجوراني - أستاذ الاقتصاد - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد - أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي - كلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس - الرباط، المملكة المغربية.
26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف - أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب - كلية التربية - جامعة بنها - جمهورية مصر العربية.
27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي - نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي - رئيس قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة بور سعيد - جمهورية مصر العربية.
29. أ.م.د. عبد الباقي سالم - تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - جامعة بابل - جمهورية العراق.
30. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي - دكتوراه قانون خاص - كلية الحقوق - جامعة الموصل - جمهورية العراق.

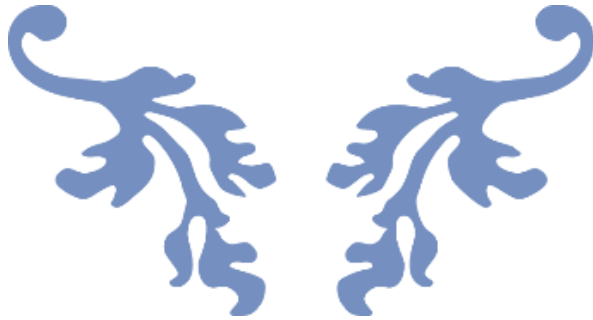
## أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د. آرام نامق توفيق - كلية العلوم - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريب - قسم اللغة العربية و آدابها - جامعة باجي مختار- عنابة - الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان - أستاذ التاريخ المعاصر - جامعة محمد خيضر- بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية - ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال - قسم نظم المعلومات - الجامعة الأردنية- فرع العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - الرباط - المملكة المغربية.
8. أ.م.د. رضا قجة- علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة - كلية التقنية الإدارية - جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي - كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية - جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور - كلية الحقوق - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر- كلية القانون - جامعة المستنصرية - جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي - مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية - المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور - كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي - كلية الكنوز - الجامعة الأهلية - جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي - عميد الشؤون الأكاديمية الأميركية للتعليم العالي والتدريب - جامعة العلوم الحديثة - الجمهورية اليمنية.
19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة- ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.



## مقال العرو





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد

يسرنا أن نقدم لكم العدد 22 ج 1 من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم. يشتمل هذا العدد على أعمال بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي جاءت خارج نطاق المؤتمر، مما يعكس تنوعاً علمياً وثراءً في المواضيع المطروحة.

لذا دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجالات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضاءهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتكريم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فإن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فإن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجالات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضاً أن هذا العدد يصادف حدثاً مميزاً في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضاً للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالمياً.

هيئة تحرير المجلة

18/02/2025 الرباط - المملكة المغربية

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

فهرس الموضوعات	
11.....	الدور العلمي للموالي الصحابة حتى نهاية القرن الأول الهجري أ. د : سليمة كاظم حسين/ م. د : زينب عبد الجبار سعيد
30.....	مضمون الحجية القانونية للأحكام القضائية في حالي التسبيب وعدمه (دراسة تحليلية من واقع نصوص قانون المرافعات الليبي) د. عبد السلام بلعيد خليفة/ إسراء أبوبكر ضو
49.....	المسؤولية الدولية عن استخدام الاسلحة المستقلة ذاتية التشغيل أ.م.د. غسان صبري كاطع
67.....	المهر في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) (2-255هـ/623-869م) أ.م.د مها عبدالله الشرقي / م.د عاتكة حبيب عبدالله
81 .....	الحماية الدولية لضحايا الإتجار بالبشر في ظل الموائيق الدولية ذات الصلة المدرس الدكتور نشوان تكليف جيثوم
101.....	استراتيجية معاوية بن أبي سفيان في الوصول إلى السلطة من خلال كتاب الفتوح لأبن اعثم الكوفي(ت 320هـ) (المصاهرة وكسب الود انموذجاً) د. صادق سعيدان / أ. م. محمد جاسم علوان الكصيرات
115.....	التعدد الثقافي في سياق الهجرة الدولية: تفاعلات الهوية الثقافية للمهاجرين ببلدان الاستقبال الباحث منير عزمي/ الدكتور محسن إدالي
138.....	دور السعودية في سياسة حظر النفط العربي 1967-1973 م. هالة مهدي الدليمي
153.....	الهوية المغربية: تنوع المحددات وتعدد التحديات هدى أحنوش

## الدور العلمي للموالي الصحابة حتى نهاية القرن الأول الهجري

أ. د. : سليمة كاظم حسين

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية /

قسم التاريخ / جمهورية العراق

[salema.hussain@uobasrah.edu.iq](mailto:salema.hussain@uobasrah.edu.iq)

009647734664943

م. د. : زينب عبد الجبار سعيد

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم

التاريخ / جمهورية العراق

[zainab.abduljabbar@uobasrah.edu.iq](mailto:zainab.abduljabbar@uobasrah.edu.iq)

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الموالى من الصحابة الذين عاصروا ظهور الإسلام، مع التركيز على دورهم الفكري خلال القرن الأول الهجري. تتناول الدراسة قدراتهم في التعلم والتعليم، ومساهماتهم في نشر مبادئ الإسلام، وتأثيرهم على تطور النهضة الفكرية في تلك الفترة.

تسعى الدراسة أيضاً إلى التعرف على فئة موالى العتاق (أي الذين تحرروا من الرق والعبودية بفضل الإسلام)، واستعراض التحول الذي أحدثه الإسلام في مكانتهم الاجتماعية، حيث كانوا في أدنى السلم الاجتماعي العربي قبل الإسلام. تناول البحث هذا الموضوع من منظور تاريخي يُبرز الأبعاد الثقافية والفكرية، مع التركيز على منطقة الحجاز، وخصوصاً مدينة النبي محمد (ﷺ)، باعتبارها مركز الإسلام ومصدر التعاليم التي شملت فئة الموالى العتقاء. وقد غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة حتى نهاية العصر الراشدي.

اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا استقرائيًا، حيث تم جمع الروايات المتعلقة بالموالى الصحابة من مصادر متنوعة. ورغم عدم وجود مؤلفات متخصصة في تاريخ هذه الفئة، تم الاعتماد على المعلومات المتفرقة الواردة في كتب التاريخ، الطبقات، التراجم، والأنساب.

بناءً على طبيعة المعلومات المتاحة، قُسمت الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

1. دورهم في التعليم .
  2. إسهاماتهم في التصنيف والتدوين .
  3. حفظهم للسنة النبوية .
  4. حفظهم للمرويات التاريخية .
- واختُتمت الدراسة بذكر أبرز النتائج التي توصل إليها البحث .
- الكلمات المفتاحية :** الموالى، الصحابة، الدور العلمي، القرن الأول

## The Scientific Role of the Mawali Companions Until the End of the First Hijri Century

Prof. Dr : Salima Kazem Hussein

Dr: Zainab Abdul Jabbar Saeed

### Abstract

This study aims to shed light on the Mawali Companions who witnessed the emergence of Islam, focusing on their intellectual role during the first Hijri century. It examines their abilities in learning, teaching, and spreading the principles of Islam, and their influence on the development of intellectual advancement during that period.

The research also seeks to explore the group of emancipated Mawali (those who were freed from slavery and bondage through Islam) and highlights the transformative shift that Islam brought to their social standing, as they were among the lowest ranks of Arab society before Islam. The study addresses this topic from a historical perspective, emphasizing cultural and intellectual aspects, with a focus on the Hejaz region, particularly the city of Prophet Muhammad (peace and blessings be upon him). This city was the cradle of Islam and the source of teachings specific to the emancipated Mawali. The timeframe of the study extends until the end of the Rashidun Caliphate.

The research adopts a descriptive and inductive approach, gathering narratives about the Mawali Companions from various sources. Despite the absence of specialized works on the history of this group, the study relies on scattered information found in historical writings, biographical dictionaries, genealogical works, and collections of biographies.

Due to the nature of the available information, the study is divided into four main sections:

- 1- Their role in education
- 2- Their contributions to classification and documentation
- ) 3- Their preservation of the Prophetic traditions (Hadith
- 4- Their role in preserving historical narratives

The study concludes by presenting the key findings of this humble effort.

**Keywords:** Mawali, Companions, scientific role, first Hijri century.

## المقدمة

تركز هذه الدراسة على فئة موالى العتاقة ، وهم الذين نالوا ولاءهم إثر تحريرهم من الرق والعبودية ، حيث تسعى إلى استقصاء وتحليل إسهاماتهم العلمية والثقافية خلال القرن الأول الهجري. تهدف الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للموالى الصحابة في حفظ التراث النبوي ومساهماتهم في مجالات التصنيف والتدوين، فضلاً عن دورهم في التعليم ونقل المرويات التاريخية. تتبع أهمية هذا البحث من كونه يلقي الضوء على فئة اجتماعية كان لها تأثير كبير في صياغة وإثراء الحياة العلمية والفكرية في العصر الإسلامي المبكر، مما يساهم في سد فجوة معرفية حول هذا الموضوع وإبراز إسهاماتهم التي غالباً ما يتم تجاهلها في الدراسات التاريخية. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، حيث يقوم الباحث بجمع وتحليل النصوص والآثار التاريخية ذات الصلة ، بهدف الوصول إلى فهم عميق وشامل لإسهامات موالى الصحابة العلمية والثقافية.

وقد تم اختيار عنوان الدراسة: "الدور العلمي للموالى من الصحابة حتى نهاية القرن الأول الهجري"، ليعكس الإطار العام لأهداف البحث وأبعاده. وتتناول الدراسة أربعة محاور رئيسية:

1. دور الموالى في التعليم : حيث يتم استعراض إسهاماتهم في نشر العلم بين العامة .
2. تحليل دورهم في التصنيف والتدوين : مع التركيز على دورهم في حفظ المعارف وتطوير منهجية الكتابة .

3. إسهامهم في حفظ السنة النبوية : من خلال نقل الأحاديث وحفظ التراث النبوي .
4. دورهم في حفظ المرويات التاريخية : بما يبرز دورهم في توثيق الأحداث التاريخية .

وفي ختام الدراسة، سيتم عرض النتائج التي توصل إليها البحث، والتي يُرجى أن تسهم في فهم أعمق لإسهامات الموالى العلمية والثقافية خلال القرن الأول الهجري، سائلين الله التوفيق والسداد.

## أولاً : دور الموالى في التعليم

لم يهتم العرب بتعليم موالىهم القراءة والكتابة خاصة وان مسألة تعليمهم لا تشكل فرقا كبيرا بالخصوص لهم ، كما أن مجال إستخدامهم لا يتطلب من الموالى إجادة القراءة والكتابة ، فمعظمهم إما أن يكونوا رعاة غنم أو صناع ، ومما جعلنا نميل إلى هذه الحقيقة عدم عثورنا على رواية تبين أن عرب قبل الإسلام اهتمت بتعليم موالىها خاصة أن العرب في جاهليتهم تغلب عليهم الثقافة الشفاهية (العبادي ، بيئة الرسول 323) .

أما الموالى الذين أجادوا القراءة والكتابة وأشارت المصادر إليهم فهم بالأصل إما كتابيون أو مصدرهم كان من مدن الحواضر ذوات حضارات كتابية كالشام ، فمثلاً سهل مولى عتبية كان مسيحياً من أهل مريسا (قرية المريسة في الصعيد المصري) وكان يعرف القراءة وأكد ذلك قائلاً : " أخذت مصحفاً [الإنجيل] لعلمي فقراته حتى مرت ورقة فأنكرت كتابتها حين مرت بي ومسستها بيدي قال فنظرت فإذا فصول الورقة ملصقة بغراء قال ففنتقتها فوجدت فيها نعت محمد ﷺ " ( ابن سعد ، الطبقات الكبرى 363/1) ، وكذلك جبر الرومي مولى عامر بن الحضرمي وعائش أو يعيش مولى حويطب بن عبد العزى ، و أبو فكيهة مولى عبدة بن الحضرمي ، فهؤلاء كانوا كتابيين(الالوسي ، روح المعاني 233/14) ، وعلى ما يبدو أن الرسول (ﷺ) كان يجلس مع بعضهم لهذا إتهم من مشركي مكة بأنهم أعانوه على وضع القرآن الكريم الذي جاء به ، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في الآية {وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ (النحل 103)} (القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن 3/13) ، وقيل أنه تعلم على يد بلعام الرومي مولى لرجل من قريش أيضا (ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم 608/2) .

وأعتمد رسول الله (ﷺ) على بعض الموالي لتعليم المسلمين القرآن وأحكام الشريعة الإسلامية فقد أوصى (ﷺ) المسلمين بأخذ القرآن من أربعة أشخاص من بينهم سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة ويقصد بقوله أي تعلموا منهم كيفية قراءة آيات القرآن (ابن سعد ، الطبقات الكبرى 2/352) ، وبذلك يكون سالم بن معقل معلماً مهنة التحفيظ والإقراء ، وربما كانت له حلقة تعليمية في مسجد الرسول (ﷺ) وروى ابن قتيبة " أن رسول الله ﷺ قال : لقد هممت أن أبعث إلى الأمم رجلاً يدعونهم إلى الإسلام ويرغبون في الدين ، فبعثت أبي ابن كعب ، وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل كما فعل عيسى بن مريم عليهما السلام " ( ابن قتيبة ، الإمامة والسياسة 1/18) ، ولم يكن سالم وحيداً في هذا الميدان بل شاركه خباب بن الارت ، فقد قال ابن إسحاق " فأقبل عمر حتى إنتهى إلى باب أخته ليغير عليها ما بلغه من إسلامها ، فإذا خباب بن الارت عند أخت عمر يدرس عليها طه ويدرس عليها إذا الشمس كورت " ( ابن إسحاق ، سيرة ابن إسحاق 161) وهذا يدل على أن الرسول (ﷺ) اعتمد على الموالي في تعليم المسلمين في مرحلة مبكرة من تاريخ الدعوة الإسلامية، وكذلك عامر بن فهيرة بعثه رسول الله (ﷺ) مع " سبعين رجلاً من الأنصار إلى أهل نجد ليقرئوهم القرآن ويعلموهم الدين" (المسعودي ، التنبيه والإشراف 212) وصهيب بن سنان(ابن حبان ، مشاهير علماء الأمصار 41) وعبد الرحمن بن ابزي مولى نافع بن عبد الحارث الخزاعي(ابن عبد البر ، الاستيعاب 2/822) كانا من القراء المعروفين وربما من المعلمين للقران أيضاً.

### ثانياً : دور الموالي في التصنيف والتدوين

وورد في المصادر قيام بعض الموالي بوضع مصنفات في الفقه والسنة ، فمثلاً كان لأبي رافع مولى رسول الله (ﷺ) كتاب السنن والإحكام والقضايا(الكليني ، الكافي 4/1) والكتاب المسمى بـ ( أقضية أمير المؤمنين) وكتاب الديات وزاد الريشهري على هذه المصنفات بقوله "وغيرهما" (موسوعة الإمام علي 12/34) لكنه لم يذكر أسماءها كما ذكر الطوسي(ت460هـ/1068م) أن سلمان الفارسي صنف في الآثار كتاب حديث الجاثليق(الفهرست 142) وهذه الروايات إن صحت تكون عملية التأليف والتصنيف قد ظهرت في فترة مبكرة جداً من تاريخ الإسلام أي في النصف الأول من القرن الأول الهجري، ويمكن الأخذ بهذه الروايات إذا علمنا أن كلاً من أبي رافع وسلمان الفارسي هما بالأصل من الحواضر التي كانت متقدمة من الناحية العلمية ، فأبو رافع قبطي من مصر وسلمان من بلاد فارس، ولكن يجب التوقف عند مسألة التأليف والتصنيف ، فأبو رافع حسبما أشارت المصادر إليه صنف ثلاثة كتب وهناك من يقول أكثر ويؤكد الريشهري أن أبا رافع " من السابقين إلى التأليف والتدوين " (موسوعة الإمام علي (عليه السلام) 12/33) وأشار إلى ذلك أيضاً الأنصاري الذي أكد أنه أول " من صنف في علم الفقه ودونه " (الأنصاري : الموسوعة الفقهية الميسرة 1/40) ، ولكن الغريب في الأمر أن المصادر التي تتحدث عن الجهود العلمية لأبي رافع ذكرت أسماء مصنفاته ولم تذكر إقتباسات منها مثل [ قال أبو رافع ... ]، فهذه الصيغة أو غيرها غائبة تماماً في المصادر التاريخية منها والفقهية، وكل ما نعرفه عن هذه الكتب هو ما يخص كتاب السنن والأحكام والقضايا ، فبعضهم يقول انه تناول فقه الإمام علي (عليه السلام) في الصلاة والصيام والحج والزكاة و قضايا أخر (الأنصاري، الموسوعة الفقهية الميسرة 1/40) وإن أبا رافع كان راوياً لهذا الكتاب الذي صنفه الإمام علي (عليه السلام) كغيره من الرواة أو روى قسماً منه وقد أورد الجلاي قائمة بأسمائهم (الجلالي: تدوين السنة الشريفة 138 – 143) ، فربما يكون أبو رافع روى أكثر من غيره من هذا الكتاب ولهذا نسب إليه، في حين أكد أحد الباحثين أن كتاب السنن والأحكام والقضايا يتناول أحاديث الرسول (ﷺ) وأنه من أقدم المصنفات في ترتيب الحديث وجمعه أبو رافع في أبواب (الخليلي : شرح القصيدة الرائية 160) ، ويمكن الجمع بين هذه الآراء والقول ربما كان هذا الكتاب من تصنيف الإمام علي(عليه السلام)، وبما أنه حاول على أبواب الفقه في العبادات والحدود والديات ، وأبواب المعاملات من البيوع وغيرها (الجلالي ، تدوين السنة الشريفة 138) ، لهذا اعتمد الإمام علي (عليه السلام) على أقوال الرسول (ﷺ) في تأكيد الأحكام الشرعية الواردة في هذا الكتاب الذي صنفه ولهذا اعتقد بعضهم أنه كتاب خاص بالأحاديث النبوية كما اعتقدوا بأنه من تصنيف أبي رافع الذي كان راوياً له.

وإختلفوا حول الكتب الأخر أيضاً، فأكد الكليني (ت 329هـ/941 م) أن كتاب الديات من مصنفات الإمام علي (عليه السلام) (الكافي 4/1)، أما كتاب أفضية أمير المؤمنين فأكد بعضهم أنه لعبيد الله بن أبي رافع القبطي (الطوسي، الفهرست 175)، في حين أكد النجاشي أنه من مصنفات إبراهيم بن هشام القمي (رجال النجاشي 16) وأثبت علي الأحمد علي وجود كتاب بإسم أفضية أمير المؤمنين وبرواية إبراهيم بن هاشم القمي (ينظر عن ترجمته: النجاشي، رجال النجاشي 16) في مكتبة جامعة طهران و نسخة منه في تركيا بمكتبة حميدية (مكاتيب الرسول (عليه السلام) 448/1)، ولم يحدد اغا برزك الطهراني صاحب هذا الكتاب وكل ما قاله عنه " أفضية أمير المؤمنين في ذكر بعض قضاياها وأحكامها بروايات مرسله، ألفه بعض الأصحاب، ولم يذكر أسانيدها " (الذريعة إلى تصانيف الشيعة 273).

أما حديث الجاثليق، فقد أكد بعضهم انه كتاب صنفه سلمان الفارسي (الطبيسي، رجال الشيعة 13) ودون فيه الحوار الذي دار بين الإمام علي (عليه السلام) وجاثليق (هو لقب رئيس الأساقفة عند الطوائف المسيحية) الرومي الذي بعثه ملك الروم بعد وفاة الرسول (ﷺ) سنة (11 هـ/633 م) إلى المدينة وأخذ يطرح أسئلة حول التوحيد وصفات الله سبحانه وتعالى وغيرها من الأسئلة التي أجاب الإمام علي (عليه السلام) عنها (ابن طاووس، التحصين 637)، في حين أكد الطوسي (ت 460هـ/1067م) أنه " روى حديث الجاثليق الرومي " (الفهرست 142)، وهذا ما يؤكد أن سلمان لم يصنف كتاباً وإنما كان راوياً لما دار بين الإمام علي (عليه السلام) ورسول ملك الروم من حديث.

وللموالي دورٌ في تدوين القرآن الكريم وهذا ما أشار إليه محمد بن عبد الله بن اشته (ت 360هـ/971 م) في كتاب المصاحف قائلاً "أن أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة" حتى أن سالم "أقسم ألا يرتدي برداء حتى يجمعه" (السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن 162/1)، ولعله جمعه في عهد الرسول (ﷺ) خاصة مع وجود مجموعة ممن دونه في عهده وهذا ما ذكرته بعض المصادر " كتب الناس منه في صحف وفي جريد وطرر (هو الحجر الذي له حد كحد الفأس) وفي لحاف (هو القماش السط) وفي خزف وغير ذلك " (ابن عطية، المحرر الوجيز 49/1)، ولهذا كانت هناك مجموعة من المصاحف التي عرفت بأسماء أصحابها مثل مصحف سالم ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) ومصحف علي (عليه السلام) ومصحف عائشة (رضي الله عنها) (السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن 162/1 - 171؛ 67/2).

ثالثاً: دور الموالى في حفظ السنة النبوية

إن الشريعة الإسلامية، كما هو معروف، تقوم على ركنين رئيسيين لا يمكن الاكتفاء بأحدهما دون الآخر: وهما كتاب الله وسنة نبيه (شاعر، نظر عابرة إلى الصحاح الستة، ص 25)، اللذان أكدتهما الآية الكريمة: { ... مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا... } (الحشر 7). وقد شجع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه على رواية أحاديثه ونقلها، فقال: "رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها فَأَدَّأها كَمَا سَمِعَها" (الخطيب البغدادي، الكفاية، ص 225). وقد ترك رسول الله (ﷺ) أحاديث في مختلف أبواب الحياة، سواء كانت تبيانياً لمجملات القرآن أم تشريعاً مستقلاً بعد كتاب الله. ولذلك، ازداد إقبال المسلمين على رواة الحديث من الصحابة، ومن بينهم الموالى الذين كان لهم دور كبير في رواية الحديث وحفظه فيما بعد، وخاصة موالى الرسول (ﷺ).

هؤلاء لم يكونوا أتباعاً لرسول الله (ﷺ) بحكم الولاء فقط، بل كانوا تلاميذ تحت يده. ولهذا، اعتمد عليهم بعض الصحابة، مثل ابن عباس الذي كان يأتي إلى أبي رافع مولى رسول الله (ﷺ) فيسأله قائلاً: "ما صنع النبي ﷺ يوم كذا؟" وكان مع ابن عباس من يكتب فيها (ابن حجر، الإصابة، 4/125). وذلك لأن أبا رافع لازم رسول الله (ﷺ) وشهد معه جميع مشاهد عدا معركة بدر. وقيل إن أبا رافع كان أول من دون الحديث النبوي من الموالى وجمعه في كتاب أسماه "كتاب علي" (الطبيسي، رجال الشيعة في أسانيد السنة، ص 13). لكن وقع لبس في هذا الأمر لدى بعض المحدثين، حيث كان أبا رافع راوياً لهذا الكتاب وليس مؤلفاً له، وإنما هو من كتب الإمام علي (عليه السلام)، كما أكدته الكليني (ت 329 هـ / 940م)

قائلاً: "أول كتاب في الحديث ألف في الإسلام هو كتاب علي (عليه السلام)، أملاه رسول الله (ﷺ) وخطه علي (عليه السلام) على صحيفة فيها كل حلال وحرام" (الكافي، 4/1).

وبعض الأحاديث المنقولة عن الموالي الصحابة لها وزنها عند علماء الفقه، إذ كانوا يحتجون بها لتأكيد الحكم التشريعي. فعلى سبيل المثال، روى الموالي ستة أحاديث في باب الصلاة، اثنان منها في السجود، رواهما ثوبان مولى الرسول (ﷺ). نص الأول على أن "لكل سهو سجدتين" (ابن ماجه، سنن ابن ماجه، 385/10)، واستخدم هذا كدليل شرعي في إثبات أنه إذا سها المسلم في صلاته، سواء كانت واجبة أو مستحبة، يجب عليه أن يأتي بسجدتين عن كل سهو (الشريف المرتضى، الناصريات، ص 249). وأكد الحديث الثاني أن "ما من عبد يسجد إلا رفع الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة" (ابن حنبل، مسند أحمد، 280/5). ونقل خباب مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة وزيد بن حارثة حديثين عن مبطلات الوضوء، فقد روى خباب عن رسول الله (ﷺ) قوله: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" (العظيم آبادي، عون المعبود، 313/8). وبموجب هذا الحديث أكد علماء الفقه أن "الخارج من السبيلين منقوض للطهارة" (النووي، المجموع، 4/2).

أما حديث زيد بن حارثة الذي نقله عن رسول الله (ﷺ): "علمني جبرائيل الوضوء وأمرني أن أنضح تحت ثوبي لما يخرج من البول بعد الوضوء" (ابن ماجه، سنن ابن ماجه، 157/1)، فقد بين فيه رسول الله (ﷺ) أن المحافظة على الوضوء من صفات المؤمنين، ورواه مولاة ثوبان، وقال: "استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن" (ابن حنبل، مسند أحمد، 277/5).

أما الحديث السادس في هذا الباب، فقد رواه أبو عسيب مولى الرسول (ﷺ) ويؤكد أن صلاة الجمعة فريضة كغيرها من الفرائض، بقول الرسول (ﷺ): "من كان منكم صحيحاً يقدر على المشي إلى الجمعة، فلا يدعها، فإنها فريضة كفرية الحجة" (ابن سعد، الطبقات الكبرى، 61/7). ولبلال الحبشي تسعة أحاديث سمعها من رسول الله (ﷺ) تدور حول أجر المؤذن ومكانته يوم القيامة، وهي كما يلي:

1. "من أذن أربعين عامًا محتسبًا، بعثه الله عز وجل يوم القيامة وله عمل أربعين صديقًا، عملاً مبرورًا متقبلاً".

2. "من أذن عشرين عامًا، بعثه الله يوم القيامة وله من النور مثل زنة السماء".

3. "من أذن أربعين عامًا محتسبًا، بعثه الله عز وجل يوم القيامة وله عمل أربعين صديقًا، عملاً مبرورًا متقبلاً".

4. "من أذن عشرين عامًا، بعثه الله يوم القيامة وله من النور مثل زنة السماء".

5. "من أذن عشر سنين، أسكنه الله عز وجل مع إبراهيم الخليل (عليه السلام) في قبته أو في درجته".

6. "من أذن سنة واحدة، بعثه الله يوم القيامة وقد غفرت ذنوبه كلها، ولو كانت مثل زنة جبل أحد".

7. "من أذن في سبيل الله صلاة واحدة إيمانًا واحتسابًا وتقربًا إلى الله عز وجل، غفر الله له ما سلف من ذنوبه، ومن عليه بالعصمة فيما بقي من عمره، وجمع بينه وبين الشهداء في الجنة".

8- "إذا كان يوم القيامة، وجمع الله عز وجل الناس في صعيد واحد، بعث الله عز وجل إلى المؤذنين ملائكة من نور، ومعهم ألوية وإعلام من نور، يقودون جنائب [الخيول] أزمتها زبرجد أخضر وحفايفها المسك الأذخر، يركبها المؤذنون، فيقومون عليها قيامًا، تقودهم الملائكة، ينادون بأعلى أصواتهم بالأذان".

9- "المؤذنون أمناء المؤمنين على صلاتهم، وصومهم، ولحومهم، ودمائهم، لا يسألون الله عز وجل شيئًا إلا أعطاهم، ولا يشفعون في شيء إلا شفّعوا".



وقد انفرد بذكر هذه الأحاديث الشيخ الصدوق (ت 381هـ/991م) في كتابه الأمالي (ص 279 – 280). ومن ثم اعتمد عليها الفتحال النيسابوري (ت 508هـ/1115م) في روضة الواعظين (ص 314). ولم تشر إليها كتب الصحاح الستة ولا حتى الكليني في الكافي، وهو من المصادر الشيعية المعتمدة. كما أن راويها عبد الله بن علي مجهول، ولم يذكر الشيخ الصدوق ما إذا كان صاحبياً أم تابعياً، وكل ما ذكره هو أنه بصري من أهل العراق (الأمالي ص 279).

وفي باب الصيام، نقل الموالى حديثين. الأول يؤكد أن الحجامة من مفطرات الصوم في قول الرسول (ﷺ): " أفطر الحاجم والمحجوم " . وقد رواه أسامة بن زيد (ابن حنبل، مسند أحمد 210/5)، وبلال الحبشي (الصباح، مسند بلال 23)، وثوبان (ابن قانع، معجم الصحابة 119/1). ولم تشر المصادر إلى من روى الحديث أولاً، ربما رواه الرسول (ﷺ) بحضورهم جميعاً ثم نقلوه إلى الناس بهدف إرشادهم إلى كيفية المحافظة على صحة صيامهم، خاصة أن الحجامة كانت مهمة بالنسبة للعرب. وبُني على هذا الحديث حكم تشريعي أكده الفقهاء في إثبات إفطار الحاجم والمحجم في صيام شهر رمضان (الشافعي، الأم 106/2). وقد ورد هذا الحديث في جميع كتب الصحاح. كما روى أسامة بن زيد في باب الصيام أيضاً قول الرسول (ﷺ): "صيام شهر رمضان في السفر كفطره في الحضر" (ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث 225).

وللتدليل على أهمية الجهاد، روى الموالى حديثين في هذا الباب. الأول عن ثوبان الذي قال: "قال رسول الله (ﷺ): أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله" (مسلم، صحيح مسلم 78/3). والثاني رواه شمعون بن يزيد القرظي مولى الرسول (ﷺ)، قال: "قال رسول الله (ﷺ): حرمت النار على عين دمعت من خشية الله، وحرمت النار على عين سهرت في سبيل الله" (ابن حنبل، مسند أحمد 134/4).

وروى ثوبان في باب الزكاة عن الرسول (ﷺ) حديثاً بين فيه عقوبة الرجل الذي لا يزكي ماله، فقد قال: " من ترك بعده كنزاً مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يتبعه ويقول: ويلك، أنا كنزك الذي كنزت، فلا يزال حتى يلجم يده ثم يتبعه سائر جسده " (الحاكم النيسابوري، المستدرک 388/1). وحفظ الموالى أحاديث تتعلق بمعاملات البيع. روى أسامة بن زيد في هذا المجال حديثين. الأول ينص على أنه "لا ربا في يد بيد، إنما الربا في الدين" (الطبراني، المعجم الكبير 174/1). وأكد الفقهاء أن البيع بتأخير الدفع أو بغير تقابض ثمنه عند الشراء هو ربا، حتى وإن كان بغير زيادة في ثمنه (المزني، مختصر المزني 76). وهذا الحكم كان مبنياً على الحديث الثاني الذي رواه أسامة عن رسول الله (ﷺ): "الربا في النسيئة" (ابن حنبل، مسند أحمد 200/5). والنسيئة تعني تأخير دفع ثمن البيع (الفراهيدي، العين 305/7).

وروى أبو بكرة عن رسول الله (ﷺ) قائلاً: " نهانا رسول الله (ﷺ) أن نبتاع الفضة بالفضة والذهب بالذهب سواء بسواء، وأمرنا أن نبتاع الفضة بالذهب" (الفراهيدي، العين 305/7). واحتج علماء الفقه في تحريم الغش في البيع برواية أبي الحمراء هلال بن الحارث مولى الرسول (ﷺ) الذي قال: "قال رسول الله (ﷺ): من غشنا فليس منا" (ابن حنبل، مسند أحمد 38/5).

وروى موالى الرسول (ﷺ) أحاديث في باب الصدقات تؤكد تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم. فقد روى طهمان عن رسول الله (ﷺ) قوله: " لا تحل الصدقة لنا ولا لموالينا " (الهندي، كنز العمال 459/6). وعن أبي رافع القبطي عن رسول الله (ﷺ) قوله: " أن الصدقة لا تحل لنا، وأن مولى القوم من أنفسهم" (ابن حنبل، مسند أحمد 10/6). كما روى هرمز بن ماهان حديثاً في المعنى نفسه قائلاً: " قال رسول الله (ﷺ): أن مولى القوم منهم، وإنا أهل بيت لا نأكل الصدقة فلا تأكلها " (ابن كثير، البداية والنهاية 342/5)، وقال النبي (ﷺ) لمولاه مهران: "إنا أهل بيت نهينا عن الصدقة، وإن موالينا من أنفسنا فلا نأكل الصدقة" (الصنعاني، المصنف 51/4). وعلى قول أبي رافع استدلل الفقهاء على أن الصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم وسائر زوجات النبي (ﷺ) ومواليهم (ابن قدامة، المغني 519/2).

ولأسامة بن زيد حديثان في باب الإرث. الأول ينص على "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" (ابن حنبل، مسند أحمد 200/5). وأكد الثاني على أن "لا يتوارث أهل ملتين شيئاً" (النسائي، السنن الكبرى 82/4). واستخدمه الفقهاء كدليل شرعي في منع التوارث بين ملتين مختلفتين في الدين (السرخسي، المبسوط 31/30).

وروى الموالى أحاديث تناولت موضوعات متنوعة، ومن أبرزها حديث أبي بكره الذي رواه عن رسول الله (ﷺ) قال فيه: "إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار" (أبو داود، مسند أبي داود 306/2). وقد استخدم هذا الحديث من قبل جمهور الفقهاء للدلالة على أن الإثم والعقاب يقع على مجرد القصد، حتى وإن لم يقارنه فعل (الزراقي، عوائد الأيام 74). وهذا يعني أن المقتول يتحمل جزءاً من إثم القتل لأنه رفع سيفه بهدف قتل صاحبه.

كما روى حديثاً آخر عن رسول الله (ﷺ) قال فيه: " لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان" (ابن حنبل، مسند أحمد 36/5). وقد استند الفقهاء إلى هذا الحديث وأكدوا أن القاضي لا يجوز له أن يقضي وهو في حالة غضب أو هم، سواء كان غضبه لله أو لغيره (ابن حزم، المحلى 365/9).

أما بريرة مولاة عائشة (رضي الله عنها) فقد روت حديثاً عن رسول الله (ﷺ) يحرم فيه قتل المسلم بغير حق، حيث قالت: "قال رسول الله ﷺ: إن الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن يظهر إليها على محجمة من دم يريقه من مسلم بغير حق" (الطبراني، المعجم الكبير 205/24).

وروى ثوبان حديثاً آخر يتعلق بعقوبة من يخزن المال، حيث قال: " قال رسول الله ﷺ : ما من رجل يموت وعنده أحمر وأبيض إلا جعل الله بكل قيراط صحيفة من نار يكوى بها من قدمه إلى ذقنه" (ابن العربي، أحكام القرآن 495/2). كما روى حديثاً حول أجر عيادة المريض، فقد نقل عن رسول الله (ﷺ) قوله: "عائد المريض في مخرفة الجنة حتى يرجع" (ابن حنبل، مسند أحمد 283/5)، والمخرفة تعني الطريق. كما حرم رسول الله (ﷺ) النظر في دواخل البيوت دون استئذان أصحابها، وأكد ذلك بحديث رواه مولاة ثوبان قال فيه: " قال رسول الله ﷺ: لا يحل لامرئ من المسلمين أن ينظر في قعر بيت امرئ من المسلمين حتى يستأذن، فإن فعل فقد دخل" (الطبراني، مسند الشاميين 163/2).

أكد الفقهاء أيضاً أن طلب المرأة الطلاق من زوجها دون سبب مكروه شرعاً (الاردبيلي، زبدة البيان 608)، واستندوا إلى قول ثوبان: "قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها الجنة" (ابن حنبل، مسند أحمد 277/5). كما استند الفقهاء إلى حديث آخر لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث قال: "من صلى على جنازة فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، والقيراط مثل جبل أحد" (مسلم، صحيح مسلم 52/3). هذا الحديث يعزز استحباب اتباع الجنازة وحضور دفنها (ابن حزم، المحلى 155/5).

وروى أبو رافع القبطي حديثاً قال فيه: "قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بسبقه" (البخاري، صحيح البخاري 47/3). هذا الحديث يثبت الحكم الشرعي القائل بأن الجار أحق بشراء دار جاره إذا أراد بيعها (السرخسي، المبسوط 91/14).

ورويت مجموعة من الأحاديث التي تدور حول الفتن، ويقال إن رسول الله (ﷺ) تنبأ بوقوعها. وقد رويت تسعة أحاديث منها على لسان مولاة ثوبان، ومن بينها:

1. "سيكون أقوام من أمتي يتعاطى ففهاؤهم عضل المسائل أولئك شرار أمتي" (الطبراني، المعجم الكبير 98/2).

2. "سيكون خليفة تقصر عن بيعة الناس ثم يكون نائبة من عدوه فلا يجد بداً من أن يسير بنفسه فيظهر على عدوه..." (المروزي، الفتن 180).

3. "مالي ولبني العباس شيعوا أمتي، وسفكوا دماءهم، وألبسوه ثياب السواد، ألبسهم الله ثياب النار" (الطبراني، المعجم الكبير 96/2).

4. "يكون لبني العباس رايتان، مركزهما كفر، أعلاههما ضلاله" (ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب 85/3).
5. "إذا رأيتم الرايات السود خرجت من قبل خراسان، فأتوها ولو حبوا على الثلج فإن فيها خليفة الله المهدي" (ابن طاووس، الملاحم والفتن 119).
6. "تثور بنو الأصفر بالعرب فتكون بينهم وقعة في موضع يقال له الرأس واللفيكة..." (ابن عساكر، تاريخ دمشق 60/51).
7. "يقتتل عند كبركهم ثلاثة كلهم ابن خليفة..." (ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون 320/1).
8. "لا تزال الخلافة في بني أمية..." (ابن كثير، البداية والنهاية 51/10).
9. "يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على قصعتها" (ابن حنبل، مسند أحمد 278/5).

ملاحظات على هذه الأحاديث : من المهم أن نلاحظ أن هذه الأحاديث، باستثناء الحديث التاسع، لم ترد في كتب الصحاح الستة ولا في كتاب الكافي للكليني، التي تعتبر من أهم مصادر الحديث المعتمدة لدى المسلمين. كما أن سلسلة السند في بعض هذه الأحاديث تحتوي على بعض التضعيف. فالحديث الأول والثاني والرابع رويت بواسطة يزيد بن ربيعة الصنعاني قال عنه النسائي (ت 303هـ/916م) بأنه "متروك الحديث" (الضعفاء والمتروكين 251)، عنه الاميني (ت 1392هـ/1972م) "كذاب معروف بالكذب" (الوضاعون وأحاديثهم 303)، أما الحديث الثاني فضمن سلسلة السند نجد الوليد بن سليمان الدمشقي وقال عنه أبو القاسم البغوي (ت 317هـ/929م) "بلغني إنه لين الحديث" (الذهبي، ميزان الاعتدال 339/4) أي ضعيف، ونجد في أسانيد الحديث الخامس أبا نصر الخفاف (ت 204هـ/820م) وقيل أنه ليس بالقوي (ابن عدي، الكامل 296/5) والحديث السادس، فقد روي من خلال عبد الله بن محمد المعروف بابن الأكفاني (ت 405هـ/1015م) ويقال عنه: "لم يكن في الحديث شيئاً لا هو ولا أبوه" (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 140/10) كما أنه قال عندما روى هذا الحديث: "نقلت من كتاب عتيق ما صورته" (ابن عساكر، تاريخ دمشق 60/15) وهذا يعني أنه يجهل إسم الكتاب الذي نقل عنه ويقول ابن خلدون عن الحديث السابع "رجاله رجال الصحيحين إلا إن فيه أبا قلابة الجرمي وذكر الذهبي وغيره انه مدلس وفيه سفیان الثوري وهو مشهور بالتدليس وكل واحد منهما عن [أي عن فلان] ولم يصرح بالسماع فلا يقبل" (تاريخ ابن خلدون 320/1)، كما أنكر ابن كثير الحديث الثامن وقال عنه: "منكر جداً" (البداية والنهاية 51/1)، ومن خلال تتبع سلسلة السند وجدنا فيها عبد الرحمن بن أبي الحسن وهو مجهول وقال عنه الشيبستري "لم يذكر أحد ترجمة حياته" (الشيبستري، الفائق 210/2) وفيها راشد بن داوود الصنعاني أيضاً ويقول عنه البخاري (ت 265هـ/870م) : "فيه نظر" (المزي، تهذيب الكمال 7/9) وقال الدارقطني (ت 385هـ/995م) عنه: "ضعيف لا يعتبر به" (الذهبي، ميزان الاعتدال 35/2). ومن رواة الحديث التاسع عبد الرحمن بن جابر الأنصاري قال عنه ابن سعد "في روايته ورواية أخيه ضعف وليس يحتج بهما" (الطبقات الكبرى 275/5).

ورويت أحاديث عن أبي بكر تدور حول الموضوع نفسه هي:

- 1- "ليس من بلدة إلا يبلغها رعب الدجال إلا المدينة على كل نقب من نقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح" (المروزي، الفتن 345).
- 2- "إنها ستكون فتنة ثم تكون فتنة ألا فالماشي فيها خير من الساعي إليها والقاعد خير من القائم فيها ألا والمضطجع فيها خير من القاعد ألا فإذا نزلت فمن كان له غنم فليلحق بغنمه ألا ومن كانت له أرض فليلحق بإرضه ألا ومن كانت له إبل فليلحق بإبله، فقال رجل من القوم : يا نبي الله جعلني الله فداك : أرأيت من ليست له غنم ولا أرض ولا إبل كيف يصنع؟ قال ليأخذ سيفه ثم ليعمد به إلى صخرة ثم ليدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاة اللهم هل بلغت؟..." (ابن حنبل، مسند احمد 48/5).

3- " أرض يقال لها البصرة أو البصرة يأتيهم بنو قنطورا حتى ينزلوا بنهر يقال له دجلة ذي نخل ، فيفترق الناس فيه ثلاث فرق فرقه تلحق بأهلها فهلكوا وفرقة تأخذ على أنفسها فكفروا وفرقة تجعل عيالاتها فوق ظهورها فيقاتلونهم فيفتح اللهم على بقيتهم " (المروزي ، الفتن 413) .  
ولا تخلو هذه الأحاديث من الضعف أيضاً فنجد في سند الحديث الثاني عثمان الشحام وقال عنه النسائي " ليس بالقوي " (المزي ، تهذيب الكمال 512/19) ، في حين ورد في إسناد الحديث الثالث جعفر بن الحارث الكوفي وقال عنه ابن معين (ت 233هـ/848م) : " ليس هو بثقة " (تاريخ ابن معين 297/1) والبخاري قال " منكر الحديث " (الضعفاء الصغير 29) أما الأول فعلى الرغم من خلو السند فيه من الضعفاء إلا انه لم يرد ذكره في كتب الصحاح المعتمدة ، وهذا ما يثير الشك حول صحته .  
وبذلك يتبين أن سمات الوضع واضحة على هذه الأحاديث، كما أنها نسبت إلى موالي الرسول ﷺ بالخصوص لما لهم من حضور ومصادقية بين عامة المسلمين بهدف إحداث تأثير في نفوس المتلقين ، ومن المحتمل أن هذه الأحاديث وضعت لخدمة أغراض معينة فمثلاً الحديث الأول الذي روي عن ثوبان ، فربما أنه وضع لتحذير المسلمين من الفقهاء الذين يتناولون أصعب المسائل الفقهية وخاصة التي ليس عليها اتفاق بين الفقهاء أنفسهم وهذا مما يسبب الصراعات بينهم ومن ثم إنقسامهم إلى طوائف مختلفة ، أما الحديث الثالث والرابع لثوبان أيضاً فلا يستبعد أن سبب وضعهما كان لتكريس العداء لحكم لبني العباس ، وكذلك بالنسبة للحديث الثامن من المحتمل أنه وضع لإظهار أمر خلافة بني أمية أو للتقرب منهم، وكذلك بالنسبة للأحاديث التي نقلت على لسان أبي بكر ، فلا يستبعد أن يكون الغرض من الحديث الأول وضع لإظهار مكانة المدينة المنورة وإبراز قدسيته وإنها محاطة بالعبادة الإلهية، أما الحديث الثاني فلعله وضع لغرض إقناع المسلمين باعتزال الصراعات التي وقعت بين المسلمين وخاصة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) .

ولم تقف جهود الموالى الصحابة عند رواية الحديث بل شملت نقل أعمال الرسول ﷺ التي كان يأتي بها بحضرة أصحابه قاصداً تعبيد الطرق الموصلة إلى الله سبحانه وتعالى التي يطلق عليها السنة (الحوثي ، الاجتهاد والتقليد 5) ، ويمكن ذكر هذه السنن بحسب الأبواب التي وردت فيها:

#### أ- باب الصلاة

- 1- قال أسامة بن زيد " دخل النبي البيت وخرج فوقف على باب البيت وصلى ركعتين وقال : هذه القبلة " (النوري ، مستدرک الوسائل 180/3) .
- 2- قال أسامة بن زيد " إذا جد به [ الرسول ﷺ ] السير جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء " (العيني ، عمدة القاري 149/7) .
- 3- قال بلال بن رباح " أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر " (ابن حجر ، الدراية 118/1) ، وأثوب تعني الرجوع إلى الشيء أي إذا نادى بالأذان إلى الصلاة ثم نادى بعد التاذين فقال : الصلاة رحمكم الله (ابن منظور ، لسان العرب 247/1) .
- 4- قال بلال بن رباح " أن رسول الله ﷺ صلى في البيت " (ابن حنبل ، مسند احمد 15/6) .
- 5- قال بلال بن رباح " قال رسول الله ﷺ لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر " (أبو داود ، مسند أبي داود 130/1) .
- 6- قال بلال بن رباح " أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة " (الترمذي ، سنن الترمذي 180/2) .
- 7- قال ثوبان " كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينصرف من صلاته استغفر ثلاث مرات ثم قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام " (ابن حنبل ، مسند احمد 275/5) .
- 8- قال ثوبان " أن رسول الله ﷺ كان يستحب أن يصلي بعض نصف النهار " (الهيثمي ، مجمع الزوائد 219/2) .

- 9- قال سعد بن عائد القرظي " أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في إذنيه " (ابن ماجه ، سنن ابن ماجه 236/1) .
- 1- قال شقران مولى الرسول (ﷺ) " رايته يعني النبي ﷺ متوجهاً إلى خبير على حمار يصلي عليه يومي إيماء " (ابن حنبل ، مسند احمد 495/3) .
- 11- عن أبي معمر قال " سألنا خباباً أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر؟ قال نعم " (ابن حنبل ، مسند احمد 109/5) .
- وكانت بعض هذه المرويات أساساً في تثبيت حكم شرعي يسير عليه الفقهاء ، فحديث بلال بن رباح في أذان الفجر جعل الفقهاء يؤكدون أن أذان الفجر يجب أن يكون مع بزوغه لأن قبله يفوت الإعلام بالدخول في وقت صلاة الفجر (الحلي ، منتهى المطلب 4/424) ، أما إذا كان في وقته فله فوائد منها "التأهب للصلاة وإغتسال الصائم وإمتناعه عن الأكل" (الهمذاني ، كتاب الطهارة 2/219) ، كما إستدل الفقهاء بقوله عن صلاة الرسول (ﷺ) في جوف الكعبة في إثبات "أن الصلاة فيها سنة ولكن هذه الصلاة ليس من مناسك الحج" (سابق ، فقه السنة 1/708) أما قول خباب بن الارت في قراءة شيء من القرآن في صلاة الظهر، فقد أصبح حكماً شرعياً يؤكد أن "لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب" (المارديني ، الجوهر النقي 2/37) ، ويرى بعض الفقهاء أن وضع إصبعي المؤذن في أذنيه وقت الصلاة واجب معتمدين في ذلك على قول سعد بن عائد القرظي (ابن قدامة ، المغنى 1/434) .
- ب- باب الوضوء**
- روى الموالى في هذا الباب احد عشر عملاً من أعمال الرسول (ﷺ) وهي:-
- 1- قال أسامة بن زيد " أن رسول الله توضحاً ومسح على الخفين " (الشافعي ، اختلاف الحديث 488)
- 2- قال بلال بن رباح " ذهب [ الرسول ﷺ ] لحاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم مسح على رأسه ومسح على الخفين " (البيهقي ، السنن الكبرى 1/275) .
- 3- قال بلال بن رباح " أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين في الحضر " (الشافعي ، إلام 1/48)
- 4- قال بلال بن رباح " كان رسول الله ﷺ يخرج فيقضي حاجته فأتته بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته " (أبو داوود ، مسند أبي داوود 1/41) .
- 5- قال بلال بن رباح " رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين والخمار " (ابن أبي شيبة ، المصنف 1/205) . والمراد بالموقين ومفردها الموق وهو الخف الغليظ أي النعل (الزبيدي ، تاج العروس 7/73) ، وإما الخمار فيراد بها العمامة (ابن منظور ، لسان العرب 4/257) .
- 6- قال ثوبان " رأيت رسول الله ﷺ توضحاً ومسح على الخفين وعلى الخمار ثم العمامة " (ابن حنبل ، مسند احمد 5/281) .
- 7- قال سفينة " أن رسول الله ﷺ يوضيه المد ويغسله الصاع من الجنابة " (ابن حنبل ، مسند احمد 5/222) . والمراد بالمد هو ما يملأ كفيه من الطعام (الطريحي ، مجمع البحرين 4/180) ، إما الصاع فيزن أربعة أمداد (ابن منظور ، لسان العرب 8/215) .
- 8- قال سلمان الفارسي " أن رسول الله ﷺ توضحاً فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح وجهه " (ابن ماجه ، سنن ابن ماجه 1/158) .
- 9- قال سلمان الفارسي " رأيت رسول الله يمسح على خفيه وعلى خماره " (ابن حنبل ، مسند احمد 5/439) .
- 10- قالت سلمى مولاة الرسول (ﷺ) " أن رسول الله ﷺ قد أمر المسلمين إذا خرج من احداهم الريح أن يتوضأ " (ابن حنبل ، مسند احمد 6/272) .

11- قال أبو رافع القبطي " أشهد لكنت اشوي لرسول الله ﷺ الشاة ثم صلى ولم يتوضأ " (مسلم ، صحيح مسلم 188/1) .

وقد بنى جمهور الفقهاء على بعض هذه الأقوال أحكاماً شرعية في الوضوء ، فقد أكد الشافعي (ت204هـ/820م) في حديث بلال بن رباح عن المسح على الخفين في الحضر دليلاً على وجوب المسح على الخفين بالنسبة للمقيم في دياره (الإمام 48/1) ، كما إستدلوا بقوله في إجازة المسح على العمامة (النووي ، المجموع 408/1) .

وأجاز الفقهاء التنشيف بعد الوضوء بالإعتماد على قول سلمان الفارسي (ابن قدامة ، الشرح الكبير 74/1) ، وأحتج الفقهاء بقول أبي رافع القبطي في أثبات أن تناول المأكولات التي مستها النار لا تنقض الوضوء (النووي ، المجموع 57/2) .

### ت- باب الصيام

روى الموالى في هذا الباب خمس سنن وهي :

1- قال أسامة بن زيد " كان رسول الله ﷺ يصوم الأيام حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم " (الصدوق ، ثواب الأعمال 61) .

2- قال أسامة بن زيد " أن رسول الله ﷺ كان يصوم يوم الإثنين ويوم الخميس ، فسئل عن ذلك فقال : أن أعمال الناس تعرض يوم الإثنين ويوم الخميس " (ابن حنبل ، مسند احمد 200/5) .

3- قال أسامة بن زيد " يا رسول الله لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم " (النسائي ، السنن الكبرى 201/4) .

4- قال أبو رافع القبطي " نزل رسول الله من خبير ونزلت ، فدعا بكحل اثم اكتحل به في رمضان وهو صائم " (الجلي ، منتهى المطلب 582/2) .

5- قال ثوبان " كان رسول الله ﷺ صائماً في غير رمضان فأصابه احسبه قيء فتوضأ ثم أفطر " (الهيثمي ، مجمع الزوائد 202/3) .

إستدل الفقهاء من قول أسامة بن زيد في صوم شعبان في إثبات " أن صوم شعبان أفضل بعد رمضان " (الكحلاني: سبل السلام 168/2) .

ونقل الموالى سنناً في مواضيع مختلفة كانت لها أهمية كبيرة لفقهاء المسلمين لوضع أحكام شرعية يسير عليها المسلمون، فنذكر على سبيل المثال قول أسامة بن زيد: " أن النبي مر بمجلس فيه أخلاط من المسلمين واليهود والمشركين عبدة الأوثان فسلم عليهم " (ابن سلمة ، شرح معاني الآثار 341/4) ، وبالإعتماد على هذا القول أجاز الفقهاء رمي السلام على المسلم والكافر من دون تمييز بينهم (البكري الدمياطي ، إعانة الطالبين 216/4) ، كما إستدل الفقهاء بقول ثوبان " رأى رسول الله ﷺ أناساً ركباناً على دوابهم في جنازة فقال : " ألا تستحيون أن ملائكة الله يمشون على أقدامهم وأنتم ركباناً " (ابن ماجة ، سنن ابن ماجة 475/1) في التأكيد أن المشي خلف الجنائز هو المستحب في الإسلام (الألباني ، أحكام الجنائز 75) ، وإحتجوا بقوله أن رسول الله قال: " إستتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج " (الذهبي ، تنقيح التحقيق 33/1) لإثبات طهارة عظام الميتة (ابن قدامة ، الشرح الكبير 74/1) ، أما قوله " ذبح رسول الله ﷺ أضحيته في السفر " (الحاكم النيسابوري ، المستدرک 230/4) ، فقد إعتمد عليه الفقهاء في تأكيد وجوب ذبح الضحية حتى في السفر (ابن رشد ، بداية المجتهد 345/1) ، وأجاز الفقهاء أكل الحباري وهي نوع من الطيور (ابن قدامة ، المغنى 71/11) بالإعتماد على قول سفينة : " أكلت مع رسول الله لحم حباري " (المباركفوري ، تحفة الاحوذى 452/5) ، وأوجب الفقهاء الاستتار حالة الغسل (الشوكاني ، نيل الاوطار 318/1) وإستدلوا على ذلك من قول أبي السمح مولى الرسول (ﷺ) الذي قال " أراد [النبي ﷺ] أن يغتسل فقال ولني ، فأوليه قفائي وانشر الثوب فاستره به " (ابن ماجة ، سنن ابن ماجة 201/1) ، وكان في قول أبي رافع القبطي: " أن رسول الله ﷺ

كان إذا ضحى إثنى كيشين سمينين أقرنين أملحين ، فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه في المدينة. ثم يقول اللهم إن هذا عن أمي جميعاً ممن شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغة ثم يؤتي بالأخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمها جميعاً المساكين ويأكل هو وأهله منهما" (ابن حنبل ، مسند احمد 391/6) دليل للفقهاء على انه يجوز للرجل أن يضحى عنه وعن إتباعه وأهله ويشركهم معه في الأجر (الشوكاني ، نيل الاوطار 198/5) .

#### رابعاً : دور الموالى في حفظ المرويات التاريخية

أعتمد المؤرخون على بعض روايات الموالى الصحابة في توثيق بعض الأحداث التاريخية وخاصة تلك المتعلقة بسيرتهم الذاتية ، فعلى سبيل المثال نذكر حديث خباب بن الارت في مجلس الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وبحضور جماعة من المسلمين عن كيفية تعذيب مشركي مكة له (المقرئزي ، إمتاع الإسماع 108/9) ، وتحدث عن مساومة العاص بن وائل له على أن يترك الإسلام مقابل أعطاه ثمن السيوف التي صنعها له (ابن كثير ، البداية والنهاية 76/3) ، وتحدث صهيب بن سنان في إحد مجالسه عن هجرته إلى مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وإمساك المشركين به ومساومتهم على إطلاق سراحه (الحلي، السيرة الحلبية 186/2) ، كما روى أبو رافع القبطي للمسلمين عن بداياته في مكة عندما كان خادماً للعباس بن عبد المطلب وعن إسلامه (ابن كثير ، البداية والنهاية 376/3) ، وتحدث رافع مولى عائشة (رضي الله عنها) عن خدمته في بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة (الطبري ، المسترشد 603) ، وروى سعد مولى أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) عن إعجاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) به وبخدمته وكيف طلب من مولاه وشجعه على عتقه (أبو يعلى ، مسند أبي يعلى 144/3 - 145) ، وروى الموالى عن أدوارهم العسكرية ، فقد تحدث وحشي بن حرب مولى جبير بن مطعم عن دروه في معركة احد وكيفية قتله لعم النبي (صلى الله عليه وسلم) حمزة بن عبد المطلب ومكافئة هند له، وروى عن مشاركته مع المسلمين في معركة اليمامة وقتله لمسيلمة بن حبيب الكذاب الذي ادعى النبوة (الواقدي ، المغازي 248/1) ، كما روى أسامة بن زيد عن مشاركته في غزوة إلى الميعة سنة (7هـ/629م) وقتله لرجل على رغم أنه نطق الشهادة ومعاقبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) له على ذلك (ابن سيد الناس، عيون الأثر 156/2) ، الميعة هي ناحية من ارض نجد وتبعد عن المدينة ثمانية برد والبرد يساوي اثنا عشر ميلاً .

وإعتمد المؤرخون عليهم في توثيق الأحداث التاريخية العامة والخاصة لأنهم كانوا شاهد عيان لكثير منها، فنذكر على سبيل المثال رواية أم أيمن التي كانت شاهدة على أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يسجد بحياته لآلهة قريش قبل الإسلام (ابن سيد الناس ، عيون الأثر 66/1) ، وروى أبو رافع القبطي بأنه كان شاهداً على إعلان أبو طالب في مكة تصديقه بما جاء به ابن أخيه محمد (صلى الله عليه وسلم) (ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة 69/14) وتحدث أبو رافع أيضاً عن المباراة الأولى بين المسلمين والمشركين في معركة بدر (ابن أبي الفتح الاربلي ، كشف الغمة 185/1) وعن توزيع الرسول (صلى الله عليه وسلم) للرايات يوم احد بين قادة جيشه (عماد الدين الطبري، بشارة المصطفى 287) ، وتحدث عن جولات الإمام علي (عليه السلام) في معركة احد التي قتل فيها عمرو بن عبد الله الجمحي وشيبة بن مالك (الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 514/2) ، كما روى عن فتح الإمام علي (عليه السلام) لأحد حصون خيبر سنة (7هـ/629م) (الطبري ، تاريخ الرسل والملوك 301/2) وروى عن زواج النبي (صلى الله عليه وسلم) من أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية (رضي الله عنها) سنة (7هـ/629م) (ابن كثير ، البداية والنهاية 63/8) ، وتحدث عن وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) سنة (11هـ/633م) (ابن جبر ، نهج الإيمان 197) ، وروى تفاصيل المحاججة بين العباس بن عبد المطلب وأبو بكر الصديق (رضي الله عنه) حول أحقية الخلافة (ابن عقدة ، فضائل أمير المؤمنين 205) ، وتحدث عن طعن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على يد أبي لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة (الذهبي ، تاريخ الإسلام 277/3) ثم ذكر وصية الخليفة عمر (رضي الله عنه) قبل وفاته (ابن سعد ، الطبقات الكبرى 342/3) .

وبرز من بين الموالى بعض الحكماء الذين عرفوا بحسن المنطق والقول، فعن سلمان الفارسي أقوال في العلم ، فعن أبي البخترى الأسدي قال " صحب سلمان رجلاً من بني عيس قال : فشرّب

من دجلة شربة ، فقال له سلمان عد فأشرب قال : قد رويت. قال أترى شربتك هذه نقصت منها قال: وما ينقص منها شربة شربتها. قال كذلك العلم لا ينقص ، فخذ من العلم ما ينفعك؟" ، وقال كذلك : " أن العلم كثير والعمر قصير فخذ من العلم ما تحتاج إليه في أمر دينك ودع ما سواه " (أبو نعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء 188/1 – 189) ، وفي التواضع قال: " يا جرير تواضع لله عز وجل فانه من تواضع لله عز وجل في الدنيا رفعه الله يوم القيامة ، يا جرير هل تدري ما الظلمات يوم القيامة قلت : لا؟ قال : ظلم الناس بينهم في الدنيا " (ابن الجوزي ، صفوة الصفوة 547/1) . وللسلمان الفارسي الكثير من الأقوال التي تبين حكمته (ابن أبي شيببة الكوفي ، المصنف 178/8 – 182) ولهذا عندما سال الإمام علي (عليه السلام) عن سلمان قال: " من لكم بمثل لقمان الحكيم ذلك امرؤ منا وإلينا أهل البيت أدرك العلم الأول والعلم الآخر ، قرأ الكتاب الأول والآخر ، وهو بحر لا ينزف " (أبو نعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء 187/1) ، وقال عنه كعب الأحبار : " سلمان حشي علماً وحكمه " (ابن عبد البر ، الاستيعاب 637/2) ، " وعند سلمان علم لا يدرك " (ابن عبد البر ، الاستيعاب 634/2) ، وتحدث الإمام علي (عليه السلام) عن اهتمام سلمان بالعلوم ، فقال عنه " تابع العلم الأول والعلم الآخر ولا يدرك ما عنده " (أبو نعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء 187/1) ولهذا أوصى معاذ بن جبل الخزرجي الأنصاري رجلاً كان يسعى لطلب العلم بأن يطلبه من سلمان الفارسي (ابن الجوزي ، صفوة الصفوة 546/1) .

### خاتمة البحث

بعد استعراض وتحليل الدور العلمي والفكري للموالي الصحابة حتى نهاية القرن الأول الهجري، يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على إسهامات هذه الفئة في مختلف المجالات العلمية والثقافية. لقد برهنت الدراسة على أن موالى العنقاة لم يكونوا مجرد أفراد تحرروا من الرق، بل أصبحوا جزءاً فاعلاً في بناء المجتمع الإسلامي ومؤسساته. من خلال أدوارهم في التعليم، والتصنيف والتدوين، وحفظ السنة النبوية، والمرويات التاريخية، أسهموا في ترسيخ معالم الحضارة الإسلامية المبكرة .

تؤكد الدراسة كذلك أن هذه الإسهامات لم تكن محض اجتهادات فردية، بل جاءت نتيجة بيئة إسلامية سمحت بتكافؤ الفرص والتقدير القائم على الكفاءة والعلم، بعيداً عن القيود الطبقية أو العرقية. وبهذا، كان الموالى مثلاً حياً على قدرة الإسلام على تحويل الأفراد إلى عوامل نهضة وإصلاح . ختاماً، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد أضافت بعداً جديداً لفهم دور الموالى في التاريخ الإسلامي المبكر، وأن تساهم في إثراء البحث العلمي حول هذه الفئة ودورها في بناء الحضارة. ويبقى المجال مفتوحاً للمزيد من الدراسات المستقبلية التي تستقصي تفاصيل أكثر عمقاً عن إسهامات الموالى في مجالات علمية وسياسية واجتماعية أخرى. والله ولي التوفيق .

### أولاً: المصادر الأولية

- 1- القرآن الكريم .
- ← ابن إسحاق : محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي ( ت 151هـ/769م ) .
- 2- سيرة ابن إسحاق ، تح : محمد حميد الله ، المغرب ، 1976 .
- ← الأربلي : علي بن عيسى ابن أبي الفتح ( ت 693هـ/1298م ) .
- 3- كشف الغمة في معرفة الأئمة، بيروت، 1985، ط2 .
- ← الاردبيلي : احمد بن محمد ( ت 993هـ/1585م ) .
- 4- زبدة البيان في إحكام القرآن ، تح : محمد الباقر ، طهران ، المكتبة المرتضوية .
- ← البخاري: محمد بن إسماعيل الجعفي ( ت 256هـ/870م ) .
- 5- صحيح البخاري، بيروت، 1981، دار الفكر .
- 6- الضعفاء الصغير ، تح : محمد إبراهيم زايد ، بيروت ، 1990 ، ط1 .
- ← البيهقي : احمد بن الحسين بن علي ( ت 458هـ/1066م ) .



- 7- السنن الكبرى ، بيروت ، دار الفكر .
- ← الترمذي : محمد بن عيسى ( ت 279 هـ/862م ) .
- 8- سنن الترمذي ، تح : عبد الوهاب عبد اللطيف ، بيروت ، 1983 ، ط2 .
- ← ابن الجوزي : جمال الدين عبد الرحمن بن علي القرشي ( ت 759 هـ/1201م ) .
- 9- صفوة الصفوة ، تح : محمد فاخوري ومحمد رواسي ، بيروت ، 1979 ، ط2 .
- ← الحاكم النيسابوري : محمد بن عبد الله بن محمد ( ت 405 هـ/1015م ) .
- 10- المستدرک علی الصحیحین ، تح : يوسف المرعشلي ، بيروت ، دار المعرفة .
- ← ابن حبان : محمد بن حبان بن احمد التميمي ( ت 354 هـ/965م ) .
- 11- مشاهير علماء الأمصار وإعلام فقهاء الأقطار ، تح : مرزوق علي ، المنصورة ، 1990 .
- ← ابن حجر : شهاب الدين احمد بن علي العسقلاني ( ت 852 هـ/1448م ) .
- 12- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، تح : عبد الله اليماني ، بيروت ، دار المعرفة .
- ← ابن أبي الحديد : عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني ( ت 656 هـ/1258م ) .
- 13- شرح نهج البلاغة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب ، 1959 ، ط1 .
- ← ابن حزم : علي بن احمد الأندلسي ( ت 456 هـ/1063م ) .
- 14- المحلي ، تح : احمد محمد شاكر ، بيروت ، دار الفكر .
- ← الحلبي : علي بن برهان الدين ( ت 1044 هـ/1634م ) .
- 15- سيرة الأمين والمأمون والمعروفة بالسيرة الحلبية ، بيروت ، 1979 ، دار المعرفة .
- ← الحلبي : الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي ( ت 726 هـ/1326م ) .
- 16- منتهى الطلب ، طبعة حجرية ، ب ت .
- ← ابن حنبل : احمد بن محمد بن حنبل ( ت 241 هـ/856م ) .
- 17- مسند ابن حنبل ، بيروت ، دار صادر .
- ← الخطيب البغدادي : احمد بن علي بن ثابت بن احمد ( ت 463 هـ/1071م ) .
- 18- الكفاية في عالم الرواية ، تح : احمد عمر هاشم ، بيروت ، 1985 ، ط1 .
- ← ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد المغربي ( ت 808 هـ/1405م ) .
- 19- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المعروف بتاريخ ابن خلدون ، بيروت ، ط4 .
- ← أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود بن الجارود البصري ( ت 204 هـ/819م ) .
- 20- مسند أبي داود ، بيروت ، دار المعرفة .
- ← الذهبي : شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان ( ت 748 هـ/1374م ) .
- 21- تاريخ الإسلام ، تح : عمر عبد السلام ، بيروت ، 1987 ، ط1 .
- 22- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ، تح : مصطفى أبو الغيط ، الرياض ، 2000 .
- 23- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تح : علي البجاوي ، بيروت ، دار المعرفة .
- ← ابن رشد ، : محمد بن احمد القرطبي ( ت 595 هـ/1199م ) .
- 24- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تح : خالد العطار ، بيروت ، 1995 ، دار الفكر .
- ← السرخسي : محمد بن أبي سهل ( ت 483 هـ/1090م ) .
- 25- المبسوط ، بيروت ، 1986 ، دار المعرفة .
- ← ابن سعد : محمد بن سعد البصري ( ت 230 هـ/844م ) .
- 26- الطبقات الكبرى ، بيروت ، دار صادر .
- ← ابن سلمة : احمد بن محمد الأزدي ( ت 321 هـ/933م ) .
- 27- شرح معاني الآثار ، تح : محمد النجار ، بيروت ، 1996 ، ط3 .

- ◀ السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي ( ت 911هـ/1506م ) .  
28- الإتيان في علوم القرآن ، تح : سعدي المنذوب ، بيروت ، 1996 ، ط 1 .
- ◀ الشافعي : محمد بن إدريس ( ت 204هـ/820م ) .  
29- كتاب إلام، بيروت، 1983، ط 2 .  
30- اختلاف الحديث، بيروت ، دار المعرفة .
- ◀ ابن شهر آشوب : مشير الدين محمد بن علي السروي ( ت 588هـ/1192م ) .  
31- مناقب إل أبي طالب ، النجف ، 1956 ، المكتبة الحيدرية .
- ◀ الشريف المرتضى : علي بن الحسين بن موسى ( ت 436هـ/1045م ) .  
32- الناصريات ، طهران ، 1997 .
- ◀ ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد الكوفي ( ت 235هـ/850م ) .  
33- المصنف ، تح : سعيد اللحام ، بيروت ، 1989 ، ط 1 .
- ◀ الصباح : الحسن بن محمد ( ت 260هـ/874م ) .  
34- مسند بلال بن رباح المؤذن ، تح : مجدي السيد ، مصر ، 1989 ، ط 1 .
- ◀ الصدوق : محمد بن علي بن الحسين بن بايويه القمي ( ت 381 هـ/991م ) .  
35- ثواب الأعمال ، تح : محمد السيد ، قم ، 1949 ، ط 2 .
- ◀ الصنعاني : عبد الرزاق بن همام ( ت 211هـ/827م ) .  
36- المصنف ، تح : حبيب الاعظمي ، بيروت ، دار الفكر .
- ◀ ابن طاووس : علي بن موسى بن جعفر بن محمد الفاطمي ( ت 664هـ/1266م ) .  
التحصين لإسرار مازاد من إخبار كتاب اليقين ، تح : الأنصاري ، قم ، 1992 ، ط 1 .  
37- الملاحم والفتن ، أصفهان ، 1995 ، ط 1 .
- ◀ الطبراني : القاسم سليمان بن احمد بن أيوب اللخمي ( ت 360هـ/971م ) .  
38- المعجم الكبير ، تح : حمدي السلفي ، القاهرة ، دار إحياء التراث العربي .  
39- مسند الشاميين ، احمد السلفي ، بيروت ، 1996 ، ط 2 .
- ◀ الطبري ، محمد بن جرير ( ت 310هـ/923م ) .  
40- تاريخ الرسل والملوك ، بيروت ، مؤسسة الاعلمي .
- ◀ الطبري : محمد بن جرير بن رستم المتوفى في أوائل القرن الرابع الهجري .  
41- المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، تح : احمد المحمودي ، قم ، 1994 ، ط 1 .
- ◀ الطريحي : فخر الدين بن محمد بن علي بن احمد النجفي ( ت 1085هـ/1674م ) .  
42- مجمع البحرين ، تح : احمد الحسيني ،مكتب النشر الثقافة الإسلامية ، 1408 ، ط 2 .
- ◀ الطوسي : محمد بن الحسن بن علي ( ت 460هـ/1068م ) .  
43- الأمالي ، قم ، 1993 ، ط 1 .
- 44- الفهرست ، تح : جواد القيومي ، قم ، 1996 ، ط 1 .
- ◀ ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله النمري ( ت 463هـ/1070م ) .  
45- الاستيعاب في معرفة الأصحاب،تح : علي البجاوي ، بيروت ، 1992 ، ط 1 .
- ◀ ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني ( ت 365هـ/976م ) .  
46- الكامل في الضعفاء الرجال ، تح : يحيى غزوي ، بيروت ، 1988 ، ط 3 .
- ◀ ابن العربي : محمد بن عبد الله المالكي ( ت 543هـ/1149م ) .  
47- إحكام القرآن ، تح : محمد عبد القادر عطاء ، بيروت ، 1995 ، دار الفكر .
- ◀ ابن عساكر : علي بن الحسن الشافعي ( ت 571هـ/1176م ) .

- 48- تاريخ دمشق ، تح : علي شيري ، بيروت ، 1995 ، دار الفكر .  
 ◀ ابن عطية : عبد الحق بن أبي بكر الأندلسي ( ت 546هـ/1152م ) .  
 49- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح : عبد السلام محمد ، بيروت، 1993 ، ط1 .  
 ◀ ابن عقدة : احمد بن محمد بن سعيد الكوفي ( ت 333هـ/945م ) .  
 50- فضائل أمير المؤمنين ، تح : عبد الرزاق محمد حسين ، قم .  
 ◀ عماد الدين الطبري ، محمد بن علي ( ت 525هـ/1131م ) .  
 51- بشارة المصطفى لشيعه المرتضى ، تح : جواد القيومي ، قم ، 2001 ، ط1 .  
 ◀ العيني : محمود بن احمد ( ت 855هـ/1480م ) .  
 52- عمدة القاري ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .  
 ◀ الفتال النيسابوري : محمد بن الحسن بن علي الفارسي ( ت 508هـ/1115م ) .  
 53- روضة الواعظين ، تح : محمد مهدي ، قم ، منشورات الرضي .  
 ◀ الفراهيدي : الخليل بن احمد ( ت 175هـ/792م ) .  
 54- كتاب العين ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، 1988 ، ط2 .  
 ◀ ابن قانع : عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي ( ت 351هـ/962م ) .  
 55- معجم الصحابة ، تح : صلاح المصراطي ، المدينة المنورة ، 1997 ، ط1 .  
 ◀ ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم الدينوري ( ت 276هـ/890م ) .  
 56- الإمامة والسياسة ، تح : علي شيري ، قم ، 1992 ، ط1 .  
 57- تأويل مختلف الحديث ، تح : إسماعيل الاسعدي ، بيروت ، دار الكتب العلمية .  
 ◀ ابن قدامة : عبد الله بن احمد بن محمد ( ت 620هـ/1223م ) .  
 58- المغنى ، بيروت ، دار الكتاب العربي .  
 ◀ ابن قدامة : عبد الرحمن بن محمد بن احمد المقدسي ( ت 682هـ/1283م ) .  
 59- الشرح الكبير ، بيروت ، دار المعرفة .  
 ◀ القرطبي : محمد بن احمد الأنصاري ( ت 671هـ/1273م ) .  
 60- الجامع لإحكام القرآن، بيروت، 1984 ، دار إحياء التراث .  
 ◀ ابن كثير : إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي ( ت 774هـ/1372م ) .  
 61- البداية والنهاية ، تح : علي شيري ، بيروت ، 1988 ، ط1 .  
 62- تفسير القرآن العظيم ، تح : يوسف المرعشلي ، بيروت ، 1992 ، دار المعرفة .  
 ◀ الكليني ، محمد بن يعقوب الرازي ( ت 329هـ/941م ) .  
 63- الكافي ، تح : علي أكبر الغفاري ، طهران ، 1944 ، ط5 .  
 ◀ ابن ماجة: أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني ( ت 275هـ/889م ) .  
 64- سنن ابن ماجة ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار الفكر .  
 ◀ المارديني : علاء الدين بن علي بن عثمان التركماني ( ت 745هـ/1345م ) .  
 65- الجواهر النقي ، بيروت ، دار الفكر .  
 ◀ المروزي : نعيم بن حماد ( ت 229هـ/844م ) .  
 66- الفتن ، تح : سهيل زكار ، بيروت ، 1993 .  
 ◀ المزني : إسماعيل بن يحيى ( ت 264هـ/878م ) .  
 67- مختصر المزني ، بيروت ، دار المعرفة .  
 ◀ المزني : يوسف بن عبد الرحمن الكبي ( ت 742هـ/1342م ) .  
 68- تهذيب الكمال ، تح : بشار عواد معروف ، بيروت ، 1985 ، ط4 .

- ◀ المسعودي : علي بن الحسين بن علي ( ت 345هـ/957م ) .  
69- التنبيه والإشراف، بيروت و دار صادرة .
- ◀ مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري ( ت 261هـ/875م ) .  
70- صحيح مسلم ، بيروت ، دار الفكر .
- ◀ ابن معين : يحيى بن معين بن عون البغدادي ( ت 233هـ/848م ) .  
71- تاريخ ابن معين ، تح : عبد الله احمد حسن ، بيروت ، دار القلم .
- ◀ المقرئزي : احمد بن علي بن عبد القادر ( ت 845هـ/1442م ) .  
72- إمتاع الإسماع ، تح : محمد النميسي ، بيروت ، 199 ، ط1 .
- ◀ ابن منظور : محمد بن مكرم بن علي المصري ( ت 711هـ/1312م ) .  
73- لسان العرب ، بيروت ، دار صادر .
- ◀ النجاشي : احمد بن علي الاسدي ( ت 450هـ/1058م ) .  
74- فهرست أسماء مصنفى الشيعة المشتهر برجال الشيعة ، قم ، 1995 ، ط 5 .
- ◀ النسائي : احمد بن شعيب الخراساني ( ت 303هـ/916م ) .  
75 - السنن الكبرى ، تح : عبد الغفار البندار وسيد كسروي ، بيروت ، 1991 ، ط1 .  
76- الضعفاء والمتروكين ، بيروت ، 1986 ، ط1 .
- ◀ أبو النعيم الاصبهاني : احمد بن عبد الله ( ت 430هـ/1093م ) .  
77- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، بيروت ، 1985 ، ط4 .
- ◀ النووي : يحيى بن شرف الدمشقي ( ت 676هـ/1278م ) .  
78- المجموع ، بيروت ، دار الفكر .
- ◀ الهندي : علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين ( ت 975هـ/1567م ) .  
79 - كنز العمال ، تح : بكري حياني ، بيروت ، 1989 ، مؤسسة الرسالة .
- ◀ الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر ( ت 807هـ/1405م ) .  
80- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، بيروت ، 1988 ، دار الكتب .
- ◀ الواقدي : محمد بن عمر ( ت 207هـ/823م ) .  
81- المغازي ، تح : محمد عبد القادر عطا ، بيروت ، 2004 ، ط1 .
- ◀ أبو يعلى : احمد بن علي بن المثنى التميمي ( ت 307هـ/920م ) .  
82- مسند أبي يعلى ، تح : حسين سليم أسد ، بيروت ، دار المأمون للتراث .  
ثانياً: المصادر الثانوية
- ◀ الأحمدى : علي  
83- مكاتيب الرسول (ﷺ) ، دار الحديث ، 1988 ، ط1 .
- ◀ الألباني: محمد ناصر .  
84- أحكام الجنائز، بيروت 1986 ، ط4 .
- ◀ الالوسي : شهاب الدين محمود بن عبد الله الشافعي ( ت 1270هـ/1854م ) .  
85- روح المعاني ، القاهرة ، ط1 .
- ◀ الاميني : عبد الحسين احمد النجفي ( ت 1392هـ/1972م ) .  
86- الوضاعون وأحاديثهم ، تح : رامى يوزبكي ، إيران ، 1999 ، ط1 .
- ◀ الأنصاري: محمد علي .  
87 - الموسوعة الفقهية الميسرة ، قم ، 1994 ، ط1 .
- ◀ البكري الدمياطي : أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي ( ت 1310هـ/1893م ) .  
88- إعانة الطالبين ، بيروت ، 1997 ، ط1 .

- ◀ الجلاي : محمد رضا .  
89- تدوين السنة الشريفة ، قم ، 1997 ، ط2 .
- ◀ الخليي : جواد علي .  
90- شرح القصيدة الرائية ، بيروت ، 2001 ، ط1 .
- ◀ الخوني : أبو القاسم الموسوي ( ت 1411هـ/1991م ) .  
91- الأجتهد والتقليد ، قم ، 1990 ، ط3 .
- ◀ الريشهري : محمد .  
92- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتاريخ ، تح : محمد كاظم الطباطبائي ومحمود الطباطبائي ، 2004 ، ط2 .
- ◀ الزبيدي : محب الدين أبي الفيض .  
93- تاج العروس ، تح : علي شيري ، بيروت ، 1994 ، دار الفكر .
- ◀ سابق : سيد .  
94- فقه السنة ، بيروت ، 1977 ، ط3 .
- ◀ شاكر : عبد الصمد .  
95- نظرة عابرة إلى الصحاح الستة ، قم ، مكتبة الحديث وعلومه .
- ◀ الشبستري : عبد الحسين .  
96 – الفائق في رواية وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ، قم ، 1997 ، ط1 .
- ◀ الشوكاني : محمد بن علي بن محمد ( ت 1255هـ/1839م ) .  
97- نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار ، بيروت ، 1973 ، دار الجيل .
- ◀ الطبسي : محمد جعفر .  
98- رجال الشيعة في أسانيد السنة ، قم ، 1999 ، ط1 .
- ◀ الطهراني : بزرك  
99- الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، بيروت ، دار الأضواء .
- ◀ العبادي : علي غانم جثير .  
100- بيئة الرسول في القرآن الكريم ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2006 .
- ◀ العظيم آبادي : أبو الطيب محمد شمس الحق ( ت 1329هـ/1911م ) .  
101 – عون المعبود ، بيروت ، 1994 ، ط2 .
- ◀ الكحلاني : محمد إسماعيل (1182هـ/1768م) .  
102- سيل السلام ، تح : محمد عبد العزيز ، مصر ، 1960 ، ط4 .
- ◀ المباركفوري : أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ( ت 1282هـ/1865م ) .  
103- تحفة الاحوذى ، بيروت ، 1990 ، ط1 .
- ◀ النراقي : احمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي ( ت 1244هـ/1828م ) .  
104- عوائد الأيام، مكتب الإعلام الإسلامي ، 1996 ، ط1 .
- ◀ النوري : حسين ( ت 1320هـ/1902م ) .  
105- مستدرک الوسائل ، بيروت ، 1988 ، ط2 .
- ◀ الهمذاني : رضا .  
106- كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ، طهران، مكتبة الصدر .

مضمون الحجية القانونية لأحكام القضائية في حالتها التسبب وعدمه  
(دراسة تحليلية من واقع نصوص قانون المرافعات الليبي)

إسراء أبوبكر ضو  
باحثة بشعبة القانون الخاص، الأكاديمية الليبية  
للدراسات العليا فرع الساحل الغربي  
ليبيا

[Esraabobaker5112@gmail.com](mailto:Esraabobaker5112@gmail.com)  
0021891495112

د. عبد السلام بلعيد خليفة  
عضو هيئة تدريس بجامعة خليج السدرة  
ليبيا

[Abdulsalambelaid380@gmail.com](mailto:Abdulsalambelaid380@gmail.com)  
00218917990601

### الملخص

انطلاقاً من اعتبار التسبب حجر الأساس في الأحكام القضائية، تبرز أهمية البحث في توضيح أن التسبب يُعد حصناً منيعاً يكفل التوازن بين أطراف الخصومة، ويقي من مغبة الأحكام غير المبررة، فيضمن بذلك صون العدالة و نفاذ سلطان القانون. كما يضيء البحث على مسألة تسبب الأحكام القضائية من خلال مرآة قانون المرافعات الليبي، مسلطاً الضوء على الأبعاد القانونية المحلية التي تكتسب خصوصية وسلطة تفردية في هذا المضمار. ويرسخ هذا البحث أهمية التسبب كميّار متجذر في ضمير القاضي الليبي ووجدان القضاء، فهو أساسٌ متينٌ قامت عليه محاكم ليبيا، ومن ثمّ، تأتي ضرورة استقصاء جوانبه وتفصيل مقاصده. أما إشكالية البحث فانبثقت عنها التساؤلات الآتية: ماهي الأنواع والضوابط القانونية التي تحكم تسبب الأحكام القضائية في قانون المرافعات الليبي، وما مدى إلزاميتها؟ ما الآثار القانونية لغياب التسبب على الحجية والنفاذ القانوني للأحكام القضائية؟ وكيف يؤثر الخطأ أو القصور في التسبب على إمكانية الطعن في الأحكام وتداعياته على منظومة العدالة؟ ويهدف البحث إلى استجلاء الأطر التشريعية والضوابط القانونية التي تحكم تسبب الأحكام القضائية في قانون المرافعات الليبي، والوقوف على الأسس التي تضمن للقضاء توازناً بين الحجية والشفافية في صياغة أحكامه. وتحليل التداعيات القانونية الناجمة عن غياب التسبب أو نقصانه على حجية الأحكام وقوتها التنفيذية، وما يرتبط بذلك من آثار على حقوق الأطراف وركائز العدالة في النظام القضائي. وإبراز دور التسبب كركيزة أساسية في تعزيز نزاهة الأحكام وشفافية القضاء، باعتباره رافداً جوهرياً يسهم في إرساء عدالة فاعلة تكفل حقوق المتقاضين وتدعم هيئة السلطة القضائية. ومن الأنسب والأكثر تطابقاً مع طبيعة هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعتبر الوسيلة الأمثل لاستعراض وتحليل النصوص القانونية، ويتيح إمكانية تقييم آثارها العملية. وفي الختام توصل البحث إلى حصيلة نتائج أبرزها: أن المشرع الليبي لم يفرض شكلاً أو ترتيباً معيناً للتسبب، ولكنه أوجب أن يتم التسبب في إطار ضوابط محددة تضمن صمود الحكم أمام الطعن بالنقض. كما إن غياب التسبب أو القصور فيه يمس أركان العدالة؛ ففي حالة الغياب يصبح الحكم بمثابة العدم، بينما في حالة القصور يمنح المتضرر حق الطعن، مما يؤثر سلباً على فعالية النظام القضائي. أما التوصيات فأهمها: التوصية بتعديل قانون المرافعات الليبي بما يكفل إلزامية التسبب وفرض الجزاءات على الأحكام غير المسوغة أو الناقصة، ووضع معايير واضحة ومحددة تساهم في توحيد منهجية التسبب، وذلك لتقليل التباين بين الأحكام وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون. وكذلك اقتراح إنشاء لجنة قضائية متخصصة لمتابعة تطوير ضوابط التسبب محلياً ودولياً، وإصدار توصيات دورية لتطوير التسبب في القضاء الليبي، بما يلائم المستجدات القانونية.

**الكلمات المفتاحية:** تسبب الأحكام القضائية، قانون المرافعات الليبي، الضوابط القانونية، العدالة.

**The content of the legal authority of judicial rulings in the cases of causation and lack thereof (An analytical study based on the texts of the Libyan Code of Civil Procedure)**

**Dr. Abdelsalam Belaid Khalifa**

**Faculty Member at Sidra Gulf University – Libya**

**Esra Abobaker Daw**

**Researcher, Private Law Department, Libyan Academy for Postgraduate Studies, West Coast Branch - Libya**

**Abstract**

Based on the consideration that reasoning forms the cornerstone of judicial rulings, the importance of this research emerges in clarifying that reasoning serves as a robust safeguard ensuring a balance between the parties to litigation, protecting against the risk of unjustified rulings. It thereby guarantees the preservation of justice and the enforcement of the rule of law. This research also sheds light on the issue of judicial reasoning through the lens of the Libyan Code of Civil Procedure, focusing on the local legal dimensions that possess unique authority and specificity in this field.

This study reinforces the importance of reasoning as a deeply rooted standard in the conscience of Libyan judges and the judiciary's ethos, serving as a solid foundation upon which Libya's courts are built. Thus, the necessity arises to explore its aspects and detail its objectives.

The research problem has led to the emergence of the following questions:

1. What are the types and legal frameworks governing judicial reasoning under the Libyan Code of Civil Procedure, and to what extent are they binding?
2. What are the legal implications of the absence of reasoning on the validity and enforceability of judicial rulings?
3. How does an error or deficiency in reasoning affect the ability to appeal rulings and its consequences on the justice system?

The study aims to:

1. Explore the legislative frameworks and legal standards governing judicial reasoning under the Libyan Code of Civil Procedure, and examine the foundations

that ensure the judiciary strikes a balance between validity and transparency in its rulings.

2. Analyze the legal repercussions of the absence or deficiency of reasoning on the validity and enforceability of rulings, and its impact on the rights of litigants and the pillars of justice within the judicial system.

3. Highlight the role of reasoning as a fundamental pillar in enhancing the integrity of rulings and the transparency of the judiciary, considering it a vital factor contributing to the establishment of effective justice that ensures the rights of litigants and upholds the judiciary's authority.

The most suitable and relevant methodology for this research is the descriptive-analytical approach, as it provides the optimal means for examining and analyzing legal texts while allowing for an evaluation of their practical implications.

In conclusion, the research reached several key findings, most notably:

1. The Libyan legislator did not impose a specific form or structure for reasoning but required it to adhere to defined standards that ensure the ruling withstands appeals.

2. The absence or deficiency of reasoning undermines the pillars of justice; in the case of absence, the ruling is rendered void, while in the case of deficiency, the aggrieved party is granted the right to appeal, negatively impacting the effectiveness of the judicial system.

As for the recommendations, the most important are:

1. Amending the Libyan Code of Civil Procedure to ensure the mandatory nature of reasoning and impose penalties on unjustified or deficient rulings.

2. Establishing clear and specific standards to unify the methodology of reasoning, thereby reducing discrepancies between rulings and reinforcing the principle of equality before the law.

3. Proposing the establishment of a specialized judicial committee to oversee the development of reasoning standards locally and internationally, and to issue periodic recommendations for improving judicial reasoning in Libya in line with legal developments.

**Keywords:** Judicial reasoning, Libyan Code of Civil Procedure, legal controls, justice.



## مقدمة

يُعدُّ تسبیب الأحكام القضائية من الركائز الجوهرية التي اعتمدها المشرع الليبي في قانون المرافعات، لما فيها من استظهار للحق وإنصاف للمتخاصمين، وتحقيق لمبادئ العدالة واستقلال القضاء. فلقد منح المشرع التسبیب قوةً حجيةً سامقةً، تُعلي من شأن الأحكام المسببة وتجعلها ذات أثر قانوني نافذ، بينما عدَّ الأحكام غير المسببة كأنها لاغية وعديمة القيمة من الناحية القانونية. وفي المقابل، إذا ما اعتور التسبیب خطأً أو قصوراً، اعتُبر الحكم منقوصاً ومعيباً، ما يفتح آفاقاً للطعن عليه، ويتيح إمكانية مراجعته أمام هيئات قضائية عُليا، درءاً للضرر وصوناً للحقوق العامة والخاصة. إن هذا الحرص من المشرع الليبي في تعزيز تسبیب الأحكام القضائية إنما يُجسد التزاماً عميقاً بمبادئ النزاهة والشفافية، ويكرس دور القضاء كحصنٍ منيع للحقوق وضمانةٍ راسخة للعدالة.

## أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من مقاربات نظرية وتطبيقية ترتقي بأبعاده، وفق ما يلي:

## أولاً- الجانب النظري

1\_ يُعتبر تسبیب الأحكام القضائية حصناً منيعاً يكفل التوازن بين أطراف الخصومة، ويقي من مغبة الأحكام غير المبررة، فيضمن بذلك صون العدالة ونفاذ سلطان القانون.

2\_ يضيء البحث على مسألة تسبیب الأحكام القضائية من خلال مرآة قانون المرافعات الليبي، مسلطاً الضوء على الأبعاد القانونية المحلية التي تكتسب خصوصية وسلطة تفردية في هذا المضمار.

3\_ يرسخ هذا البحث أهمية التسبیب كمعيار متجذر في ضمير القاضي الليبي ووجدان القضاء، فهو أساسٌ منينٌ قامت عليه محاكم ليبيا، ومن ثمّ، تأتي ضرورة استقصاء جوانبه وتفصيل مقاصده.

## ثانياً- الجانب العملي

1\_ يُعد هذا البحث إضافة نوعية إلى رصيد المكتبة العلمية الليبية، باعتبار ندرة المصادر المعنية بهذا الشأن، مما يجعله مرجعاً ذا قيمة للقانونيين والمهنيين.

2\_ يُسهم هذا البحث في تقديم رؤية قانونية مبتكرة للمشرع الليبي، تدعمه في تجديد نصوص قانون المرافعات وتعميق إلزامية التسبیب في الأحكام القضائية، مما يُساهم في رفع مستوى الثقة في العدالة، مُرسخاً أسس العدالة المستدامة في النظام القضائي.

## إشكالية البحث

يشكل غياب التسبیب أو ضعفه في الأحكام القضائية تهديداً مباشراً لحجيتها القانونية، حيث يؤدي إلى غياب الشفافية في قرارات المحاكم، مما يضعف الثقة في النظام القضائي ويعرّض الأحكام للطعن. وتتجلى الإشكالية في مدى كفاية النصوص التشريعية الحالية في قانون المرافعات الليبي لمعالجة هذه الظاهرة وضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة. وعليه، تتبدى هنا تساؤلات تتعلق بأبعاد وضوابط هذا التسبیب وأثره القانوني، وأبرزها:

1\_ ماهي الأنواع والضوابط القانونية التي تحكم تسبب الأحكام القضائية في قانون المرافعات الليبي، وما مدى إلزاميتها؟

2\_ ما الآثار القانونية لغياب التسبب على الحجية والنفوذ القانوني للأحكام القضائية؟

3\_ كيف يؤثر الخطأ أو القصور في التسبب على إمكانية الطعن في الأحكام وتداعياته على منظومة العدالة؟

#### أهداف البحث

1\_ استجلاء الأطر التشريعية والضوابط القانونية التي تحكم تسبب الأحكام القضائية في قانون المرافعات الليبي، والوقوف على الأسس التي تضمن للقضاء توازناً بين الحجية والشفافية في صياغة أحكامه.

2\_ تحليل التداعيات القانونية الناجمة عن غياب التسبب أو نقصانه على حجية الأحكام وقوتها التنفيذية، وما يرتبط بذلك من آثار على حقوق الأطراف وركائز العدالة في النظام القضائي.

3\_ إبراز دور التسبب كركيزة أساسية في تعزيز نزاهة الأحكام وشفافية القضاء، باعتباره رافداً جوهرياً يسهم في إرساء عدالة فاعلة تكفل حقوق المتقاضين وتدعم هيبة السلطة القضائية.

4\_ اقتراح توصيات تستهدف تطوير التسبب في النظام القضائي الليبي، وذلك في إطار تعزيز إلزامية التسبب، بما يسهم في تقويم البناء القانوني للأحكام القضائية ويعزز من اتساقها ووضوحها، خدمةً للمصلحة العامة وحقوق الأفراد.

#### الدراسات السابقة

رغم ما يتمتع به موضع تسبب الأحكام القضائية من أهمية قصوى وأبعاد قانونية دقيقة، فإن الدراسات المحلية المعمقة في هذا المجال تكاد تكون ضئيلة أو نادرة، وهو ما يكسب هذا البحث طابع السبق العلمي في إثراء المكتبة القانونية الليبية. ومع ذلك، فقد تم الاستناد إلى بعض الدراسات التي تناولت التسبب من زوايا متباينة، منها:

1\_ ميسون فتحي عمر أبو غرسة، "التسبب المعيب للأحكام القضائية: دراسة مقارنة وفقاً لأحكام القضاء الليبي والمصري"، مجلة جامعة سرت العلمية- العلوم الإنسانية، مج13، ع1، 2023م. تتناول هذه الدراسة الفروقات والتماثلات بين القضاء الليبي والمصري في مفهوم التسبب المعيب، مركزاً على أبعاد التشريع وأثره القانوني في تعزيز وضوح الأحكام وحيادها.

2\_ مفتاح محمد قزيط، "تسبب الأحكام"، 2015م، مقال منشور على الموقع الرسمي لوزارة العدل الليبية <https://aladel.gov.ly> يسعى هذا المقال إلى تقديم ملامح عامة عن مفهوم التسبب من منظور القانون، مبرزاً المعايير الموضوعية التي تضمن صلاية التسبب وسلامة البناء القانوني.

3\_ عياد علي دربال، "المنهجية في تسبب الأحكام القضائية"، 2024م، مقال منشور على موقع المعهد العالي للقضاء- ليبيا <https://hji.edu.ly> يستعرض المقال المنهجية المتبعة في صياغة الأحكام المسببة، مشدداً على قواعد الصياغة القانونية السليمة، وتأثيرها في تكريس الثقة العامة في نزاهة القضاء.

ورغم أن هذه الدراسات قد استعرضت موضوع التسبب ضمن أطر عامة أو مقارنة، فإن هذه الدراسة تلتزم بنطاق قانون المرافعات الليبي، محددةً محاورها بشكل دقيق، ومركزة على تحليل تسبب الأحكام من

خلال القواعد المحلية فقط، دون استطراد خارج السياق الوطني. ومن خلال هذه المنهجية، توصلت الدراسة إلى نتائج أصيلة تسد الفجوة في الأدبيات القانونية الليبية، وتفتح آفاقاً جديدة لفهم خصوصية تسبیب الأحكام، مما يضيف عليها طابعاً نوعياً يثري المعرفة القانونية ويخدم العدالة الناجزة.

### حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل أحكام قانون المرافعات الليبي فيما يتعلق بتسبیب الأحكام القضائية، دون التطرق إلى التشريعات المقارنة أو النظام القضائي الدولي.

### منهج البحث

من الأنسب والأكثر تطابقاً مع طبيعة هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعتبر الوسيلة الأمثل لاستعراض وتحليل النصوص القانونية، ويتيح إمكانية تقييم آثارها العملية.

### خطة البحث

وانطلاقاً من أهمية الموضوع وعمق إشكاليته، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الخصائص المنهجية للتسبیب في الأحكام القضائية

الفرع الأول: تسبیب الأحكام القضائية من منظور مفاهيمي شامل

الفرع الثاني: ضوابط تسبیب الأحكام القضائية من منظور عملي (الأنواع والأمثلة من واقع المبادئ التي أقرتها المحكمة العليا الليبية في هذا الصدد)

المطلب الثاني: آثار ترك تسبیب الأحكام القضائية على حسن سير العدالة

الفرع الأول: الآثار القانونية الناتجة عن غياب التسبیب في الأحكام القضائية

الفرع الثاني: الآثار القانونية الناتجة عن الخطأ أو القصور في تسبیب الأحكام القضائية

### الخاتمة

تتضمن خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، بالإضافة إلى التوصيات.

### المطلب الأول: الخصائص المنهجية للتسبیب في الأحكام القضائية

يُعتبر التسبیب جزءاً جوهرياً من العملية القضائية، حيث يمثل أحد أكثر المهام حساسية التي يتعين على القاضي إتمامها بعناية فائقة. فالقاضي مطالب بأن يضع أسساً قانونية منطقية تبرر قراره، وأن يصوغ تلك المبررات بلغة واضحة تُمكن الأطراف من فهم الأسباب التي استند إليها حكمه. كما أن التسبیب يشترط دقة متناهية وحذراً بالغاً، نظراً لكونه خاضعاً لرقابة قضائية تهدف إلى التأكد من عدالة الحكم وسلامته القانونية. على هذا الأساس، سنعرض في الفرع الأول تسبیب الأحكام القضائية من منظور مفاهيمي شامل، ثم نتناول في الفرع الثاني ضوابط تسبیب الأحكام القضائية من منظور عملي (الأنواع والأمثلة من واقع المبادئ التي أقرتها المحكمة العليا الليبية في هذا الصدد).

### الفرع الأول: تسبب الأحكام القضائية من منظور مفاهيمي شامل

بادئ ذي بدء، لكي يكتسب الحكم القضائي حجية قانونية راسخة، ينبغي أن يصدر عن جهة قضائية ذات اختصاص قانوني ثابت ومحدد، سواء كانت محكمة ابتدائية، استئنافية، أو محكمة جنابات. ويتطلب الأمر أن يكون الحكم صادراً بموجب سلطات المحكمة الأصلية، لا من خلال سلطات طارئة أو ولائية، بما يضمن أن القرار القضائي هو ثمرة لإجراءات قانونية دقيقة ومدروسة، خالية من العيوب الشكلية أو الموضوعية. وتتمثل الحجية القانونية في ما يُسمى بـ "الأمر المقضي به" وهو ما يثبت أن الحكم قد اكتسب صفة النهائية، وأضحى غير قابل للطعن إلا ضمن الآليات القانونية المقررة، مما يرسخ الاستقرار القضائي ويقطع الطريق أمام أي تأويلات متعارضة. وفي إطار الفهم القانوني، يتعين أن يكون الحكم صادراً من محكمة تملك الولاية الكاملة والمطلقة على النزاع المعروض أمامها، بحيث تكون هذه المحكمة مختصة بحكم القانون، لتفادي أي تجاوز على سلطتها القضائية، أما من الناحية العملية، فتكتسب الأحكام القضائية حجيتها المطلقة عندما تكون صادرة وفق الإجراءات القانونية السليمة، وتستند إلى تسبب قانوني سليم، يعكس فهماً عميقاً ومنهجياً من قبل المحكمة لقضية النزاع، مما يعزز الشفافية ويؤكد العدالة في القرار القضائي. هذا التسبب لا يقتصر فقط على تبرير القرار، بل يُمكن الأطراف المتنازعة من الإلمام بالأسباب التي دفعت المحكمة إلى إصدار حكمها، مما يضمن الاحترام الكامل للحقوق ويحقق العدالة الناجزة. (مطلبك، خشان، 2022، ص 56-57-58)

بناءً على ما تقدم، ولغرض تحديد معنى التسبب، سنبدأ بتناول دلالاته اللغوية والاصطلاحية، ثم سنستعرض تعريفه وفقاً للمنظور التشريعي الليبي، لئتم فيما بعد تحليل قيمته القانونية في إطار العدالة القضائية.

#### أولاً- التعريف بالتسبب

**التسبب في اللغة:** مصدر الفعل "سبب"، والجمع "أسباب"، ويفهم من كلمة "سبب" أنها تعني كل ما يستخدم للوصول إلى غاية معينة. (ابن منظور، 1414، ج.1، ص 458). كما ورد في قوله تعالى: {وتقطعت بهم الأسباب}. (سورة البقرة، الآية 166). أي انقطعت أمامهم الوسائل وطرق النجاة، فلم يجدوا طريقاً للهرب من النار. (ابن كثير، 2013، ص 25)

**التسبب في الاصطلاح:** يُعرف بأنه تلك المعطيات والاعتبارات التي يعتمد عليها القاضي في حكمه لتدعيم النتائج التي وصل إليها في منطوق الحكم. (عبد الكريم، 2022، ص 872).

**التسبب في قانون المرافعات الليبي:** عند دراسة نصوص قانون المرافعات الليبي، يتضح أن المشرع لم يحدد تعريفاً دقيقاً للتسبب. ومع ذلك، تمت الإشارة إليه بشكل ضمني من خلال نص المادة (273)، التي تظهر أهمية توضيح الأسباب التي بُني عليها الحكم القضائي. وبالتالي، يمكن فهم التسبب على أنه العملية التي من خلالها يوضح القاضي الأسباب والاعتبارات التي اعتمدها لإصدار حكمه. ويعد هذا عنصراً أساسياً لأنه يعكس حيادية القاضي ويُسهّم في إيضاح القضايا للخصوم.

#### ثانياً- قيمة تسبب الأحكام القضائية

يعتبر تسبب الأحكام القضائية من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها في النظام القضائي، لما يحمله في طياته من أهمية بالغة سواء بالنسبة للقاضي أو الأطراف المتنازعة (الخصوم) أو محاكم الطعن، بل وحتى الرأي العام، وفيما يلي تفصيل لهذه القيمة:

**1\_ قيمة تسبب الأحكام القضائية بالنسبة للقاضي**

يكتسب تسبب الأحكام القضائية أهمية كبيرة بالنسبة للقاضي، حيث يظهر ذلك من خلال النقاط التالية: (قزيط، 2015)

- أ- يُعد التسبب أداة تثبت عدالة القاضي، حيث يكشف عن الأسباب التي تبرر الحكم ويعطي العذر للمحكوم عليه.
- ب- يوضح التسبب أن القاضي استوعب حجج الأطراف، رغم أن الحكم الشرعي قد يتطلب الحكم ضد أحدهم.
- ت- يُظهر التسبب أن القضاة ملتزمون بواجبهم في التدقيق والبحث، مما يساعد في تفادي اتهامات التحكم أو سوء التقدير.
- ث- يساعد التسبب القاضي على الاقتناع بعدالة حكمه، مما يعزز من شعوره بالالتزام بالعدالة.
- ج- يساعد التسبب القضاة على العناية بحكمهم والإخراج السليم للحكم لتفادي نقضه عند الطعن.
- ح- يلزم التسبب القاضي بالتروي والتمهل في إصدار الحكم حتى يتأكد من فهم جميع جوانب القضية بشكل شامل.
- خ- يعتبر التسبب بمثابة تنبيه للقاضي للاهتمام بتقدير الأدلة بشكل دقيق وفحص أوجه دفاع الخصوم والنقاط القانونية المرتبطة بالقضية.

**2\_ قيمة تسبب الأحكام القضائية بالنسبة إلى أطراف النزاع (الخصوم)**

تتجاوز أهمية تسبب الأحكام القضائية القاضي لتشمل الأطراف المتنازعة (الخصوم) في الدعوى، وذلك من خلا ما يقدمه من فوائد عميقة، نوجزها فيما يلي: (دربال، 2024)

- أ- إتاحة الفرصة للخصوم لفهم الأسس القانونية التي استند إليها القاضي في حكمه.
- ب- تمكين الخصوم من تقييم الحكم وتقدير إمكانية الطعن فيه، إذا لزم الأمر.
- ت- تعزيز الثقة لدى الخصوم في عدالة الإجراءات ونزاهة القاضي.
- ث- تقديم تفسير واضح يُسهل في قبول الأطراف للحكم والامتثال له.
- ج- تقليل فرص النزاع المستمر أو تكرار الخصومة نتيجة وضوح المبررات القانونية.

**3\_ قيمة تسبب الأحكام القضائية بالنسبة إلى محاكم الطعن**

تكمن أهمية تسبب الأحكام القضائية بالنسبة لمحاكم الطعن في قدرته على تقديم أداة تقييمية دقيقة ومتكاملة، حيث يتعين على محكمة الطعن القيام بما يلي: (دربال، مرجع سابق)

- أ- فحص الأسس والأسانيد التي بُني عليها الحكم.
- ب- التحقق من مدى فهم القاضي للوقائع المرتبطة بالقضية.
- ت- التأكد من إلمام القاضي بدفاع الطرفين ودفعهما بشكل شامل.

ث- مراجعة كفاية عملية الاستدلال ومدى قدرتها على دعم النتيجة التي انتهى إليها الحكم.

#### 4\_ قيمة تسبب الأحكام القضائية بالنسبة إلى الرأي العام

يُعد التسبب أداة بالغة الأهمية للرأي العام، حيث يسهم في توفير الوضوح والشفافية حول عمل القضاء، وتتمثل هذه القيمة في النقاط التالية: (الرحامنة، 2010، ص32)

أ- يضمن التسبب اطلاع الرأي العام على الأحكام القضائية، مما يمكنه من مراقبتها والتحقق من عدالتها.

ب- يساعد التسبب في بناء ثقة المجتمع بالقضاء، ويعزز اقتناعه بعدالة الأحكام.

ت- التسبب يجعل الحكم أكثر فعالية في الردع، ويوازن بين القوة القهرية للحكم والقبول الاجتماعي.

ث- يساهم التسبب في تعزيز احترام القوانين والقيم الأخلاقية في المجتمعات الحديثة.

#### الفرع الثاني: ضوابط تسبب الأحكام القضائية من منظور عملي

##### (الأنواع والأمثلة من واقع المبادئ التي أقرتها المحكمة العليا الليبية في هذا الصدد)

في إطار السند التشريعي الوارد في قانون المرافعات الليبي، تتجلى الأهمية البالغة لتسبب الأحكام القضائية، إذ يعكس التنوع والمرونة اللذين يتيحان للقاضي صياغة مبررات حكمه بطرق قانونية شاملة ودقيقة. ومن هذا المنطلق، يقضي الأمر أولاً تحديد أنواع التسبب بما يتماشى مع ممارسات القضاء، ثم الانتقال إلى استعراض الضوابط القانونية المنظمة له لضمان تحقق العدالة وتماسك الأسس القانونية، وأخيراً المبادئ القضائية الصادرة عن المحكمة العليا الليبية في هذا المجال.

##### أولاً- أنواع التسبب

استناداً إلى نص المادة (273 مرافعات)، يتنوع تسبب الأحكام القضائية إلى الأنواع التالية:

1\_ **التسبب الشكلي:** يتعلق بالمتطلبات الشكلية للحكم، مثل ضرورة ذكر المحكمة التي أصدرت الحكم، تاريخ إصداره، أسماء القضاة، وأسماء الخصوم وموطنهم.

2\_ **التسبب الموضوعي:** يتناول الأسباب التي يستند إليها الحكم بشكل موضوعي، مثل تقديم الأدلة الواقعية والحجج القانونية.

3\_ **التسبب القانوني:** يُعد تضمين الأحكام القضائية بالأسانيد القانونية التي استند إليها الحكم أمراً ضرورياً حيث يلتزم القاضي بتوضيح القاعدة القانونية أو المبدأ الذي اعتمده في الحكم. ويأتي هذا الالتزام لتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً، دون أن يكون ذلك مشروطاً بطلب من الأطراف. (دربال، مرجع سابق)

4\_ **التسبب الواقعي:** وهو الذي يتناول الوقائع المتعلقة بالنزاع المعروض على المحكمة، بما في ذلك تفاصيل الدعوى وأدلتها ووسائل دفاع الأطراف. ويُفترض أن يكون هذا التسبب قائماً على الكفاية والمنطق، مع ارتباطه الواضح بالأدلة المعروضة. (صفاء، ربحانة، 2020، ص 11)

## ثانياً- ضوابط تسبب الأحكام القضائية

لتسبب الأحكام القضائية ضوابط أساسية وردت في نص المادة (273 مرافعات) لابد أن يستوفيه القاضي لضمان سلامة الحكم، وتجنب بطلانه، وتحقيق الأثر الإيجابي للتسبب في تعزيز ثقة الأطراف والرأي العام بعدالة القضاء. وفيما يلي أبرز شروط التسبب القانوني للأحكام:

### 1\_ الوجود المادي للتسبب

يجب أن يكون السبب موجوداً بوضوح في متن الحكم، بحيث لا يكتفي القاضي باستناده إلى القناعة الشخصية، بل يُفترض أن تكون الأسباب واضحة ومكتوبة. ويُعتبر السبب الضمني مقبولاً فقط إذا كان يمكن استنباطه بوضوح من مضمون الحكم. (تسعديت، صبيحة، 2024، ص 62)

### 2\_ استناد السبب إلى أوراق الدعوى

يجب أن تكون الأسباب المعروضة في الحكم مستمدة من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة أمام المحكمة. فلا يصح للقاضي الاعتماد على معلومات أو مستندات لم تُعرض أمام الأطراف في الجلسة، أو لم تُناقش في الخصومة. (دربال، مرجع سابق)

### 3\_ مشروعية السبب

يجب أن تكون الأسباب التي استند إليها الحكم قانونية ومشروعة، بمعنى أن تعتمد على أدلة قانونية صحيحة وأصول الإثبات المقبولة. فلا يجوز الاستناد إلى دليل غير قانوني أو معلومة محظورة قانوناً. (قزيط، مرجع سابق)

### 4\_ وضوح وتحديد السبب

يجب أن يكون التسبب محدداً وواضحاً لا يتحمل اللبس أو الغموض، فلا يصح أن يستند إلى عبارات عامة غير مرتبطة مباشرة بالنزاع، أو أن يعتمد على أسباب سطحية. وينبغي أن تكون الحجج المفصلة كافية لفهم كيفية بناء الحكم القضائي على الأسس الواقعية القانونية. (تسعديت، صبيحة، مرجع سابق، ص 63)

### 5\_ الرد على الأدلة والأسباب المعارضة

يلتزم القاضي بالرد الموضوعي على كل الأسباب التي قدمها الأطراف، والتي قد تؤثر على الحكم. ويجب أن يكون هذا الرد منطقياً وشاملاً، بحيث يتضمن ما يكفي لدحض حجج الخصوم المعارضة على الحكم.

### 6\_ كفاية التسبب

يجب أن يكون التسبب كافياً لتبرير الحكم، بحيث يكون مقنعاً وواضحاً لكل من يطلع عليه. يتعين أن تبين الأسباب كيف استنتج القاضي حكمه بناءً على الأدلة المقدمة، مع تجنب الاستنتاجات الافتراضية أو الردود الغامضة التي قد تبعت على الشك. (الشمري، 2024، ص 388)

### 7\_ التسلسل المنطقي للأسباب

يُفضل أن يتبع القاضي تسلسلاً منطقياً في عرض الأسباب، بحيث يبنى كل سبب على الآخر، ويقدم الأسباب الواقعية قبل القانونية، مما يساعد في إبراز القاعدة القانونية التي استند إليها. (عساف، 2023، ص 240)

## 8\_ الوضوح والصياغة الجيدة

يجب على القاضي الاهتمام بأسلوب صياغة الأسباب لضمان وضوحها ودقتها، مع استخدام لغة قانونية متماسكة وسليمة، وتجنب المصطلحات الغامضة أو المعقدة، إذ تُسهم الصياغة الجيدة في جعل الحكم مفهوماً لكل من يطلع عليه. (الغامدي، 2023، ص 479)

## 9\_ الالتزام بالواقعية

ينبغي أن يكون التسبب مرتبطاً بالوقائع الفعلية، بعيداً عن التعميم أو المبالغة في التفاصيل. ويجب أن يكون الحكم مرآة لوقائع الدعوى دون إفراط أو تقليل، بحيث يعكس الموضوعية الكاملة للقاضي. (قزيط، مرجع سابق)

## ثالثاً- المبادئ القضائية الصادرة عن المحكمة العليا الليبية في موضوع التسبب

### • حالات عملية على سلامة التسبب الموجب لصحة الحكم

1\_ الطعن المدني ذو الرقم: (19/48) الصادر في: 1974/2/3م، وهذا نصه: (متى اعتمدت المحكمة في حكمها على بيانات الشهادة العقارية التي تضمنت أن العقار موضوع النزاع وقف على الذرية وقد تم تحقيق ملكيته وبيئت أسماء المستحقين جميعاً وأوضحت نصيب كل منهم فإنها تكون قد أوضحت الأساس القانوني لحكمها وبنيت قضاءها على ما يكفي لحمله، ويكون النعي عليه بالقصور في التسبب في غير محله).

2\_ الطعن المدني ذو الرقم: (22/72) الصادر في: 1977/6/19م، وهذا نصه: (متى كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعن لمحكمة أول درجة والمودعة بملف الطعن أن أصحاب السفينة (سافر كوست) عينوا مدير الشركة الليبية للملاحة والسفريات (ليبيريا) وكيلاً عنهم في ميناء طرابلس وكلفوه بإجراء الترتيب لسفر الباخرة بعد إخطاره بتقديم الضمان المطلوب مقابل تلف البضاعة المشحونة وأن البرقيات والمكاتبات المتبادلة في هذا الشأن كانت توجه إليه بالاسم المشار إليه وكان الحكم الابتدائي قد حصل من البرقيات المرسلة من أصحاب السفن أنهم عينوا الطاعن وكيلاً عنهم في ميناء التفريغ بما لا يخرج عن مدلول المستندات المقدمة منه ولا يتنافى مع طبيعة الأعمال التي يباشرها كأمين للسفينة بالنيابة عنهم وأجاز اختصاصه بصفته ممثلاً لهم ورفض الأخذ بالدفع المقدم من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه والتفت عن الجدل الذي أثاره الطاعن في إطلاق اسم شركة (ليبيريا) على الوكالة التي يديرها بعد حضوره بناء على إعلانه بهذا الاسم أمام محكمة أول درجة دون أن يكون له تأثير في التعرف على ذاتية الشركة التي كانت تسمى به قبل تعديله بالاسم الجديد والطاعن لا يزال يتعامل بهذا الاسم في مكاتباته باعتباره الاسم الدال على ذات الشركة وأنه رفع على هذا الاعتبار استئنافه عن الحكم الابتدائي وطعنه بطريق النقض، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة دون أن يحفل بالجدل الذي أثاره الطاعن حول إطلاق الاسم القديم في الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبب).

### • حالات عملية على القصور في التسبب الموجب لنقض الحكم

1\_ الطعن المدني ذي الرقم: (60/337) الصادر في: 2017/1/17م، وهذا نصه: (إن من بين أسباب بطلان الحكم قصور في التسبب وعدم عنايته في بحث ما تثيره الدعوى من مسائل وما أثاره دوى الشأن من أوجه دفاع وما قدموه من طلبات وعدم تعرضه لها بما يفيد نظره إليها أو تفنيده - متضمناً للأسانيد



الواقعية والقانونية التي تُثبت عليها عقيدتها وتحققاً لأوجه الدفاع الجوهرية – وعدم الرد على دفعه بطريق مباشر أو غير مباشر فيه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب يستوجب نقضه).

2\_ الطعن المدني ذي الرقم: (54/895) الصادر في: 2008/5/10م، وهذا نصه: (إن نص المادة 357 من قانون المرافعات يلزم محكمة الإحالة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، وأنه وإن كان نقض الحكم للقصور في التسبب لا يُعتبر فصلاً في مسألة قانونية ملزماً لمحكمة الموضوع، إلا أن القضية عندما تُعاد إليها لهذا السبب يكون عليها مراعاة ذلك بأن تقيم قضاءها على أسباب وافية ومبررة لما تقضي به).

3\_ الطعن المدني ذي الرقم: (56/2051) الصادر في: 2012/7/16م، وهذا نصه: (لما كان من المقرر وفق أحكام قانون النظام المالي للدولة أنه لا يجوز التصرف في أموال الدولة بالمجان إلا وفقاً لقرارات اللجنة الشعبية العامة، وإذا جاوز التصرف مبلغ عشرة آلاف دينار فلا بد أن يكون ذلك بقانون، وإذا كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد تم إصدار صك لصالحه بمبلغ ثلاثين ألف دينار من جهة لا تملك ذلك وطعن في هذا التصرف فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمطعون ضده بأحقية في مبلغ الصك مع الفوائد دون أن يناقش صحة هذا الدفع يكون قاصر التسبب متعين النقض).

4\_ الطعن المدني ذي الرقم: (57/2023) الصادر في: 2011/6/29م، وهذا نصه: (1. إن مقتضى أحكام المادة 345 من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنها أعطت الحق للطاعن في شرح أسباب طعنه بموجب مذكرة، وأنه إذا لم يشأ أن يستعمل هذا الحق واكتفى بما أورده في أسباب طعنه فلا جناح عليه، ومن ثم يكون النعي بعدم تقديم هذه المذكرة الشارحة في غير محله ويتعين رفضه. 2. إنه ولئن كان الأصل في ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأسبقية الاستعمال لها، وأن تسجيلها لا يعدو أن يكون قرينة على ذلك، إلا أن المشرع قد خرج عن هذا الأصل، وأكد أن ملكيتها تكون لمن قام بتسجيلها لمدة خمس سنوات لاحقة للتسجيل، ودون أن تتضمن منازعة في ملكيتها، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش دفع الطاعنين بأنهما كانا يستعملان العلامة التجارية محل الدعوى قبل أن يسجلها المطعون ضدهما، فإنه يكون قاصر التسبب متعين النقض).

5\_ الطعن المدني ذي الرقم: (55/211) الصادر في: 2009/12/20م، وهذا نصه: (إذا كان الثابت أن الجهة الطاعنة قد دفعت أمام المحكمة المطعون في قضائها بأن تقرير الخبرة لم يبين كيفية احتساب المقابل النقدي للساعات الفعلية، والمقابل النقدي لكل ساعة عمل إضافي، وكان هذا التقرير الذي اتخذته الحكم المطعون فيه أساساً لقضائه قد تضمن زيادة على الفترة المطالب بها فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يتعرض لمناقشة هذا الدفع الذي لو صح لتغير به وجه الفصل في الدعوى يكون قاصر التسبب متعين النقض).

وبعد تقديمنا لموجز مختصر عن تسبب الأحكام القضائية، نكون بذلك قد انتهينا من الجانب الذي يمكن اعتباره نظرياً.

### المطلب الثاني: آثار ترك تسبب الأحكام القضائية على حسن سير العدالة

يُعد تسبب الأحكام القضائية حجة قانونية تكفل صحة الحكم وتعزز العدالة، إذ يعتبر بمثابة الضمانة التي تضمن شفافية اتخاذ القرار القضائي وشرعيته. ورغم أهمية هذا الإجراء، فإنه في حالة غياب التسبب أو وقوع أخطاء في صياغته، يمكن أن تحدث تداعيات قانونية قد تؤثر بشكل جوهري على قيمة الحكم وصحته. لذلك، فإن هذا المطلب يركز على التداعيات الناتجة عن التسبب وعدمه، من خلال التطرق إلى

الآثار القانونية الناتجة عن غياب التسبب في الفرع الأول، ثم تناول الآثار القانونية الناتجة عن الخطأ أو القصور في التسبب في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: الآثار القانونية الناتجة عن غياب التسبب في الأحكام القضائية

في هذا المقام، من المهم أن نوضح أن المشرع الليبي قد وضع ضوابط قانونية تهدف إلى ضمان وجود تسبب ملائم للأحكام القضائية، وذلك لتعزيز العدالة بصورة شفافة وواضحة. ورغم ذلك، لم يفرض المشرع شكلاً أو ترتيباً معيناً للتسبب، مكتفياً بوضع معايير عامة يتعين على القاضي الالتزام بها عند صياغة أسبابه. بناءً على ذلك، سنستعرض أولاً الغياب الكلي للأسباب، ثم الغياب الجزئي، وأخيراً تناقض الأسباب. وقبل الخوض في هذه المواضيع، سنوضح بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالتسبب ليتسنى لنا بناء صورة أشمل حول هذا الموضوع.

الجدير بالذكر أن القاضي يتمتع بمرونة في اختيار الأسلوب الأنسب لتسبب الحكم، شريطة أن يكون التسبب كافياً من الناحية القانونية والواقعية وهذا ما يتضح بشكل صريح في نص المادة (273 مرافعات).

وعليه، يتعين على القاضي اتباع منهج علمي في تسبب الحكم، بحيث يتضمن كفاية الأسباب المنطقية والقانونية الكافية التي أدت إلى اتخاذ القرار. فالإطناب (الإسهاب غير المبرر في مسألة واحدة) يُعد غير مستحسن، إذ قد يؤدي إلى إطالة غير ضرورية، في حين أن الإيجاز المخل، الذي يفتقر إلى التفاصيل القانونية والمبررات الكافية، قد يؤدي إلى بطلان الحكم. ويختلف التسبب في الأحكام القضائية إلى نوعين: أحدهما تسبب صريح يتمثل في عرض القاضي لمبررات واضحة ومباشرة لكل جزء من أجزاء الحكم. وثانيهما ضمني يتمثل في الأسباب التي يمكن استنتاجها من مجموع الحكم، خاصة إذا لم يتضمن الحكم تفاصيل صريحة حول كل عنصر، وفي هذه الحالة، يتم استخلاص الأسباب من سياق الحكم ومقتضياته. أما بالنسبة للأسباب العامة في الأحكام، فهي تختلف عن الأسباب المجرىة. إذ يمكن الاستناد إلى شهادة الشهود أو مستندات الخصوم كأسباب عامة، شريطة أن تكون هذا الأسباب واضحة وقابلة للتحقق. أما الأسباب المجرىة، فهي غير كافية وتؤدي إلى بطلان الحكم، حيث تشمل عبارات عامة مثل "تدعيم الدعوى" دون ذكر الأدلة أو التفاصيل المحددة. كما أن هناك ما يعرف بالتسبب بالإحالة، وهو الذي يتعين أن يتضمن جميع الأسباب التي استند إليها القاضي في اتخاذ قراره. ومع ذلك، يجوز الإحالة إلى أسباب حكم آخر صادر في نفس القضية أو في قضايا مرتبطة، شريطة أن تكون هذه الأسباب صالحة لدعم القرار الجديد. ويمكن أيضاً الإحالة إلى تقرير خبير، إذا كان هذا التقرير قد أودع في ملف الدعوى ويحتوي على أسباب قانونية كافية لدعم النتيجة القانونية، بشرط أن تكون المسألة المعروضة تتعلق بأمر فنية وليست قانونية. إذن يشترط في الإحالة أن يكون الخبير منتدباً من المحكمة، وأن يتم إيداع التقرير في ملف الدعوى، وأن تكون الأسباب التي تضمنها التقرير كافية لدعم القرار. كما يجوز الإحالة إلى قرارات اللجان ذات الاختصاص القضائي، شريطة أن تكون الأسباب الواردة في هذه القرارات كافية لدعم الحكم. (دربال، مرجع سابق)

واستناداً إلى ما سبق، ترتب العناصر الجوهرية لتسبب الأحكام على نحو ما سيرد تالياً: (دربال، مرجع سابق)

1\_ موجز القضية: ويشمل ملخص الدعوى وتحديد الطلبات، مع بيان اختصاص المحكمة واطلاعها على تفاصيل النزاع؛ إذ تُعد هذه مقدمات ضرورية لسلامة منطوق الحكم.

2\_ عرض الإجراءات القانونية: يبدأ بعرض الإجراءات التي اتبعت في نظر الدعوى.

3\_ التحقق من الإعلان وإجراءات الدعوى: التأكد من إعلان الأطراف وسلامة الخطوات المتبعة في رفع الدعوى.

4\_ التحقق من الاختصاص: التأكيد على اختصاص المحكمة بالنظر في القضية.

5\_ البحث عن موانع القبول: التأكد من عدم وجود موانع قانونية تعيق قبول الدعوى.

6\_ تناول الدفوع: عرض وتفنييد الدفوع المقدمة في ما سبق من نقاط، مع الرد عليها بتسبيب واضح في حال رفضها.

7\_ التوجه إلى صلب الموضوع: يبدأ الحكم بتناول الطلبات الرئيسية والأكثر أهمية.

8\_ عرض الأدلة والدفوع الجوهرية: تقديم أدلة المدعي وتفنييد دفوع الخصم للوصول إلى استنتاج حاسم.

9\_ التكاليف بالمصاريف: القضاء بشأن المصاريف المترتبة على القضية.

10\_ النطق بالحكم: إصدار منطوق الحكم الختامي.

وتماشياً مع ما سبق ذكره، يُعد انعدام الأسباب عيباً جوهرياً يشوب الأحكام القضائية، ويجعلها معيبة وغير قائمة على أساس قانوني سليم، مما قد يؤدي إلى بطلانها. ويتخذ انعدام الأسباب في الأحكام القضائية صورتين رئيسيتين: الانعدام الكلي، حيث يكون الحكم خالياً تماماً من التسبيب، والانعدام الجزئي، حيث يغفل الحكم عن معالجة جزئية جوهريّة تؤثر في مسار الدعوى ونتيجتها.

#### أولاً- الغياب الكلي للتسبيب

من الناحية الواقعية، يعد الغياب الكلي للأسباب أمراً نادر الحدوث، إلا أن احتمالية وجوده تظل قائمة. فعندما يغيب التسبيب تماماً عن الحكم، فإن ذلك يُعد عيباً جوهرياً يعصف بمصداقيته ويفقده الأساس القانوني السليم. مما يترتب عليه بطلان الحكم، حيث يتعين على القاضي أن يستند في قراره إلى أسباب قانونية واضحة وأدلة قاطعة تبرز المنطوق، لا إلى افتراضات أو ظنون. وقد أكد المشرع الليبي، من خلال نص المادة (273مرافعات)، أن الأحكام يجب أن تتضمن بياناً كافياً للواقعة والأدلة التي استند إليها القاضي، بحيث يتمكن أي شخص من فهم الأساس القانوني الذي أفضى إلى الحكم. فإذا صدر الحكم خالياً من هذا التسبيب، أو اعتمد على مجرد التخمينات التي تفتقر إلى الأسس الواقعية، فإن ذلك يعد انتهاكاً للقانون، مما يؤدي إلى بطلانه. وقد أكدت المحكمة العليا الليبية على هذا المبدأ، مشددة على ضرورة أن تكون الأحكام مبنية على قناعة راسخة وأدلة ثابتة، لا على افتراضات غير مؤكدة. (طعن مدني 26/72 ق، مجلة المحكمة العليا، ص11)

#### ثانياً- الغياب الجزئي للتسبيب

في حالة الغياب الجزئي للأسباب، يكون الحكم قد أغفل الرد على نقاط جوهريّة أو طلبات حاسمة كان يتعين على المحكمة معالجتها. إذ قد تتضمن أسباب الحكم عناصر تكفي لدعم جزء من منطوقه، إلا أنها تفتقر إلى التوضيح الكافي الذي يبرر منطوقه بشكل كامل. وينشأ هذا النوع من القصور عندما تتجاهل المحكمة الرد على طلبات أساسية يمكن أن تغير مجرى الحكم أو تفشل في معالجة دفاعات جوهريّة طرحتها الأطراف. وبهذا يعد الحكم معيباً جزئياً، مما يستدعي الطعن فيه بسبب قصور تسبيبه. (الشواربي، د.ط، ص 16) ووفقاً للمحكمة العليا الليبية، إذا تسببت هذه الفجوات في تسبيب الحكم في صعوبة مراقبة تطبيق القانون، فإن ذلك

يؤدي إلى نقض الحكم، مالم تكن هذه الثغرات غير مؤثرة في جوهر الحكم. (طعن مدني 46/137ق، 2004، جلسة 9 فبراير)

### ثالثاً- تناقض الأسباب مع المنطوق

يُعتبر التناقض في أسباب الحكم عيباً مؤثراً على سلامة الحكم حين يؤدي إلى تهادم الأسباب وتساقطها، بما يترك الحكم دون أساس يُسند إليه منطوقه بشكل فعلي. وتبعاً لذلك، يصبح الحكم باطلاً متى خلا من أسباب جوهرية تُبرر منطوقه وتدعم صحته. أما إذا كان التناقض غير جوهري، بحيث لا يُفضي إلى سقوط الأسباب ولا يؤثر في نتيجة الحكم، فلا يؤثر ذلك على صحة الحكم. ويتحقق التناقض المبطل عندما تأتي أسباب الحكم متضاربة بحيث يصعب تحديد الأساس الذي اعتمدت عليه المحكمة، أو عندما تستند المحكمة إلى دليلين متعارضين وتجعل كليهما أساساً لحكمها. مثال ذلك: أن تلزم المحكمة المدعى عليه بالتعويض عن ضرر معين، ثم تُعزي المسؤولية للمدعي نفسه؛ في هذه الحالة، يُعد الحكم معيباً وفاقداً للتسبيب المنطقي. وعلى الجانب الآخر، لا يؤثر على صحة الحكم إذا وجدت في الأسباب بعض الإضافات أو التفسير الزائد التي لا يكون لها تأثير جوهري على صحة الحكم. كذلك، يشترط في التناقض المبطل أن يكون بين الأساسية للحكم أو بين الأسباب والمنطوق ذاته، ولا يعتد بالتناقض بين الأسباب وبعض العناصر الفرعية أو تقديرات المحكمة الجانبية. (أبو غرسة، 2023، ص 188)

- **التناقض الحاد بين الأسباب الجوهرية والضرورية:** يعد التناقض الحاد بين الأسباب الجوهرية والأسباب الضرورية أحد أوجه الانعدام التام للتسبيب، إذ يشكل عيباً جسيماً في حكم المحكمة. فالأسباب الجوهرية، تتعلق بالعناصر الأساسية للحكم، وهي التي تضمن بناء القرار القضائي بشكل قانوني سليم، حيث تكون محورية لتوضيح العلاقة بين الوقائع والأدلة والنصوص القانونية المؤطرة لها. أما الأسباب الضرورية، فتتمثل في الشروط الشكلية والإجرائية التي تضمن صحة الحكم من الناحية القانونية، كوجود توقيع القاضي واستيفاء الإجراءات الرسمية مثل تقديم المستندات ضمن المواعيد القانونية المحددة. وبالتالي يعد التناقض بين هذين النوعين من الأسباب التي تهدد جوهر الحكم، مما يجعله فاقداً لمصادقته القانونية. وعلى الرغم من غياب النصوص القانونية الصريحة التي تعالج هذه المسألة، إلا أن هذه الحالات تظل من إفرزات الواقع العملي التي تتطلب مزيداً من التدقيق في تسبيب الأحكام القضائية. (الركن المادي في الجريمة "خطأ+ ضرر+ علاقة السببية" فبدون تأكيد علاقة السببية لا مجال للحكم بالإدانة، إذن التسبيب في المسائل الجنائية ركن من أركان الحكم)

- وبعد استعراض ما سبق، نختزل فحوى النص فيما يلي:

إن غياب التسبيب عن الأحكام القضائية، سواء كان كلياً أو جزئياً، يُعد إخلالاً جوهرياً بمبدأ الشفافية ويُفقد الحكم مصداقته القانونية، مما يؤدي إلى إهدار حقوق الأطراف وتضعف أسس العدالة. ويؤدي التناقض الفاحش في الأسباب إلى تفكك منطوق الحكم، مما يجعله عرضة للبطلان، بينما الغياب الجزئي يفتح الباب للطعن ويستوجب التصحيح.

### الفرع الثاني: الآثار القانونية الناتجة عن الأخطاء أو القصور في تسبيب الأحكام القضائية

إن الخلل أو التفريط في تسبيب الأحكام القضائية يشكل مساساً بمصادقية الحكم، إذ ينال من أساسه القانوني ويؤدي حتماً إلى نقضه. فالخطأ، رغم وجود التسبيب، يتسم بوجود خلل أو زلل في جزء من أسبابه أو

تفاصيله، مما يجرح مصداقيته القانونية. أما القصور في التسبب فينبطوي على غياب أو نقص في الأسباب التي تبرر منطوق الحكم، مما يترك فراغاً يؤثر على صحة القرار القضائي. ومع ذلك، ورغم اختلافهما في الشكل والمضمون، يتقاطع كل من الخطأ والقصور في النتيجة النهائية: نقض الحكم وإعادة النظر فيه لتعزيز الإنصاف وضمان الوضوح القانوني. (يني، 2024، ص334)

بناءً على ذلك، يشكل القصور في تسبب الأحكام القضائية عيباً عميقاً يزعزع منطق الحكم ويخل بمصداقيته، يتجسد هذا القصور عندما يفشل القاضي في بيان الوقائع المحيطة بالدعوى وتوضيح الأدلة التي استند إليها بشكل كافٍ، وهذا النقص يشكل عيباً في المضمون، ويعرف هذا العيب بين الفقهاء بعدم كفاية الأسباب الواقعية. وإذا كان الواقع هو الأساس الذي يطبق عليه القانون، فلا بد أن يفهم ويعرض بشكل واضح بحيث يمكن لمحكمة النقص التحقق من صحة التطبيق القانوني. (قريط، مرجع سابق)

إذن يتجلى هذا العيب بصور عدة، منها: عدم تفصيل وقائع الدعوى والأدلة التي استند إليها القاضي على نحو كافٍ، أو الاكتفاء بتعميم أو غموض في الأسباب، أو الإشارة إلى النصوص القانونية دون ربطها بوقائع واضحة. كما يتضح القصور حين يستند الحكم إلى أسباب إجمالية لا تكشف عن أساس النتيجة القانونية، مثل الاكتفاء بذكر "عدم جدية دفوع الخصوم" دون تفسير كافٍ يدعم هذا الرأي. (عساف، مرجع سابق، ص239)

أما الوجه الآخر للقصور، فيظهر في تقاعس المحكمة عن فحص الأدلة والدفوع الجوهرية التي قد تؤثر على منطوق الحكم، ما ينعكس سلباً على صحة الأساس القانوني للحكم ويجعل القرار عرضة للنقض. (دريال، مرجع سابق). فالقصور للتسبب الواقعي وفقاً لنص المادة (273مرافعات) يستدعي بطلان الحكم، بينما القصور في التسبب القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى البطلان إلا إذا مس بجوهر القرار وأثر على عدالة تطبيقه.

ومن خلال ما تقدم، يمكننا حوصلة آثار الخطأ أو القصور على النحو التالي:

1\_ يفضي القصور أو الخطأ في التسبب إلى ضعف البنية القانونية للحكم، مما يفقده السند الكافي لدعم النتيجة القضائية ويفتح الباب للشك في صحة القرار.

2\_ تعتبر الأخطاء الجوهرية وأوجه القصور في التسبب من الأسباب الأساسية التي تستدعي نقض الحكم وإعادته إلى المحاكم لإعادة النظر فيه، مما يؤكد على ضرورة التسبب الكامل لحماية الأحكام من الإلغاء.

3\_ يؤدي القصور أو الخطأ في تسبب الأحكام إلى تآكل الثقة في نزاهة وشفافية القضاء، ما قد يؤثر سلباً على ثقة المتقاضين في المنظومة القضائية ككل وضعف استقرارها.

4\_ بالنظر إلى احتمالية نقض الحكم وإعادته للنظر أمام المحاكم، يتسبب القصور أو الخطأ في التسبب في إطالة زمن التقاضي، مما يضاعف العبء على الأطراف المعنية ويزيد من الضغط على الجهاز القضائي.

#### الخاتمة

الحمد لله الذي تفضل علينا بإتمام هذا البحث، ونسأله سبحانه أن يحقق به النفع. وفيما يلي خلاصة لما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

## أولاً- النتائج

- 1\_ يُعد قانون المرافعات الليبي قانوناً رائداً، إذ غطى معظم جوانب تسبیب الأحكام، إن لم يكن جميعها، بيد أنه لا يزال بحاجة إلى بعض التعديلات لتعزيز شموليته وتماسكه.
- 2\_ إن تسبیب الأحكام القضائية وفقاً لما نص عليه قانون المرافعات الليبي يعدُّ ركناً جوهرياً لتحقيق العدالة القانونية؛ إذ يعزز من شفافية القرارات القضائية ويوضح الأسس التي اعتمد عليها القاضي في إصداره للحكم.
- 3\_ لم يفرض المشرع الليبي شكلاً أو ترتيباً معيناً للتسبیب، ولكنه أوجب أن يتم التسبیب في إطار ضوابط محددة تضمن صمود الحكم أمام الطعن بالنقض.
- 4\_ يساعد التسبیب المفصل الأطراف المعنية على فهم الأسباب الكامنة وراء الحكم الصادر في قضاياهم، مما يوفر ضمانات قوية لحقوقهم ويمكنهم من ممارسة حقهم في الطعن عند رصد أخطاء قانونية أو واقعية.
- 5\_ تتنوع الأسباب الداعمة للأحكام القضائية وفقاً لنص المادة (273 مرافعات)، حيث تشمل الأسباب الشكلية والموضوعية والقانونية والواقعية، مما يوفر للقضاء قاعدة مرجعية واضحة عند اتخاذ قراراته.
- 6\_ يعد من الضوابط العملية لصحة التسبیب أن يكون مشروعاً، ومبنياً على أسس قانونية سليمة، وأن يستند إلى أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها...إلخ.
- 7\_ إن غياب التسبیب أو القصور فيه يمس أركان العدالة؛ ففي حالة الغياب يصبح الحكم بمثابة العدم، بينما في حالة القصور يمنح المتضرر حق الطعن، مما يؤثر سلباً على فعالية النظام القضائي.
- 8\_ يشكل التسبیب الكافي للأحكام آلية رقابة على مستوى الأحكام، تتيح للمحكمة العليا أو الجهات القضائية الأخرى مراجعة الأحكام لضمان وحدة تطبيق القانون وتقليل الاجتهادات القضائية المتباينة.
- 9\_ إن كفاية التسبیب وشموليته يعززان الثقة العامة في القضاء، ويشعران الأفراد بالاطمئنان إلى أن حقوقهم قد خضعت لحكم عادل وشفاف.

## ثانياً- التوصيات

- 1\_ ضرورة تكثيف برامج التدريب المتخصصة والمستمرة للقضاة في مجال تسبیب الأحكام القضائية، مع التركيز على أساليب صياغة التسبیب بشكل قانوني محكم وواضح، بما يمكنهم من تحقيق العدالة بأعلى درجات الكفاءة، ويعزز شفافية ومصداقية الأحكام.
- 2\_ التوصية بتعديل قانون المرافعات الليبي بما يكفل إلزامية التسبیب وفرض الجزاءات على الأحكام غير المسوغة أو الناقصة، ووضع معايير واضحة ومحددة تساهم في توحيد منهجية التسبیب، وذلك لتقليل التباين بين الأحكام وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون.
- 3\_ العمل على تسريع الإجراءات في المحاكم المتخصصة للقضايا التي تتطلب تسبیباً معقداً أو يستعصي تسبیبها، عبر اعتماد آليات تعجيل مواعيد الجلسات وتبسيط الإجراءات بما يضمن الوصول السريع إلى العدالة ويجنب المتقاضين وطأة التأخير.

- 4\_ تعزيز دور المحكمة العليا في الإشراف على جودة التسبيب في المحاكم الأدنى، من خلال تبني إجراءات رقابية ومراجعات دورية لتسبيب الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية والاستئنافية، مما يوجه العمل القضائي نحو أرفع معايير التسبيب ويعزز من مستوى الثقة في النظام القضائي.
- 5\_ اقتراح إنشاء لجنة قضائية متخصصة لمتابعة تطوير ضوابط التسبيب محلياً ودولياً، وإصدار توصيات دورية لتطوير التسبيب في القضاء الليبي، بما يلائم المستجدات القانونية.

### مراجع البحث

#### القرآن الكريم

#### أولاً- الكتب

- 1\_ ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414)، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ط.3.
- 2\_ الشواربي، عبد الحميد، (د.ط)، "تسبيب الأحكام المدنية والجنائية والطعن عليها في ضوء الفقه والقضاء"، دار الفكر الجامعي، الأزاريطة.
- 3\_ الرحامنة، حسين يوسف العلي، (2010)، "مدى سلطة القاضي في تسبيب الحكم الجنائي"، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط.1.

#### ثانياً- الرسائل العلمية

- 1\_ بالهاني صفاء، غيلاني ریحانة، (2020)، التسبيب في المواد الجنائية (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

#### ثالثاً- المجلات العلمية

- 1\_ الشمري، علي شمران حميد، (2024)، شروط صحة تسبيب الحكم المدني، مجلة أهل البيت عليهم السلام، ع17، ص 331-350.
- 2\_ الغامدي، علي بن محمد بن عبد الله، (2023)، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، مج1، ع4، ص 457-508.
- 3\_ أبو غرسة، ميسون فتحي عمر، (2023)، التسبيب المعيب للأحكام القضائية: دراسة مقارنة وفقاً لأحكام القضاء الليبي والمصري، مجلة جامعة سرت العلمية- العلوم الإنسانية، مج13، ع1، ص 187-195.
- 4\_ عساف، حسين شاكر خلف، (2023)، تسبيب الأحكام المدنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 15، ع4، ص 187-195.
- 5\_ عافر تسعديت، لمطاعي صبيحة، (2024)، مصطلح "حيث إن" في تسبيب الأحكام القضائية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، مج38، ع2، ص 55-77.

6\_ عبد الكريم، مناصرة، (2022)، تسبب الأحكام القضائية وأثره على السلطة التقديرية لقضاة محكمة الجنائيات في ظل القانون رقم 07/17 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، مجلة صوت القانون، مج9، ع1، ص 869-887.

7\_ مطلق ذكرى، خشان علي، (2022)، الحجية القانونية للحكم القضائي الصادر بناءً على مصلحة محتملة دراسة مقارنة، مجلة دراسات البصرة، مج 17، ع46، ص331-348.

8\_ بني، مورع عادل، (2024)، حدود رقابة المحكمة على صحة تسبب الأحكام القضائية "رقابة" محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مج4، ع11، ص3341-3377.

#### رابعاً- المواقع الإلكترونية

1\_ ابن كثير، (2013)، تفسير سورة البقرة، ص25. <http://quran.ksu.edu.sa>.

2\_ دربال، عياد علي، (2024)، المنهجية في تسبب الأحكام القضائية، <https://hji.edu.ly>.

3\_ قزيط، مفتاح محمد، (2015)، تسبب الأحكام، <https://aladel.gov.ly>.

#### خامساً- القوانين

1\_ قانون المرافعات الليبي وتعديلاته.

#### سادساً- مبادئ المحكمة العليا الليبية

1\_ طعن مدني 26/72 ق، مجلة المحكمة العليا.

2\_ طعن مدني رقم 46/137ق، جلسة 9 فبراير، 2004.

4\_ الطعن المدني ذو الرقم: (19/48) الصادر في: 1974/2/3م.

2\_ الطعن المدني ذو الرقم: (22/72) الصادر في: 1977/6/19م.

3\_ الطعن المدني ذي الرقم: (60/337) الصادر في: 2017/1/17م.

4\_ الطعن المدني ذي الرقم: (54/895) الصادر في: 2008/5/10م.

5\_ الطعن المدني ذي الرقم: (56/2051) الصادر في: 2012/7/16م.

6\_ الطعن المدني ذي الرقم: (57/2023) الصادر في: 2011/6/29م.

7\_ الطعن المدني ذي الرقم: (55/211) الصادر في: 2009/12/20م.



المسؤولية الدولية عن استخدام الاسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

أ.م.د. غسان صبري كاطع

استاذ القانون الدولي – كلية الحقوق – جامعة النهري -- العراق

[Ghassan.Sabry@nahrainuniv.edu.iq](mailto:Ghassan.Sabry@nahrainuniv.edu.iq)

009647718878345

### الملخص

يشهد المجتمع الدولي ثورة رقمية يقودها الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات الحياتية؛ مما يثير العديد من التحديات الأخلاقية والقانونية، خصوصاً في مجال الثورة العسكرية التكنولوجية التي خلقت كيانات غير بشرية في أرض المعركة. ففي حالة الأسلحة التقليدية، يكون الإنسان مسؤولاً عن اختيار الهدف وسحب الزناد. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في حال استخدام أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (AWS)؛ لا يمكن تحميل الآلات المسؤولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي.

إن الإطار المعاصر للقانون الدولي الذي ينظم المسؤولية عن استخدام السلاح يركز على الأسلحة التقليدية والمشغل البشري الذي يقف وراءها. فهل يكفي هذا الإطار للمساءلة عن الأفعال المحظورة التي ترتكبها أنظمة الأسلحة المستقلة. يهدف الباحث إلى مناقشة آراء الفقهاء المعمقة والأكثر تركيزاً للإطار القانوني المتعددة التي يمكن من خلالها ضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل الأسلحة ذاتية التشغيل والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

### الكلمات المفتاحية

مسؤولية الدولة، المسؤولية الجنائية الفردية الدولية، الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل، الذكاء الاصطناعي، القانون الدولي الإنساني.

## International Responsibility for the Use of Autonomous Weapons

Prof. Dr. Ghassan Sabry Katea

Professor of International Law - College of Law

University of Nahrain

### Abstract

The international community is living through a digital revolution driven by artificial intelligence in all areas of life, which discussion brings up several moral and legal challenges, especially in the field of the technological military revolution that created non-human entities on the battlefield. In the case of conventional weapons, it is man's responsibility to choose the target and pull the trigger. Conversely, in the case of the use of autonomous weapons systems (AWS); Machines cannot be held responsible for violating the rules of international law.

The contemporary context of international law governing the responsibility for the use of weapons focuses on conventional weapons and the human operator behind them. Is this framework sufficient to hold accountable the prohibited acts of autonomous weapons regimes?

The researcher aims to discuss the deep and more focused opinions of scholars of multiple legal frameworks through which to ensure accountability for violations committed by autonomous weapons based on artificial intelligence.

**Keywords :** State responsibility, international criminal responsibility, autonomous weapons, artificial intelligence, international humanitarian law

## المقدمة

يشهد العالم تقدماً تكنولوجياً مذهلاً ومتسارعاً وقدرة غير مسبوقة على توظيف التكنولوجيا في ساحات المعارك من خلال تقنيات جديدة يختلط فيها المفهوم التقليدي للعنصر الفاعل في المعركة (العنصر البشري) مع مفهوماً جديداً تشكل فيه التكنولوجيا المتقدمة العنصر الجوهرى والأساسي.

وفي الوقت الذي يعد فيه الذكاء الاصطناعي وسيلة للتنمية والابتكار إلا أنه يثير إشكاليات متعددة ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية وقانونية، كما يثير تساؤلات كبيرة حول العلاقة بين العنصر البشري والتكنولوجيا فيما يتعلق بنوع ودرجة التفاعل بين الإنسان والآلة المطلوب في القانون الدولي لإسناد المسؤولية الجنائية الدولية، لذلك يتوجب تحديد آليات قانونية تتناسب مع الطبيعة الخاصة لهذه التكنولوجيا.

إن استمرار تطور تكنولوجيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي بوتيرة سريعة، يكسب المناقشات المتعلقة بالتداعيات العملية والسياسية والقانونية والأخلاقية لأنظمة الأسلحة المستقلة ("AWS") كثافة متزايدة. وقد أثارت مجموعة من الجهات الفاعلة مخاوف كبيرة فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة المستقلة، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وحملة وقف الروبوتات القاتلة -وهي تحالف يضم 106 منظمة غير حكومية في 54 دولة- أما المطلاع على تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين لعام 2018 بشأن التقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة المستقلة القاتلة، يسجل حقيقة مفادها أن الدول منقسمة حاليًا بشأن تطوير واستخدام أنظمة الأسلحة المستقلة القاتلة في المستقبل، حيث يرى البعض أنه يجب حظرها بشكل صريح، والبعض يدعو إلى إنشاء معاهدة تنظيمية، أما آخرون يعارضون أي شكل من أشكال التنظيم الدولي بما يتجاوز القواعد العامة الحالية للقانون الدولي.

سيحاول الباحث في هذا البحث تناول التحديات القانونية الدولية المتعلقة بإسناد المسؤولية الدولية عند استخدام تكنولوجيا الأسلحة ذاتية التشغيل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة والضوابط التي تحكم استخدامها وتطويرها للقانون الدولي.

## أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في نقطة جوهرية متعلقة في البحث عن آليات قانونية جديدة تعالج إشكالية إسناد المسؤولية الدولية في حال استخدام الأسلحة ذاتية التشغيل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وبروز فكرة العلاقة بين العنصر البشري والتكنولوجيا الحديثة ومدى السيطرة البشرية المطلوبة على الآلة خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتقرير حياة أو موت الأشخاص في ساحة المعركة. وقد سعى الباحث بناءً على ذلك في معالجة الإشكاليات التالية.

## إشكالية البحث

سوف يحاول الباحث في الصفحات التالية طرح إشكالية غاية في التعقيد من الناحية القانونية والأخلاقية؛ وهي إشكالية استشرافية في جزء كبير منها لم يتوصل فقهاء القانون بعد لوضع أطر حقيقية وموضوعية لمعالجة هذه الظاهرة التقنية في جوانبها القانونية.

تكمن إشكالية البحث في تحديد قواعد القانون الدولي التي يمكن الاستناد عليها في إسناد المسؤولية الدولية في حال انتهاك قواعد القانون الدولي عند استخدام أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (المعتمدة على الذكاء الاصطناعي)؛ ويتفرع عن ذلك عدة أسئلة دقيقة وهي:

هل يمكن مساءلة الآلات الذكية؟ وأي فرد سيحاسب على الأفعال المحظورة التي ترتبها أنظمة الأسلحة المستقلة؟ وكيف يمكن تحميل البشر المسؤولية عملياً عن انتهاكات القانون الدولي التي ترتبها أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (AWS)؟ وهل يمكن أن تقوم مسؤولية الدولة وفق القانون الدولي عن الفعل غير المشروع دولياً التي ترتبها الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل؟

### منهجية البحث

سيقوم الباحث بالاستعانة بالمنهج التحليلي والإستقرائي في سبيل تحليل إشكالية البحث وبيان مدى فاعلية القواعد القانونية والمبادئ المعمول بها لتنظيم استخدام الأسلحة ذاتية التشغيل وتحديد المسؤولية المترتبة على انتهاك لقواعد القانون الدولي عند استخدامها.

### خطة البحث

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: المقصود بالذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية الناتجة عن استخدام الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

الفرع الأول: مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة التي ترتبها أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

الفرع الثاني: المسؤولية الدولية الجنائية الفردية عن استخدام أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

المسؤولية الدولية عن استخدام الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

### المطلب الأول

#### ماهية الذكاء الاصطناعي

يتضمن الذكاء الاصطناعي استخدام أنظمة الكمبيوتر لتنفيذ المهام التي تتطلب عادةً الإدراك البشري أو التخطيط أو التفكير. وتشكل الخوارزميات أساس نظام الذكاء الاصطناعي، وهي مجموعة من التعليمات. أو القواعد التي يجب على الكمبيوتر أو الآلة استخدامها لتوفير استجابة لسؤال أو حل مشكلة.

تمثل أنظمة التعلم الآلي تحدٍ يُسببه ب"الصندوق الأسود"، وهذا يعني أنه حتى لو كانت المدخلات معروفة فقد يكون من الصعب توقع إنتاج مخرجات محددة.

سيقوم الباحث في هذا المطلب بتوضيح المقصود بالذكاء الاصطناعي في الفرع الأول، والعمل على توضيح علاقة الذكاء الاصطناعي بالأسلحة من خلال البحث بالأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل في الفرع الثاني.

## الفرع الأول

## المقصود بالذكاء الاصطناعي

لم يتم التوصل بعد إلى إجماع أو شبه إجماع حول تعريف الذكاء الاصطناعي. لذلك سيعمل الباحث على توضيح ما هو الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل ما يشير إليه المصطلح نفسه.

إن تعريف الذكاء الاصطناعي يمكن أن يبدأ بتحليل التركيب اللغوي؛ فهو يتكون من كلمتين الذكاء و الاصطناعي. حيث يمكن تعريف الذكاء بأنه القدرة على الفهم والفعل أو قدرة إدراك الأشياء عقلياً. والاصطناعي يشير إلى الشيء المصطنع غير الطبيعي، أي الشيء الذي يصنعه الإنسان ويبدو كأنه شيء طبيعي (Karlsson,2017,p14).

لقد كان أول ظهور لمصطلح الذكاء الاصطناعي في عام 1956 بهدف تطوير أنظمة تماهي مستوى الذكاء البشري إن لم تكن تتفوق عليه وتجعل من الممكن للألة أن تمتلك الإدراك والتقدير من أجل صناعة القرار حتى إن لم تبرمج الألة لهذا الغرض تحديداً. فالذكاء الاصطناعي هو تقنية تمكن أجهزة الكمبيوتر والآلات من محاكاة التعلم البشري والفهم وحل المشكلات واتخاذ القرار والإبداع والاستقلالية. وهو يشمل مجموعة واسعة من التقنيات التي تمكن أجهزة الكمبيوتر من التعلم من البيانات والوصول لاستنتاجات بناءً عليها دون برمجتها صراحةً لمهام محددة، ومنها ما يحاكي قوة اتخاذ القرار المعقد للدماغ البشري (عبد الحق سويلم ومحمد صافي، 2014، ص8-9).

إن الذكاء الاصطناعي يعني قدرة الآلة على أداء العمليات المعقدة مثل الفهم والتفسير والتعلم الذاتي واتخاذ القرار، وهي سمات بالعادة تكون بشرية (عوسات تاكليت، 2024، ص47)

تُعرّف المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي بأنه "أنظمة تعرض سلوكًا ذكيًا من خلال تحليل بيئتها واتخاذ إجراءات - بدرجة معينة من الاستقلالية - لتحقيق أهداف محددة". وتقع هذه الأنظمة على طيف بين الأجهزة المادية والتطبيقات الافتراضية، من خلال تحديد الأنماط والتنبؤ والتعلم بمرور الوقت (Karlsson,2017,p15).

بالمقارنة مع الجيل السابق من تكنولوجيا المعلومات، هناك شيان جديان حول هذه التكنولوجيات الجديدة؛

أولاً: التعلم الذاتي، هذه التكنولوجيات الجديدة قادرة على التعلم الذاتي، أي العملية التي يتخذ فيها النظام زمام المبادرة دون مساعدة البشر لتحديد الأنماط واكتشاف معلومات جديدة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية ببيانات مماثلة.

ثانياً: الاستقلالية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتصرف بمستوى معين من الاستقلالية، وهذا يعني أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكنها اتخاذ القرارات بنفسها، وهي قرارات غير مبرمجة مسبقاً عندما يتمتع بخاصية التعلم الذاتي (Karlsson,2017,p16).

إن التعلم الآلي هو نوع من أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تنشئ تعليماتها الخاصة بناءً على البيانات التي يتم تدريبها عليها، ثم تستخدم هذه التعليمات لتوليد حل لمهمة معينة. كما أن بعض أنظمة التعلم الآلي تستمر في "التعلم" أثناء استخدامها لمهمة معينة بناءً على المدخلات من البيئة التي تعمل فيها، وهو ما يعني أن نظام الذكاء الاصطناعي قد لا يستجيب دائماً بنفس الطريقة لنفس المدخلات (على عكس الخوارزميات البسيطة القائمة على القواعد) وهو ما يدعو للقول أن النظام غير قابل للتنبؤ (Jain, 2024,p808).

إن ميزتي التعلم الذاتي والاستقلالية جعلت من هذه التقنيات "تقنيات ذكية" أو بشكل أكثر دقة جعلت منها ذكاءً اصطناعياً. ذكية لأن هذه التقنيات قد تؤدي مهام يعتبرها البشر ذكية؛ واصطناعية لأنها من صنع الإنسان وليست حية بالمعنى البيولوجي، حيث أصبح للآلة مقدرة على محاكاة السلوك البشري من حيث الإدراك والتفكير واتخاذ القرارات وتزويد هذه الآلات بمهارات بشرية تجعلها شبيهة بالعقل البشري (Minsky,1961,p10-30).

وعليه يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي هو علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الكمبيوتر الذكية يتمثل بمجموعة من التقنيات والتخصصات المتميزة، مثل التعلم الآلي والرؤية الحاسوبية ومعالجة اللغة الطبيعية والتعلم العميق والحوسبة المعرفية، بهدف محدد هو تطوير أنظمة تتمتع بالعمليات الفكرية المميزة للبشر (Carlo,2021,p270).

ويمكن تحديد بعض السمات الرئيسية للذكاء الاصطناعي (Hakan Kan,2024,p279).

- **الاستقلالية** : لا يشارك البشر إلا بشكل محدود أو لن يشاركوا على الإطلاق في المستقبل في عملية اتخاذ القرار في الذكاء الاصطناعي. وتختلف الاستقلالية بين المجالات المختلفة للذكاء الاصطناعي، من وضع القيادة الآلية في السيارات ذاتية القيادة حيث يتعين على السائق أن يظل مسؤولاً عن السيارة، إلى خوارزميات التداول عالية التردد التي تعمل دون مشاركة البشر في نشاطها.

- **عدم القدرة على التنبؤ**: لا يمكن -أبداً- معرفة على وجه اليقين كيف سيتفاعل الذكاء الاصطناعي في مواقف معينة، عندما لا يكون السلوك نتيجة لتعليمات من المبرمج بل استراتيجية تعلم ذاتياً. ولأن معظم الذكاء الاصطناعي يتعلم ذاتياً، أي أنه يتعلم من الأخطاء ومعالجة كمية كبيرة من البيانات تكون نتيجة سلوك الذكاء الاصطناعي غير متوقعة.

- **إشكالية المساءلة** : يفتقر الذكاء الاصطناعي إلى الشخصية القانونية، فإذا تصرف بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى عواقب قانونية مقارنة بما قام الإنسان بالعمل نفسه، فإنه لن يتحمل المسؤولية القانونية عن أفعاله. وعليه يجب إيجاد حلول قانونية قادرة على معالجة مشكلة المسؤولية القانونية المترتبة على سلوك الذكاء الاصطناعي.

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي حسب مقدار التدخل البشري ودرجة التحكم المتاحة للعنصر البشري في الآلة في العمليات ذات الصلة إلى ثلاثة مجموعات:

- وجود التدخل البشري: إذ أن بعض الروبوتات تقوم باختيار الهدف وتحديده بناءً على خوارزميات معينة أما قرار التدخل فهو متروك للعنصر البشري (human in the loop).
- الإشراف البشري: تملك بعض الروبوتات القدرة على تحديد الهدف علاوة على اتخاذ قرار التدخل إلا أن العنصر البشري يملك إمكانية التدخل لوقف قرار الروبوت (human on the loop).
- خارج السيطرة البشرية: يعد الشكل الثالث للذكاء الاصطناعي الأكثر إثارة للجدل، وهو النوع الذي يملك الروبوت فيه اختيار الهدف واتخاذ القرار بالتدخل دون أن يملك الإنسان أي قدرة على التدخل وتغيير قرار الروبوت بأي شكل (human off the loop) (Hammond,2015,p659).

بعد تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي سوف يقوم الباحث في الفرع التالي بتحليل كيف يتم توظيف الذكاء الاصطناعي كسلاح في أرض المعركة.

## الفرع الثاني

## الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

إن المناقشة العلمية والقانونية حول الأسلحة المستقلة مدمجة في نقاش اجتماعي أوسع نطاقاً حول آثار الاتجاه المتزايد نحو الأتمتة في العديد من مجالات الحياة، والبعد العسكري لهذه المناقشة ليس سوى غيض من فيض. إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه الآن هو إلى أي مدى يمكن للمجتمع العالمي أن يتقبل فكرة "نزع الإنسانية" في عمله اليومي قبل أن تصبح التكاليف الاجتماعية مرتفعة للغاية أو غير قابلة للقياس في أي حال، (Ford,2015)

إن المشاكل التي تنشأ بسبب الأتمتة المتزايدة ذات بعد أخلاقي، فإذا كانت الآلات الموجهة بواسطة الكمبيوتر تؤدي مهام بشكل مستقل في الحياة، يجب على المجتمع أن يوضح لنفسه كيف ينبغي للخوارزميات أن تسمح للكمبيوتر باتخاذ القرار في المواقف الأخلاقية. إن إمكانية اتخاذ الأنظمة الذكية قرارات مستقلة بشأن قتل الأشخاص تثير قدراً أكبر من القلق، خصوصاً على الصعيد العسكري عندما يتعلق الأمر بتغيير نموذجي في التكنولوجيا العسكرية ككل. لذلك تشكل القواعد الأخلاقية والقانونية (الدولية والداخلية) أنظمة تقييد لغرض تقنين التكنولوجيا الذكية التي تشكل تهديداً متزايداً كل يوم.

إن تحديد مدى قانونية الأسلحة المستقلة يعتمد بشكل كبير على طبيعة الوظائف الحرجة التي يعهد القيام بها إلى الذكاء الاصطناعي والمتمثلة بقرارات الحياة والموت. وبصرف النظر عن تعريف أنظمة الأسلحة المستقلة فإن ليس كل نظام مستقل بالضرورة مشكلة.

إن الذكاء الاصطناعي الذي يقود ثورة تكنولوجية عسكرية أدى إلى تغيير طبيعة الحروب، وسواء سُميت الأسلحة الفتاكة أو الأسلحة ذاتية التشغيل أو الأنظمة العسكرية غير المأهولة أو أسلحة الروبوتات الفتاكة؛ كلها تشير إلى الأسلحة الآلية التي تستطيع اختيار الهدف بدون تدخل من المشغل البشري وتمتلك حرية اختيار الهدف واستخدام القوة الفتاكة (Schwarz,2021,p57).

لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لـ "أنظمة الأسلحة المستقلة"؛ إلا أن الباحث سوف يتناولها في هذا البحث على أنها أسلحة يمكنها، بمجرد تنشيطها، تحديد الأهداف واختيارها واستخدام القوة ضدها دون تدخل بشري. كما يُفضل الباحث استخدام مصطلح أنظمة الأسلحة المستقلة (AWS) على مصطلح أنظمة الأسلحة المستقلة القاتلة (LAWS)، وهو ما تعتنقه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الدول، وذلك باعتبار أن إدراج "القوة القاتلة" في المسمى متطلب غير ضروري ومضلل. فالقوة القاتلة ناتجة عن كيفية استخدام نظام السلاح وليس الطريقة التي تم تصميمه بها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير اجتماع الخبراء حول "أنظمة الأسلحة المستقلة، 2014).

وفقاً للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية:

"الأسلحة المستقلة أو ذاتية التشغيل (AWS) تشير إلى أنظمة الأسلحة التي بمجرد تنشيطها، يمكنها اختيار الأهداف والاشتباك معها دون تدخل إضافي من قبل مشغل بشري. العنصر المهم هنا هو أن الروبوت أو النظام يتمتع بـ"خيار مستقل" فيما يتعلق باختيار الهدف واستخدام القوة المميتة (كريستوف هاينز، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، 2013). وبموجب تعريف وزارة الدفاع الأميركية، فإن أنظمة الأسلحة تكون مستقلة إذا كانت بعد تفعيلها

قادرة بشكل مستقل، أي دون أي تدخل بشري، على اختيار الأهداف ومهاجمتها (وزارة الدفاع الأمريكية، 2009).

يمكن أن تأتي أنظمة الأسلحة المستقلة بأشكال وأنماط عديدة، لكنها في جوهرها تشترك في سمات تقنية تعد ضرورية للتحليل القانوني (Geiss, 2015)؛

أولاً: تعمل أنظمة الأسلحة المستقلة على أساس ملفات تعريف الهدف المبرمجة مسبقاً والمؤشرات الفنية التي يمكن التعرف عليها من خلال أجهزة استشعار السلاح والبرمجيات. فالنظام يعمل بعد تفعيله بدون تحكم بشري يتبع لسلسلة القيادة التقليدية.

ثانياً: نظراً لأن أنظمة الأسلحة الهجومية المتقدمة يتم تحفيزها لاستخدام القوة جزئياً من خلال بيئة استخدامها (بدلاً من مدخلات المستخدم)، فيمكن اتخاذ قرار باستخدام القوة مسبقاً مقارنة بالأسلحة التقليدية، استناداً إلى افتراضات حول الظروف التي ستسود وقت الهجوم.

ثالثاً: أنظمة الأسلحة المستقلة تعمل بصورة ذاتية التشغيل في تعقب الهدف وكشفه وتحديدته، علاوة على الاشتباك معه. وهي قادرة على العمل في أكثر من بيئة معقدة من خلال إعادة رسم المشهد وتغيير النهج.

تعني هذه الميزات أن مشغلي أنظمة الأسلحة المستقلة الهجومية لن يعرفوا بالضرورة الأهداف الدقيقة والموقع والتوقيت والظروف الناتجة عن استخدام القوة، نتيجة السمة المميزة الرئيسية لهذه الأسلحة المتمثلة بقدرتها على اختيار الأهداف والاشتباك، فهي شكل متطور من الذكاء الاصطناعي يندرج تحت فكرة التعلم العميق (Deep Learning) وفقاً لطبيعة البرامج التي تعمل من خلالها والتي تزودها بكميات ضخمة من المعلومات تمكنها من تطوير نفسها بالتعلم من التجارب التي تغذي الخوارزميات المبرمجة لها، وهي بذلك تكون قادرة على اختيار الأهداف وتوجيه القوة دون أي تدخل بشري يجعل السلاح خارج السيطرة البشرية (Docherty, 2012, p2).

تمتلك هذه الأسلحة وظائف مضادة للأفراد، وهي في بعض الحالات مصممة لتكون أسلحة متحركة وهجومية. وتلجأ الجيوش لمثل هذه الأسلحة النوعية لأنها تتطلب قوة بشرية أقل، فلا حاجة لحشد عدد كبير من الجنود والمعدات، وتقلل من حجم الخسائر البشرية والمادية، ويمكنها تسريع وقت الاستجابة بشكل يفوق القدرات البشرية بشكل كبير، علاوة على أن هذه الأسلحة لا تمتلك المشاعر، سواء مشاعر الرغبة بالانتقام أو التعاطف، وهو ما يشكل سيف ذو حدين في ساحة المعركة (Docherty, 2012, p3).

تجدر الإشارة إلى أن بعض الأسلحة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي كما في حالة الطائرات المسيرة المسلحة بدون طيار، يتم اتخاذ قرار إنهاء حياة عن بُعد لكن بواسطة مشغل بشري، أما في حالة الأسلحة المستقلة، فإن القرار يتخذ من خلال الخوارزميات وحدها دون التدخل البشري، حيث يتم برمجة نظام الأسلحة المستقلة مسبقاً لقتل "ملف تعريف هدف" محدد، ثم يتم نشر السلاح في بيئة حيث يبحث الذكاء الاصطناعي عن "ملف تعريف الهدف" هذا باستخدام بيانات الاستشعار، مثل التعرف على الوجه، وعندما يواجه السلاح شخصاً أو شيئاً تدرك الخوارزمية أنه يتطابق مع ملف تعريف هدفه، فإنه يطلق النار ويقتل، بغض النظر عن أي ظرف محيط بالهدف (Gaeta, 2023, 1036).

إذن، تعمل أنظمة الأسلحة المستقلة، بمجرد تنشيطها، (أو يمكنها العمل) دون إشراف أو سيطرة المستخدم في أداء المهام والوظائف الموكلة إليه. ونظراً للخصائص المحددة للخوارزميات، القائمة على أساليب التعلم الذاتي، لا يمكن للمبرمج أو المستخدم التنبؤ بشكل كامل بالطريقة التي يؤدي بها النظام المهام والوظائف



الموكلة إليه. وبالتالي، فإن أنظمة الأسلحة الهجومية الذكية التي تشكل خطراً كبيراً من حيث عدم القدرة على التنبؤ بتنفيذ الوظائف الحاسمة من خلال الاستهداف قد تكون عشوائية، وبالتالي محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، مثل عدم الامتثال لمبدأ التمييز (Gaeta,2023,1034).

يحذر منتقدو استخدام أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل من انخفاض قيمة الحياة البشرية إذا تم التنازل عن قرارات الحياة والموت للآلة. كما أن هذا النوع من الأسلحة الذي يقلل من المخاطر الحادة بالنسبة لطرف في النزاع إلى الصفر غير أخلاقي بطبيعته، بسبب عدم التماثل الكبير الذي قد يسببه مع الطرف الآخر.

ينطوي استخدام أنظمة الأسلحة المستقلة على مخاطر وإشكاليات قانونية وأخلاقية جمة، أحداها يتمثل بإسناد المسؤولية عن الأفعال التي ترتكبها هذه الأسلحة، وهذا ما سيعمل الباحث على توضيحه في المطلب التالي.

## المطلب الثاني

### المسؤولية الدولية الناتجة عن استخدام الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

إن مسؤولية الدولة والمسؤولية الجنائية الفردية من الأنظمة القانونية الأساسية في القانون الدولي. وهي تنشأ عن الشخصية القانونية لكل دولة وفرد بموجب القانون الدولي وعن حقيقة أن الدول والأفراد يتحملون التزامات بموجب القانون الدولي. واعتماداً على مرتكب الانتهاك وطبيعته، قد تتحمل دولة أو أكثر، أو فرد أو أكثر، أو مجموعة من الدول والأفراد المسؤولية عن انتهاك معين للقانون الدولي. وبالتالي، يمكن إسناد المسؤولية وتمييزها والتدقيق فيها من خلال أطر متعددة في وقت واحد، وقد يشكل نفس السلوك انتهاكات متعددة، أو انتهاكاً واحداً. تساعد الأطر القانونية للمسؤولية الفردية ومسؤولية الدولة في هيكلة الامتثال لقواعد القانون الدولي.

## الفرع الأول

### مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

توفر القواعد المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً إطاراً لتحديد العناصر اللازمة للمساعدة في منع انتهاكات القانون الدولي. ذلك أنه إذا قامت الدول بالتزامها العام باحترام القانون الدولي بشكل عام والإنساني بشكل خاص وضمن احترامه، فمن المؤكد أنه ستقل انتهاكات القانون الدولي، سواء التي يرتكبها وكلاء الدولة أو الأفراد من غيرهم.

كما قد تكون مسؤولية الدولة أكثر أهمية من القواعد المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية لسببين:

(أ) تنطبق مسؤولية الدولة كلما انتهكت الدولة القانون الدولي، وليس فقط في حالات الانتهاكات الجسيمة التي تشكل جرائم دولية؛

(ب) تتحمل الدول المسؤولية عن التقصير، أي مجرد الفشل في أداء التزاماتها الدولية، في حين يتعين استيفاء معايير أعلى، أو على الأقل مختلفة، للنية والمعرفة لتحمل المسؤولية الجنائية الفردية (boulainin, bruun and goussac,2021,p41).

إن مسؤولية الدولة هي الإطار الأساسي للمسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي. وكثيراً ما يُفهم الإطار القانوني الذي يحكم مسؤولية الدولة من خلال فكرة القواعد الأولية والثانوية. والقواعد الأولية هي معايير

ومبادئ وقواعد القانون الدولي، والتي يؤدي انتهاكها إلى نشوء مسؤولية الدولة، والتي يوجد محتواها في الالتزامات الدولية المنطبقة على الدولة، مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتضع القواعد الثانوية الشروط اللازمة لنشوء المسؤولية الدولية للدولة وعواقبها. والقواعد الثانوية مكرسة في مواد لجنة القانون الدولي بشأن "مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً"، والتي على الرغم من أنها غير ملزمة، إلا أنها تعكس المعايير العرفية وبالتالي فهي تنطبق على جميع الدول (لجنة القانون الدولي، "مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً"، 2001).

حتى تقوم مسؤولية الدولة، فلا بد أن يكون هناك خرق لأحد الالتزامات الدولية الملقاة على عاتقها. وهذه الالتزامات تتمثل في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقواعد التي تحكم شرعية استخدام القوة من قبل الدول (حق اللجوء إلى الحرب)، وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تعد محورية في تطوير واستخدام أنظمة الأسلحة المستقلة، حيث أن القواعد والمعايير الرئيسية لهذا القانون تشكل قانوناً دولياً إنسانياً عرفياً.

بحسب لجنة القانون الدولي بشأن "مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً"، تُسأل الدولة عن كل فعل أو امتناع يخل بالتزاماتها بموجب النظام القانوني الدولي يترتب ضرراً يلحق بدولة أخرى (المادة الأولى، مشروع مواد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، 2001). بناءً على ذلك فإنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط أساسية لثبوت المسؤولية الدولية على دولة ما:

الأول: يجب أن يكون السلوك منسوباً إلى الدولة. إن نسبة الفعل للدولة هو الركن الأول لقيام المسؤولية الدولية. حيث يمكن أن ينسب السلوك إلى الدولة إذا قام به أعضاء القوات المسلحة للدولة، والأشخاص أو الكيانات الذين تخولهم الدولة ممارسة عناصر من السلطة الحكومية، والأشخاص أو المجموعات التي تعمل في الواقع بناء على تعليمات الدولة أو تحت توجيهها أو سيطرتها، والأشخاص أو المجموعات الخاصة التي تعترف الدولة بسلوكها وتتبناه على أنه سلوك خاص بها (المواد 4-11 من مشروع مواد مسؤولية الدول عن الأفعال المخالفة دولياً لعام 2001).

ثانياً: يجب أن يكون هناك خرق للالتزام أو أكثر من التزامات الدولة الدولية، سواء كان عاماً أو محدداً، إما من خلال ارتكاب أو تقصير. لا تحدد قواعد مسؤولية الدولة محتوى الالتزامات الأساسية - القانون الدولي الإنساني هو الذي يحدد ذلك. كجزء من التزاماتها العامة، بموجب المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف لعام 1949، تلتزم الدول باحترام وضمأن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني (المواد 12-15 من مشروع مواد مسؤولية الدول عن الأفعال المخالفة دولياً لعام 2001).

ثالثاً: وجود ضرر يلحق بدولة أخرى. وهو متطلب ضمني على الرغم من عدم النص عليه في مشروع المواد، ويقصد به المساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي أو خسارة مادية أو معنوية مباشرة أو غير مباشرة. (الخلايلة والعناني، 2019، ص 113-116).

يشكل استخدام أنظمة الأسلحة الهجومية الذكية فعل من أفعال الدولة وإسناد التصرفات الناجمة عن أنظمة الأسلحة الهجومية الذكية إلى الدولة لا يثير عادةً تحدياً، إذا استخدم أفراد القوات المسلحة لدولة نظام الأسلحة (المادة 4، مشروع مواد مسؤولية الدول عن الأفعال المخالفة دولياً، 2001).

لغرض تحديد وجود فعل غير مشروع للدولة يمكن إسناد التصرفات التي تقوم بها أجهزة الدولة (بحكم القانون أو بحكم الواقع) (Sassòli, 2012). إن قاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة الرابعة من مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة، يؤكدتها القانون الإنساني الدولي فيما يتصل

بمسؤولية الدولة الطرف في النزاع الناشئة عن انتهاك القواعد المتعلقة بإدارة الأعمال العدائية. والواقع أن المادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول تنص على أن أي طرف في النزاع "يتحمل، إذا اقتضت الحالة ذلك، مسؤولية دفع التعويض" وأنه "يتحمل المسؤولية عن جميع الأفعال التي يرتكبها أشخاص يشكلون جزءاً من قواته المسلحة". وهذه القاعدة، إذا ما قرأناها بالاقتران مع المادة السابعة من مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة، تجعل من الممكن أن ننسب إلى الدولة جميع الأفعال التي يرتكبها أشخاص هم أعضاء في القوات المسلحة للدولة، بما في ذلك الأفعال التي ترتكب خارج نطاق السلطة كجهاز من أجهزة الدولة. ويرى بعض فقهاء القانون الدولي أن هذه القاعدة تذهب إلى أبعد من المادة السابعة وتسمح أيضاً بإسناد جميع الأفعال التي تتجاوز حدود السلطة والتي يرتكبها أفراد القوات المسلحة بصفتهم الشخصية إلى الدولة الطرف في النزاع (Sassòli, 2012).

إن استقلالية قرارات الأنظمة المستخدمة من شأنه أن يجعل القيادة والسيطرة من قبل الأشخاص والهيئات المختصة "صعبة المنال". هذا هو الحال فيما إذا قام الذكاء الاصطناعي بانتهاك "حق اللجوء إلى الحرب" وتجاوز المهام الموكلة إليه وبشكل مستقل قام فيما يمكن تعريفه قانونياً بأنه "استخدام القوة"، فإلى أي حد يمكن الجزم بأن الدولة التي تقف وراء نشر نظام الأسلحة المستقلة تعد مسؤولة. إن وقوع خرق من جانب هذه الأنظمة يرتبط بصناع القرار السياسي والعسكري الذين أذنوا وأسسوا لاستخدام الأنظمة التي تعمل في وضع مستقل بمجرد تنشيطها. وهذا من شأنه أن يسمح بإسناد خرق القانون الدولي الناتج عن استخدام هذه الأنظمة شبه المستقلة بالكامل إلى الدولة، حيث يمكن الجزم أن هذا هو توجه الدولة المتمثل في قرار استخدام وتشغيل أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتية الحكم والمسؤولية عن أي تصرف غير قانوني مستقل لهذه الأنظمة إذا تم نشر الأنظمة المعنية من قبل أشخاص يمكن إسناد سلوكهم إلى الدولة، وفقاً للمعايير التي صاغتها لجنة القانون الدولي (Gaeta, 2023, 1050).

يرى الباحث أن الأنظمة المستقلة التي تعمل بما يسمى بالذكاء الاصطناعي، مهما كانت قادرة على العمل بشكل مستقل عن المستخدم وتنفيذ أفعال لا يستطيع المستخدم التنبؤ بها، لا تزال مجرد "أدوات" للمستخدم. وبغض النظر عن مدى تقدمها التكنولوجي، فإن مثل هذه الأسلحة بموجب القانون الإنساني الدولي لا تزال مجرد وسيلة للحرب، أي الوسائل التي قد يستخدمها أطراف النزاع المسلح لإدارة الأعمال العدائية في الحرب. والقول بأنه لا يمكن اعتبار التصرف الصادر عن هذه الأنظمة عمل من أعمال الدولة -التي هي ابتداءً نشرت السلاح- هو جدل فكري وقانوني مضلل لا يتسق مع روح القانون. إذ يمكن للدول التي تستخدم أنظمة الأسلحة الذكية أن تزعم أن الهجمات العسكرية المحظورة هي نتيجة لعملية بواسطة برامج ذكية مستقلة لا يمكن تفسيرها أو التنبؤ بها من قبل المستخدم وبالتالي لا يمكن نسبتها إليهم.

إن نسبة تصرف أنظمة الأسلحة المستقلة للدولة تجعل القائد العسكري أو السياسي أكثر حرصاً وتروياً باتخاذ قرار استخدام هذا السلاح الذي يصعب التنبؤ بتصرفاته ومخرجاته. وإذا كانت طبيعة السلاح ذاته - كما هو الحال في الأسلحة المستقلة الذاتية- تجعل من المستحيل تحديد المسؤولية عن نتائج استخدامه يجب اعتبار نشر هذا السلاح لأخلاقي وغير قانوني حتى في ظل غياب واضح للنص على منعها (تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، 2017، ص4). وهذا ما تضمنه شرط مارتينيز الذي يؤكد على أن المدنيين والمتحاربون يظلون تحت حماية سلطان ومبادئ القانون كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام (اتفاقية لاهاي 1899).

## الفرع الثاني

## المسؤولية الدولية الجنائية الفردية عن استخدام أنظمة الأسلحة المستقلة ذاتية التشغيل

يتحمل الأفراد المسؤولية الجنائية الدولية عن الجرائم الدولية التي يرتكبونها. والمتمثلة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ترقى إلى جرائم حرب، والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان (المادة 25، نظام روما، 1998).

يجدر بنا بدايةً أن نشير إلى أن أنظمة الأسلحة المستقلة قادرة على ارتكاب أي من الجرائم الدولية الجسيمة، لكن بالغالب يتم نشر هذه الأسلحة في أرض المعركة، وبالتالي يتم البحث بشكل أكثر تركيزاً على ارتكاب هذه الأنظمة جرائم الحرب.

يخضع جميع الأفراد سواء سياسيين أو عسكريين لتحمل المسؤولية الدولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبوها أو أمروا بارتكابها -بالمساعدة أو التحريض أو التسهيل- سواء أكانوا قادة أو جنود أو أفراداً بمجموعة مسلحة أو حتى مدنيين (العنكي، 2010، ص494).

إن المسؤولية البشرية عن القرارات المتعلقة باستخدام أنظمة الأسلحة المستقلة يجب أن تظل قائمة لأن المساءلة لا يمكن نقلها إلى الآلات، وينبغي النظر في هذا الأمر على مدار دورة حياة نظام الأسلحة بالكامل (فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة، 2018). فالمساءلة عن تطوير ونشر واستخدام أي نظام أسلحة يجب ضمانها وفقاً للقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك من خلال تشغيل مثل هذه الأنظمة ضمن سلسلة مسؤولية من القيادة والسيطرة البشرية، وهو ما يؤثر مسألة ما إذا كان حظر أو تقييد الأسلحة المستقلة ضرورياً لضمان هذه المساءلة.

تحدد المادة 30 من نظام روما الأساسي أنه ما لم ينص على خلاف ذلك، يجب أن تكون العناصر المادية لجميع الجرائم "مرتكبة بقصد ومعرفة". تحدد الفقرة (2) (أ) أن الشخص لديه نية فيما يتعلق بالسلوك عندما "يقصد ذلك الشخص الانخراط في السلوك". تنص الفقرة (2) (ب) على أن الشخص لديه نية فيما يتعلق بالنتيجة حيث "يقصد ذلك الشخص التسبب في تلك النتيجة أو يدرك أنها ستحدث في سياق الأحداث العادي". إن الإشارة إلى "يعني" تشير إلى القصد المباشر، والإشارة إلى الوعي بأن نتيجة "ستحدث في سياق الأحداث العادي" تشير إلى القصد غير المباشر. يتم تعريف العلم في المادة 30 (3) على أنه يعني "الوعي بوجود ظرف أو حدوث نتيجة في سياق الأحداث العادي" (عبد الغني، 2010، ص123).

إن تطبيق المادة 30 على جرائم محددة ليس بالأمر السهل، حيث إن "السلوك" و "النتيجة" غير محددتين في نظام روما، ولا تحدد أركان الجرائم كيفية تصنيف العناصر الفردية. بالإضافة إلى ذلك، تحدد أركان الجرائم عنصراً معنوياً لبعض الجرائم لا يرقى إلى مستوى القصد الخاص، بل هو بالأحرى انعكاس لتطبيق المادة 30. وهذا هو الحال فيما يتعلق بجرائم الحرب. على سبيل المثال، فيما يتعلق بجريمة الحرب المتمثلة في القتل، قضت الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية بأنه:

يجب أن يكون الجاني قد قتل عمداً شخصاً أو أكثر، وسوف تثبت هذه النية عندما يتصرف الجاني عمداً أو يفشل في التصرف من أجل التسبب في وفاة شخص أو أكثر بينما كان على علم بأن الوفاة ستحدث في سياق الأحداث العادي. وعلاوة على ذلك، وفقاً للمادة 8(2)(ج)1- (أ) (3) من عناصر الجرائم، يجب أن يكون الجاني على علم أيضاً بالظروف الواقعية التي أثبتت وضع الضحايا (المدعي العام ضد كاتانجا، 2014، الفقرة 776).

إن الصعوبة المطروحة في نشر نظام الأسلحة المستقلة عند حدوث حالة الوفاة غير القانونية الناتجة عن تتمثل في ما إذا كان من الممكن على الإطلاق إثبات أن أي فرد يمكن القول إنه كان "متأكدًا تقريبًا" من الظروف الواقعية التي أسست للوضع المحمي للضحايا، وفي حالة جريمة الحرب المتمثلة في مهاجمة المدنيين، "كان يقصد" مهاجمة السكان المدنيين أو المدنيين الأفراد. والقضية الرئيسية هي أنه نتيجة لطبيعة الذكاء الاصطناعي "لا تؤدي البرمجة ولا بيانات الأوامر المدخلة إلى نظام الأسلحة المستقلة قبل نشره في عملية معينة بالضرورة إلى نتيجة محددة استجابة لأي مجموعة معينة من الظروف". وهذا يعني أنه في كثير من الحالات سيكون من الصعب إثبات العنصر العقلي المطلوب من جانب أي إنسان بموجب القانون الجنائي الدولي (stewart,2011,p291).

لكن يجب أن ندرك أن استخدام الأسلحة المستقلة قد ينطوي على فرضيات يمكن فيها تحديد هوية الشخص الذي يمكن محاسبته على جريمة حرب ارتكبت من خلال استخدامها. على سبيل المثال، إذا استهدفت إحدى أنظمة الأسلحة الهجومية مدنيين وقتلتهم نتيجة لمعايير استهداف غير قانونية قدمها مشغلها عمدًا للنظام، فمن المرجح أن يكون المدعي العام قادرًا على إثبات استيفاء العناصر العقلية المطلوبة لجرائم الحرب المتمثلة في مهاجمة المدنيين والقتل العمد، نظرًا لأن المشغل كان على علم بأن النظام سوف يستخدم القوة المميتة بما يتفق مع البيانات التي قدمها له (Davison,2014,p17).

وعلى نحو مماثل، إذا كان من المعروف أن نظام الأسلحة المستقلة لا يستطيع تحديد ما إذا كان الشخص يشارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية بدقة وموثوقية، وأن نظام الأسلحة الهجومية كان يُنشر في منطقة جغرافية ذات كثافة عالية من المدنيين، فهناك فرصة جيدة لتحميل الفرد في سلسلة القيادة المسؤول عن نشر النظام على الأقل المسؤولية عن القتل العمد، على أساس أنه كان على علم بالظروف الواقعية التي أثبتت وضع الضحايا الذين قُتلوا (Davison,2014,p17).

أما في فرضية وجود خطأ غير مقصود في البرمجة الخوارزمية لنظام الأسلحة المستقلة تسبب في اشتباكه مع الأهداف دون تمييز، والخطأ أصبح واضحاً، لكن مشغل النظام استمر في استخدام النظام، فمن المرجح أن يمتلك صانع القرار الفردي المسؤول عن استمرار استخدام النظام العنصر العقلي المطلوب لإثبات جريمة الحرب المتمثلة في مهاجمة المدنيين والقتل العمد (Henderson,2017,p361).

لكن ما هو الحال إذا ما تطورت تقنيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى الحد الذي اجتاز فيه النظام، عند استخدامه على النحو المقصود، مراجعة الأسلحة بموجب المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 التي تنص على "يلتزم الأطراف عند دراسة أو تطوير أو إقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب بأن يتحقق إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الأطراف المتعاقدة" وتم إثبات ذلك على أساس الاختبار والتحقق من صحة أنه يمكن استخدامه في ساحة المعركة بما يتوافق مع القواعد المعمول بها في القانون الدولي الإنساني، وأنه سيكون قادراً على الامتثال لمبدأ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. لكن نتيجة للتحكم الذكي والتعلم الآلي، عملت أنظمة الأسلحة الآلية بطريقة لم تكن متوقعة وأدى ذلك إلى مقتل مدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني قبل أن تتاح لأي إنسان فرصة واقعية لوقف استخدام نظام الأسلحة. هل يمكن محاسبة أي شخص في هذا السيناريو؟ أم أننا فعلاً أمام فراغ في المسألة؟

يؤكد بعض الفقه أن أنظمة الأسلحة المستقلة لا يمكن نشرها بشكل قانوني إلا في فرضية تسمح بالمساءلة فالاعتقاد بأنه لا يمكن أن تكون هناك مساءلة لأنه يمكن للأسلحة المستقلة أن تعمل "بشكل غير متوقع" خاطئ تماماً؛ لأن نشر سلاح من المتوقع أن يشن هجمات "بشكل غير متوقع" هو في حد ذاته خرق يعاقب عليه القانون لمسؤوليات القادة والمشغلين والدول التي يمثلونها (Dunlap,2016,63-71).

إن القول بأن أي شخص لا يتحمل المسؤولية عن عمليات الاستهداف والهجوم ، بسبب افتقاره إلى السيطرة عليها، يعني أن نظام الأسلحة المستقلة تم نشره في ذلك الهجوم على الرغم من عدم وجود أي شخص في وضع يسمح له باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان مهاجمة الأهداف القانونية فقط. إن استخدام نظام أسلحة في هجوم عندما لا يكون من الممكن اتخاذ الاحتياطات الكافية لضمان ضرب الأهداف القانونية فقط هو عمل غير قانوني في حد ذاته، وانتهاك لمبدأ التمييز (Dunlap,2016,63-71). ويذهب بعض الفقه بوجود مساءلة القائد الذي يراجع قدرة نظام الأسلحة المستقلة على أداء المهام الموكلة إليه في حدود القانون ويمنح الإذن بنشره لعملية معينة. وبالتالي، فإن المرخص سيكون مسؤولاً جنائياً فردياً إذا كان "يجب أن يكون على علم بخطر كبير وغير مبرر من الأذى الناتج عن سلوك نظام الأسلحة المستقلة"، وسيتم إثبات ذلك "إذا كان فشله في التنبيه إلى هذا الخطر يشكل انحرافاً صارخاً عن معيار الرعاية المتوقع من شخص معقول في موقفه". وسوف يكون هؤلاء مسؤولين عن "الإخفاقات التي يمكن التنبؤ بها موضوعياً في عملية مراجعة الأسلحة والتحقق من الامتثال". وهذا النهج حسب الفقهاء أنفسهم من شأنه أن يشجع على بذل العناية الواجبة النشطة ويساعد في معالجة أوجه القصور الملحوظة في إنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنظم تطوير الأسلحة وحيازتها وتبنيها وتجهيزها (Jain,2016,p303-320).

يرى الباحث أن القانون الجنائي الدولي يعني الأطفال من المسؤولية عن مشاركتهم في الجرائم الدولية أو ارتكابها، ومن أجل تجنب الفراغ المحتمل الذي يسببه هذا الإعفاء من حيث المسؤولية الجنائية الفردية على الرغم من الحظر الواضح للجنود الأطفال في الصراع المسلح، يُسأل الفرد ليس فقط عن التواطؤ أو السيطرة على الجرائم التي يرتكبها الأطفال الجنود، بل هو مسؤول عن الجرائم التي ارتكبوها نتيجة إدخال كيانات غير مسؤولة في الصراع المسلح. وهذا بحق ما يجب أن يكون عليه الحال مع أنظمة الأسلحة الذاتية المستقلة؛ إذ يجب تجريم إدخال مثل هذه الأنظمة غير المسؤولة إلى ساحة المعركة، ومساءلة من يرتكب ذلك، بسبب إدخال كيانات غير مسؤولة وغير قادرة على احترام وتنفيذ القانون الدولي. كما أنه يمكن استنتاج حظر الأسلحة الذاتية المستقلة في قواعد جنيف، فهذه القواعد تحظر القتل غير القانوني للمدنيين بغض النظر عن الوسائل المستخدمة، ورابط الكلام هنا هو أن طبيعة الأسلحة ذاتية التشغيل المستقلة المتمثلة بعدم القدرة على التنبؤ تتطلب التجريم، ليس لأن هذه الأسلحة غير قانونية في حد ذاتها، ولكن لأن نشرها -على الأقل في ظروف معينة- يخاطر بزيادة عدم الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية المدنيين.

### الخاتمة

لقد سعى كثير من فقهاء القانون الدولي لتوضيح وتحديد أطر المسؤولية الدولية للدول والمسؤولية الجنائية الفردية بسبب استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية المستقلة، والبحث فيما إذا كانت الأنظمة القانونية القائمة والمعايير واضحة وقابلة للتطبيق بما فيه الكفاية من أجل إسناد وتمييز وتدقيق السلوك الذي ينطوي على استخدام هذه الأنظمة من أجل تحميل المسؤولية الفردية ومسؤولية الدولة عند وقوع انتهاك للقانون الدولي. وقد بين الباحث إن مدى ملاءمة أطر المسؤولية القائمة فيما يتعلق بالسلاح المستقل يعتمد جزئياً على كيفية تفسير الأطر وتطبيقها، لأن الأسس الجوهرية لتحميل المسؤولية عن أفعال هذه الأنظمة تدور في فلك

القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، المتمثلة بأئسنة أي قرار متعلق بالحياة أو الموت من أجل ضمان احترام هذه القواعد. ولقد توصل الباحث في نهاية البحث إلى النتائج والمقترحات التالية:

### النتائج

1- إن الطبيعة المبرمجة مسبقاً لأنظمة الأسلحة الآلية، إلى جانب الشبكة المعقدة من الجهات الفاعلة المشاركة في تطوير واستخدام أنظمة الأسلحة المستقلة، تعقد من كيفية إسناد المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية الدولة عن الجرائم المرتكبة من قبل هذه الأسلحة.

2- تنشأ مسؤولية الدولة بسبب انتهاك أي أحكام من أحكام القانون الدولي. وفيما يتعلق باستخدام أنظمة الأسلحة المستقلة تُسأل الدولة عن تطوير واستخدام هذه الأنظمة، والأهم من ذلك أن مسؤولية الدولة لا تنشأ فقط عن الفعل ولكن أيضاً عن الامتناع (أي ما فشلت الدولة في القيام به لاحترام أو ضمان احترام القانون الدولي).

3- يؤكد الباحث أن القواعد العامة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تكفي -عند توفر النية السياسية- لإسناد المسؤولية ومحاسبة الأفراد عن ارتكاب الأنظمة المستقلة انتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

4- توصل الكثير من الفقهاء -والباحث يؤيد ذلك- أن فرض التحكم البشري الهادف المتمثل بضرورة تدخل العنصر البشري في المراحل الدقيقة من عمل الآلة سواء بإعطاء أمر التشغيل أو القدرة الواقعية على إيقاف الآلة أمراً لا بد منه في حال عدم حظر استخدام هذه الأسلحة.

### المقترحات

1- ينبغي على الدول -بالحد الأدنى- في حال عدم حظر استخدام أنظمة الأسلحة المستقلة وضع توجيهات واضحة وعملية ترسم حداً جلياً مقبولاً لاستخدام هذه الأسلحة تراعي الشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية المترتبة على استخدامها.

2- ينبغي ضمان السيطرة والتحكم البشريين على استخدام القوة؛ من خلال وضع قيود فعالة على عمليتي تصميم منظومات الأسلحة الذاتية المستقلة واستخدامها، واستبعاد منظومات الأسلحة التي لا يمكن التنبؤ بمخرجاتها.

3- ينبغي لأي تنظيم دولي مستقبلي لأنظمة الأسلحة المستقلة أن يبني على افتراض أساسي يقوم على أن "القرارات الحاسمة" التي تتعلق بمصالح قانونية مهمة مثل الحق في الحياة لا يجوز لأسباب قانونية وأخلاقية، تفويضها إلى أنظمة مستقلة.

4- قد يكون المجتمع الدولي مطالباً ببذل جهد كبير وبحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق لحظر الأسلحة الذاتية المستقلة، وتعزيز التعاون لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجالات السلمية التي تساهم بالنهوض بالمجتمعات وازدهارها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 دون الحاجة إلى وقوع كارثة إنسانية كبرى على غرار ما حدث في هيروشيما وناكازاكي في الحرب العالمية الثانية.

## المراجع

## أولاً: الكتب

## اللغة العربية

1. محمد عبد الغني، القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010
2. نزار العنكي، القانون الدولي الإنساني، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
3. ياسر الخليفة و ابراهيم العناني، مبادئ القانون الدولي العام، كلية القانون جامعة قطر، 2016.

## اللغة الأجنبية

1. Neha Jain, Autonomous Weapons Systems: New Frameworks for Individual Responsibility, in Autonomous Weapons Systems: Law, Ethics, Policy, Cambridge University Press, 2016

## ثانياً: الأبحاث والدوريات

## اللغة العربية

1. عبد الحق سويلم- محمد صافي، ماهية الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي رؤى متعددة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2024.
2. عوسات تاكليت، التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي رؤى متعددة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2024.

## اللغة الأجنبية

1. Antonio Carlo, Artificial Intelligence in the Defense Sector, In book: Modeling and simulation for autonomous systems, Springer International Publishing, 2021.
2. Celal Hakan Kan, Criminal Liability of Artificial Intelligence from The Perspective of Criminal Law, International Journal of Eurasia Social Sciences, Vol. 15, Issue.55, 2024.
3. Chaitali Jani, A Legal Framework for Determining the Criminal Liability and Punishment for Artificial Intelligence, Journal of Propulsion Technology, Vol.45, No.1, 2024.



4. Charles J Dunlap Jr, Accountability and Autonomous Weapons: Much Ado about Nothing, Temple International and Comparative Law Journal, Vol.30, 2016.
5. Daniel N. Hammond, Autonomous Weapons and the Problem of State Accountability, Chicago Journal of International Law, Vol. 15, No. 2, 2015.
6. Darren M Stewart, New Technology and the Law of Armed Conflict, International Law Studies, vol. 87.
7. Elke Schwarz, Autonomous weapons systems, Artificial Intelligence and the problem of meaningful human control, The Philosophical Journal of Conflict and Violence, Vol. V, Issue 1, 2021
8. Ian S Henderson, Patrick Keane and Josh Liddy, Remote and Autonomous Warfare Systems: Precautions in Attack and Individual Accountability, Research Handbook on Remote, 2017.
9. Marco Sassòli, State responsibility for violations of international humanitarian law, International Review of the Red Cross, vol. 84, 2012.
10. Michael Schmitt, Regulating Autonomous Weapons Might Be Smarter than Banning Them, 2015.
11. Neil Davison, A legal perspective: Autonomous weapon systems under international humanitarian law, International Review of the Red Cross, 2014.
12. Paola Gaeta, Who Acts When Autonomous Weapons Strike? Journal of International Criminal Justice, Vol.21, 2023.
13. Paul Ford, Our Fear of Artificial Intelligence, MIT Technology Review, 2015.
14. Robin Geiss, The International-Law Dimension of Autonomous Weapons Systems, 2015.
15. Vincent boulanin, Laura Bruun and Netta Moussa, Autonomous Weapon Systems and International Humanitarian Law, Stockholm international peace research institute, 2021.

**ثالثاً: المواثيق والاتفاقيات الدولية**

1. اتفاقية لاهاي الرابعة الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية المعقودة في 1907.
2. البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة المعقود في 1977.

المهر في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) (2-255هـ/623-869م)

أ.م.د مها عبدالله الشرفي

م.د عاتكة حبيب عبدالله

جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم التاريخ - العراق

[maha.najim@uobasrah.edu.iq](mailto:maha.najim@uobasrah.edu.iq)

[ateka.habeeb@uobasrah.edu.iq](mailto:ateka.habeeb@uobasrah.edu.iq)

009647712597091

## المخلص

يتناول البحث جانباً اجتماعياً غاية في الأهمية ، لكونه خاص بالعلاقات الأسرية في المجتمع الاسلامي ، وهذا الجانب متمثل بالمهر وما يلاحظ في الوقت الحاضر من المغالاة فيه ، في زمن يصعب على الشباب المسلمون توفيره وبالتالي ظهرت مشكلة اجتماعية متمثلة بالعزوف عن الزواج بسبب الالتزامات المالية المترتبة على الرجل.

تكمن أهمية المهر الذي فرضته الشريعة الإسلامية على الرجال للنساء بأنه مئزة تميزت بها المرأة في الإسلام على نساء العالمين ، ودرجة لم ترتق إليها امرأة قبل أن يستظل الناس بظل الدين الحنيف ، وجعل الإسلام المهر شرط أساسي من شروط عقد النكاح الذي ينشأ عنه حقوق وواجبات متبادلة يلزم بها كل من الزوج والزوجة ، وبذلك يكون المهر حق ثابت في كتاب الله العزيز وسنة نبينا الطاهرة وبإجماع كافة فقهاء المسلمين.

هدف البحث الى تأكيد أهمية المهر باعتباره ركناً مهماً من أركان الزواج وفق الشريعة الاسلامية ، وفي الوقت ذاته أظهر البحث كيفية تعامل الأئمة (عليهم السلام) مع هذا الركن وأظهروا أهميته ، فقد أكد الأئمة (عليهم السلام) أنه لا يمكن اعتبار الصداق ثمناً لقيمة المرأة في المجتمع الإسلامي ، فلو كان كذلك لما رضي النبي الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) بصداق السيدة فاطمة (عليها السلام) فما كان ليرضى بكنوز الأرض اجمعها ، وإنما هو تكريم رمزي ومعنوي يبين منزلة المرأة التي رفعها الإسلام بعد أن كانت ذليلة وتعتبر مصدراً للعار في الجاهلية مما يجعلهم يؤدونها عندما تولد ، فغير الإسلام هذه النظرة الخاطئة لها وجعلها أكثر اعتزازاً في المجتمع الإسلامي.

وقد اتبعنا في البحث منهجاً وصفيّاً استقرائياً من خلال جمع الروايات عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) وكيف اعتبروا المهر جانباً من التكريم والاعتزاز بالمرأة لما ستلتزم به من مسؤولية في الحياة الأسرية .

بحسب المادة التاريخية المتوفرة لدينا فقد جاءت هيكلية البحث متمثلة بمقدمة ومحورين تضمن الأول منها نقطتين مهمتين الأولى هي بيان معنى المهر في لغة واصطلاحاً، اما النقطة الثانية فهي تعريف مختصر بأئمة أهل البيت (عليهم السلام) لما لهم ارتباط بفكرة البحث، وتوضيح دورهم في ابراز أهمية المهر باعتباره تكريماً من الله سبحانه تعالى للمرأة وليس ثمناً لها ، وإما المحور الثاني فجاء بعنوان المهر

في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ، وقد تضمنت نقطتين ، الأولى : مفهوم الفكر بصورة عامة ، وفكر أهل البيت (عليهم السلام) بصورة خاصة والنقطة الثانية المهر في فكرهم (عليهم السلام) موثقاً بالروايات التاريخية ، وختم البحث بخاتمة تذكر الجوانب المهمة المترتبة على تقديم المهر . ومن الله التوفيق

**الكلمات المفتاحية:** المهر ، الصداق ، رسول الله (صلى الله عليه واله) ، الأمام (عليه السلام) ، المرأة المسلمة.

## **The Dowry in the Thought of the Imams of Ahl al-Bayt (peace be upon them) (2-255H/623-869AD)**

**Assist.Prof.Dr .Maha Abdullah Al-Sharqi**

**Assist Lect .Atika Habib Abdullah**

**University of Basrah - College of Education for Human Sciences -  
Department of History**

### **Abstract**

The research deals with a very important social aspect, as it is specific to family relations in Islamic society, and this aspect is represented by the dowry and what is observed as present exaggeration, at a time when it is difficult for young Muslims to provide it, and thus a social problem has emerged represented by the reluctance to marry due to the financial obligations incumbent on the man. The importance of the dowry imposed by Islamic law on men for women lies in the fact that it is a feature that distinguishes women in Islam from women in the world and a degree that no woman has risen to before people took shelter under the shade of the true religion, and Islam made the dowry a basic condition of the marriage contract, which creates mutual rights and duties that are binding on both the husband and the wife, and thus the dowry is a right established in the Holy Book of Allah and the Sunnah of our pure Prophet and by the consensus of all Muslim jurists.

The research aims to confirm the importance of the dowry as an important pillar of marriage according to Islamic law. At the same time, the research showed how the Imams (peace be upon them) dealt with this pillar and demonstrated its importance. The Imams (peace be upon them) confirmed that the dowry cannot be considered a price for the value of women in Islamic society. If it were, the Noble Prophet (may God bless him and his family and grant them peace) would not have been satisfied with the dowry of Lady Fatima (peace be upon her). He would not have been satisfied with all the treasures of the earth. Rather, it is a symbolic and moral honour that shows the status of women that Islam raised after they were humiliated and considered a source of shame in the pre-Islamic era, which made them pay them when they were born. Islam changed this wrong view of them and made them more honourable in Islamic society.

In the research, we followed a descriptive inductive approach by collecting narrations from the pure Imams (peace be upon them) and how they considered

the dowry as a part of honouring and pride in women for the responsibility they will be committed to in family life. According to the historical material available to us, the structure of the research came in the form of an introduction and two axes, the first of which included two important points: the first is explaining the meaning of the dowry in language and terminology, while the second point is a brief definition of the Imams of the Household (peace be upon them) because of their connection to the idea of the research, and clarifying their role in highlighting the importance of the dowry as an honor from God Almighty to women and not a price for them, while the second axis came under the title of the dowry in the thought of the Imams of the Household (peace be upon them), and it included two points, the first: the concept of thought in general, and the thought of the Household (peace be upon them) in particular, and the second point is the dowry in their thought (peace be upon them) documented by historical narrations, and the research concluded with a conclusion mentioning the important aspects resulting from presenting the dowry. And from God is success

**Keywords:** Dowry, bride price, Messenger of God (PBUH), Imam (PBUH), Muslim woman

## المقدمة

يتناول البحث جانباً اجتماعياً غاية في الأهمية، لكونه خاص بالعلاقات الأسرية في المجتمع الإسلامي ، وهذا الجانب متمثل بالمهر وما يلاحظ في الوقت الحاضر من المغالاة فيه ، في زمن يصعب على الشباب المسلم توفيره وبالتالي ظهرت مشكلة اجتماعية متمثلة بالعزوف عن الزواج بسبب الالتزامات المالية المترتبة على الرجل . وايضاً لكي لا يكون المهر عقبة في طريق الشباب ويصددهم عن الزواج ، فينتج عن ذلك اضرار اجتماعية تصيب الأمة فتهد كيانها القويم.

وقد بين الله سبحانه وتعالى ان المهر تكليف للرجل ، لكنه سبحانه لم يأمر بالمغالاة بالمهر فهو تكريم للمرأة ، وفي رواية عن رسولنا الكريم (صلى الله عليه واله) تبين لنا أهمية المهر المعنوية فقد ذكر أنه : " جاءت امرأة إلى رسول الله (ﷺ) فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فنظر إليها رسول الله (ﷺ) فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله (ﷺ) رأسه فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئاً جلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شئ فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً فقال رسول الله (ﷺ) انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ولكن هذا إزارى ( قال سهل ماله رداء ) فلها نصفه فقال رسول الله (ﷺ) ما تصنع بإزارك ان لبسته لم يكن عليها منه شئ وان لبسته لم يكن عليك منه شئ فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراه رسول الله (ﷺ) مولياً فأمر به فدعى فلما جاء قال ماذا معك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا ( عددها ) فقال تقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن". (مسلم النيسابوري ، بلا:ج4/143).

والرواية اعلاه أنما تؤكد على المهر بكونه ركناً أساسياً لعقد الزواج ، وفي الوقت ذاته تبين ان المهر لا يكون بقيمته المادية التي قد تخرجه من الجانب التكريمي الذي اراده الله جل وعلا للمرأة المسلمة ، فيكون ثمناً لها ولحريتها ، فتشعر بالذل والمهانة لمجرد تذكيرها بالمهر الذي قدم لها ، وهذه الافكار التي سعى أهل البيت (عليهم السلام) لمحاربتها ، وعملوا جاهدين على نشر روح الاسلام ، والتعاليم التي انزلها الله سبحانه لصيانة وتكريم الإنسان بكل جواني الحياة ، وتكوين مجتمع إسلامي يسوده الرحمة والاحترام للحقوق والواجبات.

**اما عن أهمية البحث :** فتكمن أهمية المهر الذي فرضته الشريعة الإسلامية على الرجال للنساء وفق النص القرآني: (( قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَرْوَاحِهِمْ )) (سورة الأحزاب / الآية 50)) ، فكانت ميزة تميزت بها المرأة في الإسلام على نساء العالمين، وفضيلة اختصت بها المسلمة دون سواها، ودرجة لم ترتق إليها امرأة قبل أن يستظل الناس بظل الدين الحنيف ، وجعل الإسلام المهر شرط أساسي من شروط عقد النكاح الذي ينشأ عنه حقوق وواجبات متبادلة يلزم بها كل من الزوج والزوجة ، وبذلك يكون المهر حق ثابت في كتاب الله العزيز وسنة نبينا الطاهرة وبإجماع كافة فقهاء المسلمين .

**أهداف البحث :** هدف البحث الى تأكيد أهمية المهر باعتباره ركناً مهماً من أركان الزواج وفق الشريعة الإسلامية ، وفي الوقت ذاته أظهر البحث كيفية تعامل الأئمة (عليهم السلام) مع هذا الركن وأظهروا أهميته ، فقد أكد الأئمة (عليهم السلام) أنه لا يمكن اعتبار الصداق ثمناً لقيمة المرأة في المجتمع الإسلامي ، فلو كان كذلك لما رضي النبي الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) بصداق السيدة فاطمة (عليها السلام) فما كان ليرضى بكنوز الأرض اجمعها ، وإنما هو تكريم رمزي ومعنوي يبين منزلة المرأة التي رفعها الإسلام بعد أن كانت ذليلة وتعتبر مصدراً للعار في الجاهلية مما يجعلهم يؤدونها عندما تولد ، فغير الإسلام هذه النظرة

الخاطئة لها وجعلها أكثر اعتزازاً في المجتمع الإسلامي فضلاً عن ذلك فإن مقدار المال الذي يتم دفعه صداقاً يمكنه أن يكون تخليصاً من العبودية والاسترقاق ، ف شراء المرأة من السوق وجعلها زوجة تقوم بتكوين النواة الأولى والمهمة في المجتمع يعد تكريماً لها وتخليصاً لها من حالة الذل والمهانة التي كانت تعانيها .

**منهج البحث:** وقد اتبعنا في البحث منهجاً وصفيّاً استقرائياً من خلال جمع الروايات عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) وكيف اعتبروا المهر جانباً من التكريم والاعتزاز بالمرأة لما ستلتزم به من مسؤولية في الحياة الأسرية .

**هيكلية البحث:** بحسب المادة التاريخية المتوفرة لدينا فقد جاءت هيكلية البحث متمثلة بمقدمة ومحورين تضمن الأول منها نقطتين مهمتين الأولى هي بيان معنى المهر لغةً واصطلاحاً، اما النقطة الثانية فهي تعريف مختصر بأئمة أهل البيت (عليهم السلام) لما لهم ارتباط بفكرة البحث، وتوضيح دورهم في ابراز أهمية المهر باعتباره تكريماً من الله سبحانه تعالى للمرأة وليس ثمناً لها ، وإما المحور الثاني فجاء بعنوان المهر في فكر أئمة أهل البيت(عليهم السلام) ، وقد تضمن نقطتين ، الأولى : مفهوم الفكر بصورة عامة ، وفكر أهل البيت (عليهم السلام) بصورة خاصة ، والنقطة الثانية المهر في فكرهم (عليهم السلام) موثقاً بالروايات التاريخية ، و ختم البحث بخاتمة تذكر الجوانب المهمة المترتبة على تقديم المهر . ومن الله التوفيق

اولاً:- تعريف بأئمة أهل البيت(عليهم السلام) والمهر

### 1-مصطلح أئمة أهل البيت (عليهم السلام)

المراد من أهل البيت هم: رسول الله (صلى الله عليه وآله) (ت11هـ/632م) ، والإمام علي(ت40هـ/660م) ، وفاطمة الزهراء(ت11هـ/632م)، وسيدا شباب أهل الجنة الحسن(ت2هـ/623م-49هـ/669م) و الحسين(3هـ/624م\_61هـ/680م) (عليهم السلام) ، ويلحق بهم الزرية الطاهرة ، وهم الأئمة التسعة المعصومون من ولد الإمام الحسين عليهم السلام ، وهؤلاء هم أقرب الناس إلى النبي (ﷺ) وأخصّهم به من حيث العلم ، و أعرّفهم بدينه ، و أعلمهم بسنته ونهجه( الحسيني ، 2006، ص50).

وقد وردت عن النبي (صلى الله عليه واله) رواية يذكر فيها الأئمة من بعده ، وهذه الرواية ينقلها لنا جابر بن عبد الله الأنصاري(جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ،صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله). (الطوسي ، 1415هـ، ص111) يقول : " قال لي رسول الله ( صلى الله عليه واله ) : يا جابر إن أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي أولهم علي ، ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم علي بن الحسين ، ثم محمد بن علي المعروف بالباقر ستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه مني السلام ، ثم جعفر بن محمد ، ثم موسى بن جعفر ، ثم علي بن موسى ، ثم محمد بن علي ، ثم علي بن محمد ، ثم الحسن بن علي ، ثم القائم اسمه اسمي وكنيته كنييتي محمد بن الحسن بن علي ، ذاك الذي يفتح الله - تبارك وتعالى - على يديه مشارق الأرض ومغاربها ، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان" (القندوزي الحنفي ، 1416هـ:3/398-399) .

### 2-المهر لغةً واصطلاحاً:

•المهر لغةً:



المهر: الصّدَاق ، والجمع مُهور ؛ وقد مهر المرأة يَمْهَرُها وَيَمْهَرُها مَهْرًا وأمهرها(ابن منظور ، 1405 : 184/5 ) أصدقت المرأة إذا سميت لها صداقا ، وإذا أعطيتها صداقها(ابن الاثير ، 1364 : 18/3)، وأمهرها : جعل لها مهرا أو مهرا : أعطاهها مهرا (الفيروزابادي، بلا : 136/2). وقد تعددت تسميات المهر فله ثمانية أسماء مجموعة في قول الشاعر :

صداق ومهر نحلة وفريضة \* حباء وأجر ثم عقر علائق

وزاد بعضهم الطول في بيت فقال :

مهر صداق نحلة وفريضة \* طول حباء عقر أجر علائق(الشربيني، 1377هـ : 220/3 )

والاسم الاكثر شيوعاً هو الصداق صداق المرأة سمي بذلك لقوته وأنه حق يلزم ويقال صداق وصدقة (ابن فارس، 1404هـ : 399/3)، وفي ذلك قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (سورة النساء / الآية 4).

#### • اصطلاحاً:

الصداق هو المال الذي يدفعه الرجل للمرأة عند طلب الزواج منها ، فالصداق العوض في النكاح سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضيهما أو الحاكم(اليهوتي، بلا : 142/5).

ثانياً: المهر في فكر أئمة أهل البيت(عليهم السلام)

#### 1-مصطلح الفكر :

الفكر بصورة عامة: هو نشاط عقلي يقوم به الإنسان للتأمل والتدبر وتحليل الأمور، بهدف الوصول إلى فهم أو استنتاج أو حل لمشكلة. ويتعلق الفكر بجوانب متنوعة مثل المعرفة، والقيم، والمعتقدات، والتصورات، مما يجعله جزءاً أساسياً من حياة الإنسان(القاضي الهمداني، 2006، ص45 ؛ العلواني ، بلا، ص 27).

أما المقصود بفكر أئمة أهل البيت(عليهم السلام) فيتمثل بالجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلها (عليهم السلام) لتصحيح جوانب الحياة المنحرفة للمجتمع الاسلامي ، واصلاح ما افسده بعض ابناء المجتمع ، فمارسوا بعض العادات والتقاليد التي كانت أقرب لعهد الجاهلية ، واشاعوا أفكارهم التي لا تتماشى مع متطلبات الدين الاسلامي الذي كرم الانسان رجلاً كان أم المرأة ، وبما إنَّ أهل البيت (عليهم السلام) هم معدن النبوة، وحديثهم مقتبسٌ من نور الكلام الالهيّ، وشعلةٌ مضيئة في سبيل هداية الأمة، لذلك تعددت مسارات إشعاعهم لتشمل مختلف نواحي الفكر والعقيدة، وتغطّي جوانب الحياة كافة ، ومسألة المهر من الضروريات التي أكد عليها أئمة أهل البيت(عليهم السلام) مؤكدين الجوانب التكريمية التي جعلها الله سبحانه وتعالى للمرأة ، مذكّرين (عليهم السلام) بتكريم الله تعالى للمرأة ، ومؤكدين برسالة الدين الحنيف، فذلك من صميم واجبهم الشرعي؛ لأنهم قادة الأمة الاسلامية في جوانبها المختلفة السياسية والفكرية والروحية متبعين في قيادتهم كتاب الله وسنة النبي (صلى الله عليه وآله).

#### 2- المهر في فكر أئمة أهل البيت(عليهم السلام)

هو ما يلتزم الزوج بأدائه لزوجته (المفيد، 1414هـ ، ص 27 ) وفي قول للإمام علي (عليه السلام) "أن الصداق ما تراضى به الزوجان " (البيهقي، بلا : 241/7) وكذلك قول الإمام محمد الباقر (عليه السلام) "

الصادق ما تراضى عليه الناس من قليل أو كثير (الطوسي ، 1364هـ : 354/7) كما وذكر الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) : " أن الصادق ما تراضى عليه الناس أو اثنا عشر أوقية ونش أو خمسمائة درهماً ، وقال الأوقية أربعون درهماً والنش عشرون درهماً " . (الكليني ، 1363هـ : 378/5)

وهذه الأخبار الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) تؤكد أن ما تراضى عليه الزوجان من قليل أو كثير فهو الصادق ، لأن كميته تتعلق برضاها كائناً من كانا ، لأن الله تعالى فرض الصادق ولم يحد فيه حداً بقليل ولا كثير ، فما وقع عليه رضاها يسمى صداقاً (المفيد، 1414هـ ، ص20). فقد قال تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ (النساء: 4) .

وقد حرص أهل البيت (عليهم السلام) على أدائه لزوجاتهم ، فقد قدم الإمام علي (عليه السلام) صداقاً مادياً للسيدة فاطمة (عليها السلام) ومع عسر الحال الذي كان يعيشه الإمام علي (عليه السلام) ألا انه قدم لها درعه الحطمية (الحطمية : درع تنسب الى رجل كان يعملها ، وكان لعلي (عليه السلام) درع يقال له الحطمية ، وهي التي تحطم السيوف أي تكسرها ؛ ينظر: ابن منظور، 1405هـ : 140/12) الذي منحه إياه رسول الله (صلى الله عليه واله) فلم يكن يملك ما هو أثمن منه، فجعله الإمام (عليه السلام) صداقاً للسيدة فاطمة (عليه السلام) (ابن سعد ، بلا : 20/8 ؛ ابن حنبل ، بلا : 8/1).

وقد روي أن النبي (صلى الله عليه واله) أمره أن يبيع الدرع ويجعله صداقاً للسيدة فاطمة (عليها السلام)، وقد اختلف في ثمنه بين ثلاثمائة درهماً وأربعمائة درهماً (الكليني، 1363هـ : 377/5؛ الطوسي، 1364هـ ، ص364) حيث يروى أن النبي الأكرم (صلى الله عليه واله) قال : " يا ابا الحسن انطلق الآن فبع درعك واتني بثمنه حتى أهيب لك ولبنتي فاطمة ما يصلحكما قال علي عليه السلام فأخذت درعي فانطلقت به إلى السوق فبعته بأربعمائة درهم سود هجرية " (الخوارزمي ، 1414هـ ، ص349).

وفي رواية أخرى: "فأصدقها درعه الحطمية وقيمتها أربعمائة درهم" (ابن كثير ، 1396هـ : 365/6). وفي رواية أخرى عن الإمام علي (عليه السلام) قال : " ... فبعته باثنتي عشر أوقية " (الأوقية: تساوي أربعين درهماً فيكون مجموع الاثنتي عشر أوقية اربعمائة وثمانون درهماً؛ ينظر: ابن الاثير ، 1364هـ : 56/5) فكان ذلك صداقاً لفاطمة (عليها السلام) (ابن حزم ، بلا : 490/9؛ الزمخشري ، 1417هـ : 254/1) .

كما جاء في المصادر أن صداق السيدة فاطمة (عليها السلام) كان "جرد (قطيفة أنجرد خملها ؛ ينظر: الطريحي ، 1408هـ : 2/360) برد (كساء اسود مربع فيه صغرة؛ ينظر: الطريحي ، 1408هـ : 1/181) حبرة (ثوب يصنع باليمن من القطن او الكتان مخطط ؛ ينظر: الطريحي : 1408هـ : 1/444) ودرع الحطمية ، وكان فراشهما أهاب (جلد البقر او الغنم مالم يدبغ؛ ينظر: ابن منظور ، 1405هـ : 1/217) كبش يلقيانه ويفرشانه وينامان عليه" (ابن شهر اشوب ، 1376هـ : 3/128).

ورغم اختلاف الروايات ألا انه يمكن القول أن صداق السيدة فاطمة (عليها السلام) كان ثمن درع الإمام (عليه السلام) الذي باعه وقبض ثمنه ، كما يمكن ترجيح الروايات التي تذهب إلى أن صداقها (عليها السلام) كان اربعمائة وثمانون الى خمسمائة درهماً (العواد ، 2006م ، ص110) وذلك حسب الروايات التي وردت في المصادر ، فقد روي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) انه قال: " ألا تغالوا بصدق النساء فأنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم النبي (ﷺ) ما اصدق رسول الله (ﷺ) امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية" (ابن راهوية ، 1412هـ : 2/4؛ الدارمي ، بلا : 2/141) .

بذلك يكون مقدار الصداق من السنة وهذا ما اكده الأمام جعفر الصادق (عليه السلام): "ما تزوج رسول الله (صلى الله عليه واله) شيئاً من نسائه ولا زوج شيئاً من بناته على أكثر من اثني عشر أوقية ونش والأوقية أربعون درهماً والنش عشون درهماً" (الصدوق، 1379هـ، ص214).

وفي الروايات الواردة عن مهر السيدة الزهراء (عليها السلام) يتأكد لنا أن الأمام علي (عليه السلام) قدم كل ما يمتلكه تكريماً للسيدة الزهراء (عليها السلام) من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرسول (صلى الله عليه واله) قد ارتضى ذلك المهر، ليؤكد ان المهر ليس بقيمته المادية بقدر كونه تكريماً معنوياً، وهو البذرة الأولى تكوين الاسرة المبنية على الود والتراحم .

اصبح مهر السيدة الزهراء (عليها السلام) يحتذى به ، فقد أخذ الإمام محمد بن علي الجواد (عليه السلام) من صداق السيدة فاطمة (عليها السلام) مقداراً لصداق أم الفضل ابنة المأمون العباسي (170-218هـ/ 786-833م) فقد " أعطاهها صداق جدته فاطمة بنت محمد وهو ما مقداره خمسمائة درهماً جياذ ، فهل زوجتني يا امير المؤمنين (يعني المأمون) على هذا الصداق؟ " فقال :نعم قد زوجتك يا ابا جعفر ابنتي على الصداق المذكور ،فهل قبلت؟ قال ابو جعفر: نعم قبلت ذلك ورضيت به" ( المفيد، 1414هـ: 284/2؛ الفتحال النيسابوري ، بلا: 241/1) .

ومع ذلك فقد وردت روايات تشير إلى أن الأئمة (عليهم السلام) كانوا يعطون أكثر أو اقل من ذلك، فقد روي "أن الإمام الحسن (عليه السلام) عندما تزوج جعدة بنت الأشعث (هي بنت الأشعث بن قيس بن احمد بن قيس الكندي ، تزوجها الامام الحسن (عليه السلام) فدمت له السم بتحريض من معاوية ، واستشهد (عليه السلام) على أثر ذلك السم ؛ ينظر: ابن عبد البر ، 1412هـ: 389/1 ؛ الذهبي ، 1413هـ: 275/3) أرسل لها مهراً مقداره ألف دينار" ( ابن شهر اشوب ، 1376هـ: 183/3 ؛ المجلسي ، 1403هـ: 342/43) وفي رواية أخرى " انه (عليه السلام) تزوج من امرأة فبعث لها مائة جارية ومع كل جارية ألف درهم " ( ابن ابي شيبة ، 1409هـ: 20/3 ؛ العيني، بلا: 137/20).

ومع أن هذه الرواية تحمل صيغة المبالغة ألا أن فيها تأكيد على أن مقدار الصداق يختلف بحسب الظروف الاقتصادية لحياة الأئمة (عليهم السلام) وبحسب متطلبات العصر الذي يعيشون فيه .

قد يكون الصداق الذي يقدمه الأئمة (عليهم السلام) هو الثمن الذي يتم دفعه لشراء الجواني من السوق ، فقد أرسل الإمام محمد الباقر (57هـ/ 676م-114هـ/ 732م) (عليه السلام) احد مواليه ليشترى جاريه لتكون زوجته لولده جعفر الصادق (83هـ/ 702م-148هـ/ 765م) (عليه السلام) وكان ثمن تلك الجارية سبعين ديناراً ، وهذه الجارية هي حميدة المصفاة والدة الأمام موسى الكاظم (128هـ/ 745م-183هـ/ 799م) (عليه السلام) (ابن حمزة الطوسي، 1412هـ ، ص379؛ الراوندي، 1407هـ: 287/1) ، فكانت هذه الجارية ترجع بأعراقها إلى بربر المغرب وقد اشتهرت بحميدة المصفاة (ابن شهر اشوب، 1376هـ: 344/3؛ المجلسي، 1403هـ: 10/48). وقد ذكر الشيخ الكليني (ت329هـ) رواية شرائها وتزويجها للإمام (عليه السلام) بقوله: " دخل ابن عكاشة بن محسن الأسدي على أبي جعفر وكان أبو عبد الله عليه السلام قائماً عنده... فإنه يستحب فقال لأبي جعفر عليه السلام : لأي شئ لا تزوج أبا عبد الله فقد أدرك التزويج ؟ قال وبين يديه صرة مختومة فقال : أما إنه سيجيء نخاس من أهل بربر فينزل دار ميمون ، فنشترى له بهذه الصرة جارية ، قال : فأتى لذلك ما أتى ، فدخلنا يوماً على أبي جعفر عليه السلام فقال : ألا أخبركم عن النخاس الذي ذكرته لكم قد قدم ، فاذهبوا فاشترؤا بهذه الصرة منه جارية ، قال : فأتينا النخاس فقال : قد بعت ما كان عندي إلا جاريتين مريضتين إحداهما أمثل من الأخرى ، قلنا : فأخرجهما حتى ننظر

إليهما فأخرجهما ، فقلنا : بكم تبيعنا هذه المتماثلة قال : بسبعين ديناراً قلنا أحسن قال: لا أنقص من سبعين دينار ، قلنا له نشترتها منك بهذه الصرة ما بلغت ولا ندري ما فيها وكان عنده رجل أبيض الرأس واللحية قال : فكوا وزنوا ، فقال النخاس : لا تفكوا فإنها إن نقصت حبة من سبعين ديناراً لم أبايعكم فقال الشيخ : ادنوا ، فدنونا وفكنا الخاتم ووزنا الدنانير فإذا هي سبعون ديناراً لا تزيد ولا تنقص فأخذنا الجارية فأدخلناها على أبي جعفر عليه السلام وجعفر قائم عنده ..." (الكليني، 1363هـ: 477/1) ، وهنا اعتبر المبلغ الذي تم الشراء فيه مهر للسيدة حميدة فقد تم تحريرها من الرق ، واصبحت زوجة لإمام ووالدة لإمام.

والحال ذاته عندما اشترت السيدة حميدة جارية لتكون زوجة لولدها موسى الكاظم (عليه السلام) وكانت هذه الجارية (تكتم) وكان مقدار الثمن الذي دفع لقاء شرائها هو ثمانين درهماً (ابن عبد الوهاب، 1369هـ ، ص96) ، وقد ذكرت المصادر الرواية التي تخص شراء السيدة (تكتم) فعندما جاء نخاس من أهل المغرب معه رقيق ذهب الإمام (عليه السلام) ليشتري السيدة (تكتم) عرض عليه النخاس تسع جوار ، فكان الإمام الكاظم (عليه السلام) يقول لا حاجة لي في أي منهن فهل عندك غيرهن؟ فقال النخاس لا ولكن عندي جارية مريضة لا تصلح للشراء وأبى أن يعرضها على الإمام (عليه السلام) فأرسل إليه الإمام (عليه السلام) في اليوم الثاني احد مواليه ليشتريها ، وان يدفع فيها الثمن الذي يطلبه النخاس منه ، وهكذا تم شراء السيدة (تكتم) دون غيرها من الجوارى لتصبح زوجة للإمام موسى بن جعفر ، وأماً للإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) (الصدوق ، 1404هـ: 27/2؛ الأربلي، 1405هـ: 67/3). والرواية تحمل بعداً اخر للمهر وهو تخليص النساء من الرق والعبودية ، وحصلوهن على الحرية والتكريم الذي حرمن منه لظروف فرضت عليهن .

وكذلك أرسل الإمام محمد الجواد (195هـ/810م-220هـ/835م) (عليه السلام) احد مواليه ليشتري جارية تكون زوجة له ، فتم شراء السيدة سمانة التي تسميها بعض المصادر جمانة بمبلغ قيل انه ستين ديناراً (ابن الصباغ المالكي، 1422هـ: 1063/2) وقيل سبعين ديناراً ، وقد " روى محمد بن الفرج ابن إبراهيم بن عبد الله بن جعفر ، قال : دعاني أبو جعفر محمد بن علي بن موسى (عليهم السلام) فأعلمني أن قافلة قد قدمت ، وفيها نخاس ، معه جوار ، ودفع إلي سبعين ديناراً ، وأمرني بابتياح جارية وصفها لي ، فمضيت وعلت بما أمرني به ، فكانت تلك الجارية أم أبي الحسن (عليه السلام) ، وروي أن اسمها سمانة ، وأنها كانت مولدة " (الطبري الشيعي، 1413هـ، ص410) وهذا المقدار يعد صداقاً لها.

أما السيدة نرجس فقد اشترها الإمام علي الهادي (212هـ/827م-254هـ/868م) (عليه السلام) بمبلغ وقدره مائتان وعشرون ديناراً ، لتكون زوجة لولده الإمام الحسن العسكري (232هـ/846م-260هـ/873م) (عليه السلام) وأماً للإمام المهدي (عليه السلام) (ولد 255هـ/868م) (الصدوق، 1405هـ، ص418) . كانت السيدة (نرجس) من اشرف النساء وهي مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم ، وأمها أم ولد الحواريين تنسب إلى وصي المسيح شمعون ، وهي بذلك من اشرف الأسر ألا أنها وقعت بالأسر بحكمة إلهية لتكون زوجة للإمام (عليه السلام) ووالدة لأخر المعصومين الإمام محمد المهدي (عليه السلام) (الفتال النيسابوري، بلا ، ص252-254؛ الطبري الشيعي ، 1413هـ، ص491-493؛ المجلسي، 1403هـ: 6/51-8) .

والروايات اعلاه المتضمنة الشراء والتخليص من الرق والعبودية تمثل جانباً اخر يظهر أهمية المهر ، فمع اختلاف تلك المبالغ الا ان النتيجة واحدة وهي تحرير المرأة من الاسترقاق وتقديم الاحترام لها ، والاكثر من ذلك تزويجها من اعظم الرجال واتقاهم ، حتى غدت تلك النساء المحررات بفضل المهر زوجات وأمهات لأعظم رجال الأمة الإسلامية وقادتها الأئمة الاطهار (عليهم السلام).

كما أن تقديم المهر في الحالات الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) ليست الا تأكيد لأعظم الركائز التي قام عليها الدين الإسلامي وهي إلغاء الفوارق الطبقيّة بين أبنائه ، والتي أكدها القرآن الكريم في آياته الكريمات ، كما أكدها الرسول الأعظم أهل بيته (عليهم السلام) في سيرتهم ، وان النظرة لجميع الناس بالتساوي ونبذ الفوارق العرقية والنسبية .

### الخاتمة:

بعد انجازنا البحث يمكننا فهم الجوانب المهمة المترتبة على الصداق ، والمتمثلة بالاتي:-

1- أن الصداق يمثل حقاً خالصاً للزوجة ، وجزءاً لما رضيت به من مشاركة حياتها مع زوجها وما فرضته على نفسها من تبعية لذلك الرجل .

2 -انه يمثل جانباً من التكريم والاعتزاز بالمرأة لما ستلتزم به من مسؤولية في الحياة الأسرية

3 -لا يمكن اعتبار الصداق ثمناً لقيمة المرأة في المجتمع الإسلامي ، فلو كان كذلك لما رضي النبي الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) بصداق السيدة فاطمة (عليها السلام) فما كان ليرضى بكنوز الأرض اجمعها ، وإنما هو تكريم رمزي ومعنوي يبين منزلة المرأة التي رفعها الإسلام بعد أن كانت ذليلة وتعتبر مصدراً للعار في الجاهلية مما يجعلهم يؤدونها عندما تولد ، فغير الإسلام هذه النظرة الخاطئة لها وجعلها أكثر اعتزازاً في المجتمع الإسلامي .

4 -أن مقدار المال الذي يتم دفعه صداقاً يمكنه أن يكون تخليصاً من العبودية والاسترقاق ، ف شراء المرأة من السوق وجعلها زوجة تقوم بتكوين النواة الأولى والمهمة في المجتمع يعد تكريماً لها وتخليصاً لها من حالة الذل والمهانة التي كانت تعانيها .

### -المصادر الأولية :-

#### -القران الكريم

-ابن الأثير: مجد الدين صاحب السعادات (ت606هـ/ 1209م)

-النهاية في غريب الحديث ، ط4، تح: طاهر احمد الزاوي ، قم، 1364هـ.

-البيهقي: احمد بن الحسين بن علي(ت458هـ/ 1061م)

-السنن الكبرى دار الفكر ،بيروت.

-الاربلي: علي بن عيسى(ت693هـ/ 1293م)

- كشف الغمة، ط2 ،بيروت، 1405هـ

-ابن حزم: أبو محمد بن احمد(ت456هـ/ 1063م)

-المحلي، تح: احمد محمد ،بيروت.

-ابن حنبل: احمد(ت241هـ/ 855هـ)

-المسند، بيروت.

- الخوارزمي: الموفق بن احمد (ت568هـ/1172م)  
- المناقب، تح: مالك المحمودي، ط2، قم، 1414هـ.
- الدارمي: أبو محمد عبدالله بهرام (ت255هـ/868م)  
- المسند، دمشق.
- الذهبي: شمس الدين محمد بن احمد (ت748هـ/1347م)  
- سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الارنؤوط، ط9، بيروت، 1413هـ.
- ابن راهويه: إسحاق بن إبراهيم (ت238هـ/852م)  
- مسند ابن راهويه، تح: عبد الغفور عبدالحق، ط1، المدينة المنورة، 1412هـ.
- الراوندي: قطب الدين أبي الحسين بن هبة الله (ت573هـ/1177م)  
- الدعوات، تح: مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، ط1، قم، 1407هـ.
- ابن زكريا: أبو الحسين احمد بن فارس (ت395هـ/1004م)  
- معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد، قم، 1404هـ.
- الزمخشري: جار الله محمود (ت401هـ/1133م)  
- الفايق في غريب الحديث، ط1، بيروت، 1417هـ.
- ابن سعد: محمد (ت230هـ/884م)  
- الطبقات الكبرى، بيروت، بدون تاريخ.
- الشربيني: محمد الخطيب (ت977هـ/1569م).  
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المناهج، بيروت، 1377هـ.
- ابن شهر آشوب: محمد بن علي (ت588هـ/1192م).  
- مناقب آل أبي طالب، تح: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف، 1376هـ.
- ابن أبي شيبه: عبد الله بن محمد الكوفي (ت235هـ/849م).  
- مصنف ابن أبي شيبه في الأحاديث والآثار، تح: سعيد اللحام، ط1، بيروت، 1409هـ.
- ابن الصباغ المالكي: نور الدين علي بن محمد (ت855هـ/1451م).  
- الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تح: سامي الغريزي، ط1، بيروت، 1422هـ.
- الصدوق: أبو جعفر بن علي بن الحسن بن بابويه القمي (ت381هـ/991م).  
- كمال الدين وتمام النعمة، تح: علي اكبر غفاري، قم، 1405هـ.

- معاني الأخبار ، تح: علي اكبر غفاري ، قم ، 1379 هـ .
- عيون أخبار الرضا، تح: حسين الاعلمي ، بيروت، 1404 هـ.
- الطبري الشيعي: محمد بن جرير (ق4هـ/ق10م)
- دلائل الإمامة، تح: قسم الدراسات الإسلامية، قم، 1413 هـ.
- الطوسي: محمد بن الحسن (460هـ/1067م)
- تهذيب الأحكام، تح: حسن الخراسان ، ط3، طهران، 1364 هـ.
- رجال الطوسي، تح : جواد القيومي الإصفهاني ، ط1، قم، 1415 هـ)
- الطوسي: ابن حمزة (560هـ/1164م)
- الثاقب في المناقب، تح: نبيل رضا ، ط2، قم، 1412 هـ.
- عبد البر: يوسف النمري (ت 463هـ/1070م)
- الاستيعاب، تح: محمد البجاوي، ط1، بيروت، 1412 هـ.
- ابن عبد الوهاب: حسين (ق5هـ/ ق11م)
- عيون المعجزات، النجف، 1369 هـ.
- العيني: أبو محمد بن احمد (ت855هـ/1451م)
- عمدة القارئ، بيروت.
- الفتال النيسابوري: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت508هـ/ 1114م)
- روضة الواعظين ، تح: محمد الخراسان، قم.
- الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م)
- القاموس المحيط، جمع الشيخ نصر الهويني .
- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل (ت744هـ/ 1372م)
- السيرة النبوية، تح: مصطفى عبد الواحد، بيروت، 1396 هـ.
- الكليني: أبو جعفر محمد بن يعقوب (ت329هـ/ 940م)
- أصول الكافي، علق عليه: علي اكبر غفاري ، ط5، طهران، 1363 هـ.
- المجلسي: محمد باقر (ت 1111هـ/ 1699م)
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط2 ، بيروت، 1403 هـ.
- مسلم النيسابوري: أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري (ت261هـ/ 874م)
- صحيح مسلم ، دار الفكر، لبنان – بيروت .

- المفيد: أبو عبدالله محمد (ت413هـ/1022م)

- الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت، ط2، بيروت، 1414هـ.

- رسالة في المهر، تح: مهدي النجفي، ط2، بيروت، 1414هـ.

- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين (ت711هـ/1311م)

- لسان العرب، قم، 1405هـ.

- المراجع :-

- البهوتي: منصور بن يونس (ت1051هـ/1641م)

- كشف القناع، تح: كمال عبد العظيم، ط1، بيروت.

- الحسيني: راضي

- معرفة اهل البيت في ضوء الكتاب والسنة، ط1، مؤسسة ام القرى للتحقيق والنشر، لبنان، 2006.

- الطريحي: فخر الدين (ت1085هـ/1674م)

- مجمع البحرين، تح: احمد الحسيني، ط2، 1408هـ.

-القاضي الهمذاني: عبد الجبار

- شرح الأصول الخمسة، (مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة، 2006)

-العلواني : طه جابر

- الازمة الفكرية المعاصرة، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هيرندن .

-العواد : انتصار عدنان عبد الواحد .

-السيدة فاطمة الزهراء(عليها السلام)،رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006م



## الحماية الدولية لضحايا الإتجار بالبشر في ظل المواثيق الدولية ذات الصلة

المدرس الدكتور نشوان تكليف جيثوم

كلية الحقوق - جامعة النهريين

[nashwanalfarhood@law.nahrainuniv.edu.iq](mailto:nashwanalfarhood@law.nahrainuniv.edu.iq)

009647730470049

### الملخص:

أحدث القانون الدولي المعاصر، بفضل المعاهدات والإعلانات الصادرة عن أعلى الهيئات الدولية، نقلة نوعية من حيث التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية والكرامة الشخصية. فقد أنهى المفهوم السائد سابقاً، والذي يعتبر الإنسان سلعة تباع وتشترى، حيث تسري عليه حقوق الملكية أسوة بالأشياء المادية وما سواها، والتي تخضع لحيازة وتملك الأشخاص. غير أن نهج القانون الدولي في هذا الإتجاه قد أعتزته بعض الممارسات، الواضحة المعالم أحياناً والملتبسة والملتوية تارة أخرى. فقد تعرض الإنسان لممارسات، تدار في الغالب من قبل مجموعات إجرامية منظمة، تمتد نشاطاتها إلى عدة بلدان، تمتهن تجارة محظورة، موضوعها إستغلال الإنسان بشتى أنواع الأساليب، لتعيدنا إلى قرون سبقت من العادات والممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية. ليأتي دور القانون الدولي مرة أخرى، بالتصدي لتلك الوقائع والأحداث، ومن خلال جملة من القواعد القانونية والمبادئ والتوجيهات الإسترشادية، والتي ترسم الخطوط العريضة للدول، لتسير وفق هديها في تجريم الأفعال المتنوعة التي يكون ضحيتها البشر، من حيث جعله سلعة قابلة للإستغلال بشكل حاط من الكرامة وسالب للحرية، وفي حالات تكون حياته فيها عرضة للخطر.

الكلمات المفتاحية : المتجر به، باليرمو، إتفاقيات، إتجار، عقوبات

## **International Protection for Victims of Human Trafficking under Relevant International Convention**

**Dr.NashwanTacklefJaythoom**

**Faculty of Law - Al-Nahrain University**

### **Abstract:**

Contemporary international law, thanks to treaties and declarations issued by the highest international bodies, has brought about a qualitative shift in terms of emphasizing basic human rights, most among which are the right to life, liberty and personal dignity. It has ended the previously prevalent concept, which considered human beings as commodities that can be bought and sold, where property rights apply to them like material things and others, which are subject to possession and ownership by individuals. However, the approach of international law in this direction has been marred by some practices that are sometimes clear and other times ambiguous and convoluted. Humans have been exposed to practices that are mostly managed by organized criminal groups, whose activities extend to several countries, practising a prohibited trade, the subject of which is the exploitation of humans in various ways, to take us back to centuries of customs and practices that degrade human dignity. The role of international law comes once again, to confront these facts and events, and through a set of legal rules, principles and guiding directives, which outline the board lines for countries, to follow its guidance in prohibiting the various acts that victimize humans, in terms of making them a commodity that can be exploited in a way that degrades dignity and deprives freedom, and in cases where their lives are in danger.

**Keywords :** Trafficked persons, Palermo, Agreements, Trafficking, Sanctions

## مقدمة البحث

أحدث التطور الذي حصل في القانون الدولي بشكل عام، ومفاهيم حقوق الإنسان على وجه الخصوص، نقلة نوعية تصب في مصلحة الإنسان أينما حل وأقام في بقاع المعمورة. ومثل ميثاق الأمم المتحدة، ديباجة وبنود، الركيزة الأساس لإحترام آدمية الإنسان وكرامته، حيث إنبثقت منه الشرعة الدولية المتمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصادر عن الأمم المتحدة، وما عقبه من العهدين الدوليين للحقوق، وما إلى غير ذلك من المؤتمرات التي تمخض عنها إعلانات ومواثيق، أتت بمبادئ وتوجيهات إرشادية وقواعد سلوك دولية.

إن ما عزز مكانة الإنسان وشكل الحماية له على الصعيدين الدولي والداخلي، هو طائفة من القواعد التي تشكل منها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والتي تحمل مسمى القواعد الأمرة. حيث لا يجوز خرق تلك القواعد من قبل أي جهة كانت، وتحت أي ظرف كان. فالحماية التي وفرتها نصوص تلك القوانين للإنسان بشكل ملزم تجاه الكافة، جاءت من كونها حازمة ومشددة على أن جملة من الحقوق التي ورد ذكرها في متونها هي حقوق لا تقبل المساومة أو التنازل عنها، ولو صدر ذلك من الإنسان نفسه، أو الدولة التي يحمل جنسيتها. فهي بذلك تكون قد حمت الإنسان من نفسه ومن ضعفه، وليس فقط من سواء من البشر أو الدول.

فالإنسان في نظر القانون الدولي قيمة عليا، وأسمى من أن يكون تحت أي حدث أو ظرف كان سلعة تباع وتشترى. فهذا الكائن الذي خلقه الله سبحانه وتعالى حر وسيد نفسه، وهو ما أكدت عليه مختلف الأديان والشرائع السماوية والقوانين الوضعية. وبذلك تكون قد إنطوت صفحات سوداء من الزمن الغابر، والذي شهد ممارسات وسلوكيات ترسخت عبر أعراف فاسدة، جعلت من الإنسان أن يكون عبداً مملوكاً للغير.

إلا أننا وفي وسط هذا التقدم في مفاهيم إحترام وتعزيز حقوق الإنسان، نجد أن الأداة الإجرامية الحديثة، متسلحة بالتقدم التكنولوجي من جهة، وبالتداعيات السلبية لكثير من المشاكل والأزمات وما تخلفها من تبعات، قد أعادت حالات الرق والعبودية بصور يسودها بعض التضليل والتستر، وقد تكون في بعض الحالات ملتبسة ومتوارية خلف ستار موافقة ورضا الضحية نفسه.

فحالات إستغلال المستضعفين، أو خداع البسطاء، أو ممارسة القوة والسطوة أو التهديد بالبطش، لا يمكن رؤيتها إلا من خلال زاوية العودة إلى ظلم الماضي بلباس جديد، متخذ صورة أوسع نطاقاً، تجاوز حدود البلد الواحد، حيث يكون الجناة أكثر عدداً وأوسع تنظيماً ودهاءً، وأشد بطشاً.

## مشكلة البحث

تتمحور الإشكالية حول حقيقة ومستوى الحماية والجهود التي تبذلها الدول لتحقيق المتطلبات والإلتزامات الدولية بموجب المواثيق المتعلقة بجريمة الإتجار، وهل حققت تلك الإعلانات والمبادئ والقرارات ما كان مرجو منها، أم أن هناك ثغرات يتطلب العمل وبذل الكثير من الجهود والتعاون، لتحسين القدرات وتضييق الفجوات والثغرات القانونية والفنية التي ينفذ منها المجرمين. ويتفرع من تلك الإشكالية جملة تساؤلات، من هم ضحايا الإتجار وكيف يمكن التعرف عليهم والوصول للمجرمين، وماهي التدابير على الصعيد الدولي التي توفر الحماية لضحايا الإتجار بالبشر.

**أهمية البحث**

تستمد الدراسة أهميتها من حيث تزايد وتنوع الممارسات والتي على إختلاف أشكالها لا يُمكن إلا أن تكون جريمة حقيقية مكتملة الأركان، وتزداد خطورتها كونها تمس سلم وأمن المجتمع الدولي والداخلي، فهي تمس حياة الإنسان وحرية وكرامته. وما يزيد الأمر خطورة أن إنتشار وتوسع الأنشطة الإجرامية للإتجار بالبشر وصلت إلى مستويات متقدمة على الصعيد العالمي، حيث أضحت ثالث أهم وأخطر الجرائم الدولية بعد تجارة السلاح والمخدرات. وحسنا فعلت الكثير من الدول، بتصديها لهذا النهج الإجرامي، من خلال تجريم الأفعال المكونة لجريمة الإتجار بالبشر، سواء كان ذلك بإدراج البنود الخاصة بتلك الجريمة ضمن قانونها الجزائي، أو من خلال العمل على تشريع قانون خاص بهذه الجريمة.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحليل عناصر جريمة الإتجار، وتسليط الضوء على الضحايا المحتملين، من خلال توضيح الظروف التي تخلق بيئة مناسبة ووسط حيوي لمرتكبي هذا النوع من الجرائم. كذلك يرمي البحث إلى التحليل وإستخدام الأدوات المناسبة للكشف عن الضحايا والدلالات التي تؤدي لمعرفتهم. حيث يصعب في الكثير من الحالات تحديد من هم الضحايا. كما أن الهدف الأساس هو تحليل مضامين نصوص المواثيق الدولية ومدى كفايتها لتوفير الحماية الحقيقية.

**حدود البحث**

نطاق البحث هو المعاهدت والإتفاقيات والإعلانات الدولية، والتي موضوعها منع وقمع ومكافحة جريمة الإتجار بالبشر، وتوفير الحماية للمتجر بهم عن طريق ما تضمنته تلك المواثيق من قواعد ومبادئ وإرشادات، تلزم الدول الأطراف بالسير وفق هديها.

**فروض البحث**

الثوابت التي أنطلق منها البحث هي الحظر والتجريم الوارد في المعاهدات الدولية للأفعال التي تتكون منها جريمة الإتجار، والتي تشكل قواعد عامة ينبغي على الدول الأطراف، بما يتناسب مع تشريعاتها الداخلية، تحديد أوصاف تلك الأفعال ووضع العقوبات الملائمة بما يوفر الحماية الفعالة للمتجر بهم.

**الدراسات السابقة**

تناولت بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث من حيثيات وجوانب معينة، منها من جاءت بعنوان "آليات مكافحة جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية في التشريع الدولي، بسمة يامن، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 5، العدد 1، السنة 2022"، دارت إشكالياتها حول نجاعة الجهود الدولية في وضع منظومة قانونية لمكافحة جريمة الإتجار، لتصل إلى أن هناك إرتباط وثيق بين جريمة الإتجار بالبشر وجريمة الإتجار بالأعضاء البشرية، موصية إلى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الجريمة من خلال تعزيز القدرات الوطنية والموائمة مع معايير الأمم المتحدة. ومنها من تناول الجريمة المنظمة "الجريمة المنظمة في التشريعات الوضعية والتشريع الإسلامي: جريمة الإتجار بالبشر أنموذجا، حاج أحمد، قاسم عمر وحلابي، عبد القادر، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 1، السنة 2022، واشكالية مفهوم الجريمة وسبل الوقاية منها والحد من إنتشارها، لتنتهي الى أن تعريف الجريمة المنظمة ينهل من الإتفاقيات الدولية، وتجد الحلول في محاربة الفقر وتحقيق العدالة والإصلاح السياسي. وأخرى تناولت الموضوع من زاوية التعاون الدولي لمكافحة جريمة الإتجار "ضرورة التعاون الدولي الجنائي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر،

هند مطاري، مجلة المفكر، العدد 17، حزيران، 2018، "واشكاليته حول ماهية إستراتيجية المجموعة الدولية لمكافحة جريمة الإتجار وكيفية تعزيزها، لتؤكد على خطورة هذه الجريمة كون مرتكبيها يستعملون أشنع الطرق في تعذيب الضحية واستغلاله، موصيه إعتاد سياسات مجتمعية وقضائية لمعالجة الأسباب الجذرية للخطر.

### أدوات البحث

أستند البحث على جملة من المعاهدات والبروتوكولات، لا سيما بروتوكول باليرمو الذي يعد الوثيقة الشاملة التي تناولت جريمة الإتجار، وأخنا بتحليل بنود تلك المواثيق الدولية، ومدى إلزاميتها للدول الأعضاء. كذلك تم إستخدام تقارير وأحصاءات لجان وتشكيلات تابعة لأجهزة دولية للإستدلال على أبعاد تلك الجريمة ومدياتها.

### منهج البحث

إعتد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال جمع بنود أهم الإتفاقيات وتعريفها للضحية وتوصيفها للجريمة، حيث تم توصيف مختلف التوجهات والمبادئ المستخلصة على الصعيد الدولي ليستعان بتحليل مضامينها وأوجه فاعليتها، والنقص الذي قد يعترى الجانب القانوني، والقصور في التدابير والإجراءات المتخذة.

### هيكلية البحث

قُسم البحث إلى مطلبين، تناول الأول توصيف وتبيان الجريمة وعناصرها، ومن هم ضحاياها، وكيف يتم رصدهم والتعرف عليهم، ليعكف المطلب الثاني على وجه ونطاق ومضمون الحماية التي وفرها القانون الدولي للمتجر بهم.

### المطلب الأول

#### المتجر بهم في جريمة الإتجار بالأشخاص

يعد بروتوكول "منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية" الذي يصطلح عليه بروتوكول باليرمو، الصك العالمي الذي تناول جميع جوانب جريمة الإتجار بالبشر، بالرغم من وجود مجموعة متنوعة من المواثيق الدولية المشتملة على قواعد وتدابير تكافح جريمة الإتجار بالبشر.

وقبل التطرق لأهداف هذا البروتوكول، والتي أنصبت على منع هذه الجريمة وحماية ومساعدة ضحاياها ومعاقبة مرتكبيها، كان لابد من تبيان لمفهوم هذه الجريمة، ومن هم ضحاياها، وكيف يتم الإستدلال عليهم وتشخيصهم. وهذا ما سيتم بحثه من خلال الفروع الثلاثة لهذا المطلب.

#### الفرع الأول: جريمة الإتجار بالبشر

تشكل هذه الجريمة احدى صور الجرائم المنظمة العابرة للحدود، رغم أن مسرح أحداثها وتبعاتها وأطرافها قد لا يخرجون عن الإطار الإقليمي للدولة الواحدة. ولكن نتيجة لأهميتها وخطورها على السلم المجتمعي للدول، ولإستفادة الجناة من التطور التكنولوجي الحاصل، ومفهوم العولمة الذي ساعد على إذابة الحواجز

بين الدول، جعل من الأمم المتحدة أن تتصدى لجملة من الجرائم التي يغلب عليها طابع التنظيم والتدرج في الهيكلية والأذرع الممتدة بين دول وقارات هذا العالم، من خلال إتمادها إتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تلحق بها ثلاثة بروتوكولات مكملة لها، تتناول جانب معين أو جريمة بذاتها.

ووفقاً لبروتوكول باليرمو فالإتجار بالبشر يعني "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلمهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الإستغلال. ويشمل الإستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء" (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، الفقرة (أ) من المادة (3)).

شكل هذا التعريف الأساس الذي انطلقت منه مفاهيم ووصف هذه الجريمة في تشريعات غالبية الدول، حيث تطابقت أو تقاربت مع هذا الوصف الوارد في البروتوكول (قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012م النافذ لجمهورية العراق، المادة (1)). وما يرشح من تعريف لهذه الجريمة يبين أنها تقوم على ثلاثة عناصر، هي:

**أولاً: الفعل الجرمي:** عدد البروتوكول جملة من الأفعال، ابتدأها بمفردة "تجنيد" والمقصود منها إقناع أو تطويع الشخص، أي جعله مطوعاً، وتندرج تحت هذه المفردة معاني الإستدراج والتحريرض والغواية (الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وإستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام 1989م، الفقرة (أ) من المواد (1-2)). وقد يكون جبراً أو بإرادة الشخص. كما يتحقق الفعل الجرمي بنقل الشخص، أي تحويله من مكان إلى آخر سواء داخل البلد الواحد أو عبر أكثر من بلد، وبإختلاف الطرق أو الوسائط، جوية أو برية أو بحرية، سيراً أو بالواسطة. فمسيرة النقل تنطلق من بلد أو مكان المنشأ إلى الوجهة المقصودة مباشرة، أو خلال محطات وبلدان تسمى بلد العبور. فقد يقوم المجرم بنقل الأشخاص بنفسه أو يتولى تنقيلمهم بواسطة أناس آخرين، ولكنه يتولى دور التجهيز أو التنسيق أو الإشراف أو غير ذلك. والتنقل يفيد معنى الترحيل جبراً من المكان الذي يجري فيه الإتجار بالضحية إلى مكان آخر ولأسباب متعددة (حاج أحمد، قاسم عمر و حلابي، عبد القادر، 2022، ص 601). أما إستقبال الأشخاص فيقصد منه تلقي أو إستلام المتجر به عند نقطة الوصول أو أي محطة تسبق بلوغ المقصد النهائي. كذلك يعتبر فعل الإيواء ضمن نطاق التجريم، وصورته توفير المكان وتسكين المتجر به فيه، بشكل مؤقت أو دائم.

**ثانياً: الوسيلة:** يشترط لإطلاق وصف الجريمة على فعل معين أن يتم إستخدام إحدى الوسائل التي أشار إليها بروتوكول باليرمو. فقد أطلق وصفاً عاماً فضفاضاً يندرج تحت عنوانه الكثير من الممارسات القهرية. حيث إعتبر أي وسيلة تتم عن طريق القسر يتحقق معها الوصف الجرمي للفعل، وكان قد أعطى وصفاً على سبيل المثال لا الحصر عندما نص على إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها. والإستخدام للقوة هنا قد تكون بالتقييد أو التعذيب أو الإكراه المادي الذي يفقد الشخص من خلاله السيطرة على حركة أعضائه، وقد لا يقع هذا البأس على المتجر به في جسده، بل قد تستخدم القوة ضد أي من الأشخاص الذين يمثلون له قيمة وأهمية، كالعائلة أو الأقارب أو غيرهم. كما قد لا يكون الجاني هو الذي يتولى إستعمال القوة بيده، بل من خلال أي شخص آخر أو حتى بواسطة حيوان شرس. ولا يختلف الوصف الجرمي حتى في حال عدم الإستخدام الفعلي للقوة، ولكن يلجأ إلى التهديد بإستخدامها ضد المتجر به أو أي من الأشخاص المعترين

لديه، بالمس بهم أو بفضح أسرار ومسائل أو أي تهديد يضر بوضعهم وسمعتهم وشرفهم، أو قد يهدد المتجر به بممتلكاته أو ممتلكات أسرته، كسرققتها أو الإضرار بها.

ومن الوسائل التي يعتد بها جرمياً هي الإختطاف، وتكون بالسيطرة المادية على جسد المتجر به، ونقله عنوة من مكان تواجدته إلى جهة غير معلومة، سواء تم الإختطاف أمام أعين الآخرين أو وقع خفاءً. كما يعد الإحتيال والخداع وسيلة من الوسائل التي يتم الإيقاع بها بالمتجر به، وصورها كثر حيث يستخدم التضليل والخداع والإيهام بشتى ألوانه، حيث تنطلي الحيلة على المتجر به ولا يكون عالماً بحقيقة المكيدة. أما الإستغلال للسلطة فمداركها واسعة، فقد يستغل شخص منصبه السياسي أو الإداري لتحقيق هذه الجريمة، وقد تأتي من سلطة واقعية يستخدمها الطبيب أثناء قيام المريض بمراجعته أو إجراء عملية، فيقع فعل الإتجار عليه أو على المولود مثلاً.

ويكون إستغلال حالة الضعف التي تصيب الإنسان في بعض الأوقات فعلاً محضراً، وهنا تدخل في هذا التوصيف الكثير من الحالات، فقد يقدم الشخص على موافقة الجاني أو السعي إليه بإرادته، ويصبح ضحية للإتجار نتيجة ظروف معقدة، حيث لا يجد المتجر به من بد سوى الإستسلام لهذا الأمر (بن سميدع، غازي أحمد مبارك، 2019، ص 83). كما قد يكون المتجر به تحت سلطة شخص، الوالدان أو من سواهما، وهما المتحكمان في مصيره، ويقوم شخص ثالث بنيل موافقة من له سلطة على المتجر به، مقابل إعطائه أو حصوله على عوض مادي أو أي مكافأة أو جائزة أو أية مزية.

**ثالثاً: الغرض:** لا تتم جريمة الإتجار بالبشر وفق ما سبق ذكره من عناصر إلا إذا كانت بغاية الإستغلال، وما سبق في بروتوكول باليرمو من صور تعد على سبيل المثال لا الحصر. والإستغلال عامة يعني كافة الممارسات التي تتخذ بالصد من الحقوق المشروعة للمتجر به، وتأثر بها سلباً (الشيخلي، عبد القادر، 2009، ص 36).

وأحدى الصور المحظورة للإستغلال هي الإستغلال الجنسي بكافة أشكاله، حيث يتم ممارسة الجنس من قبل المجرم أو من قبل غيره على المتجر به الخاضع لسيطرة المجرم، وغالباً ما تكون النساء، الفتيات منهن خاصة، الضحية لهذا السلوك الإجرامي. وتأخذ هذه الصورة حالات متنوعة، كالبيعاء حيث يتم إكراه المتجر به على الخضوع لممارسات جنسية مقابل المال، وقد تمارس بحقه نشاطات ذات طابع جنسي، كالتدليك الجنسي أو التعري. وقد يكون أداة لتجارة الإستغلال الجنسي، كالمنشورات، والأفلام الإباحية. كما إن هناك أنواعاً للإستغلال لا تستهدف الكسب المادي، كالنزويج بغرض الإنجاب (السيد، عرفة محمد، 2004، ص 6).

أما السخرة، فهي الخدمات والأعمال التي تفرض على المتجر به القيام بها وبدون أجر تحت الخشية أو التهديد المباشر أو غير المباشر، فلا تقوم الضحية في هذه الحالة بأداء العمل بإرادتها الحرة. في حين تكون الخدمة القسرية على شكل إجبار الشخص على أداء العمل المطلوب منه، دون أن يكون هناك دور لإرادته بالقبول أو الرفض، وقد تكون مقابل عوض ضئيل.

كذلك جرم بروتوكول باليرمو الممارسات الشبيهة بالرق، وهي ممارسات موهلة في القدم، وتشمل أفعال عديدة ومتنوعة، كنقل الأشخاص مسلوبو الإرادة من مكان لآخر، أو سمسهم أو تشويههم. وهناك حالة الإستعباد، ويعني الوضع الذي تمارس فيه حقوق الملكية على المتجر به. فإذا تبعته ممارسات ناجمة عن سلطات حق الملكية غير المشروع كبيعه أو إعطائه لشخص آخر، فالحالة هنا تكون إسترقاقاً. كما تأخذ تجارة الأعضاء الصورة الحديثة لجريمة الإتجار بالبشر، حيث يتم إزالة عضو من جسم المتجر به وبيعه إلى شخص آخر.

## الفرع الثاني: المتجر بهم (الضحايا)

أولاً: وصف الضحية: تعترى مسألة وصف الضحية أو التعرف عليها أو الوصول إليها صعوبات وتعقيدات، فهي على خلاف الجرائم الأخرى، والتي يسهل وصف أو التعرف على ضحاياها. ورغم أن الإعلانات والمؤتمرات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة قد تناولت تعريف ضحايا الجرائم بشيء من التفصيل (إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، 1986)، إلا أن بروتوكول باليرمو لم ينطرق إلى وصف الضحية، مكتفياً بدلالة عناصر جريمة الإتجار، والتي تفيد بأن الشخص الذي يقع ضحية أفعال معينة ترتكب بوسائل محددة وبغرض الإستغلال، يعد ضحية لجريمة الإتجار.

أما في إطار التشريعات الدولية الإقليمية فيُعرف مجلس الإتحاد الأوروبي المتجر به على أنه " كل شخص طبيعي أصيب بضرر، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة المادية، بسبب مباشر من جراء أفعال أو حالات إهمال تشكل إنتهاكاً للقانون الجنائي في دولة العضو" (القرار الإطاري الصادر عن مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن وضعية الضحايا أثناء الإجراءات الجنائية، 2001، المادة الأولى).

وبالمقارنة بين التعريف الأخير وبروتوكول باليرمو، نجد أن بروتوكول باليرمو لم يشير إلا للأفعال التي أرتكبت عمداً (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، 2000 المادة (5) الفقرة (أ))، ومؤكداً على ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص، وهو غرض الإستغلال.

وتعتبر النساء والأطفال من الفئات الأكثر عرضة للإستهداف في جريمة الإتجار، كونها تعد في أحيان أكثر من الفئات المستضعفة، إضافة إلى أن غالبية الطلب في جرائم الإتجار بصورة الإستغلال الجنسي تكون فيه الفتيات هن السلع الرائجة والمدرة للأرباح. وقد تكون النساء العنصر المطلوب لا لغرض الجنس، بل للعمالة المنزلية وخاصة في البلاد الأجنبية، وفي حالات معينة تجد نفسها مجبرة على مواصلة العمل دون رضاها، لعدم تمكنها من مغادرة المنزل، حيث لا يسمح لها بالخروج أو تنزع عنها وثائقها الثبوتية.

وكذلك الحال بالنسبة للأطفال، حيث يتم إستثمارهم بشكل غير مشروع، وبرضا الأهل أحياناً، وقد ينقلوا إلى خارج بلدانهم. ويتم إستغلال الأطفال نتيجة لضعفهم الناتج عن صغر السن وقلة الإدراك والحيلة، فيتم خداع الطفل تارة، أو أخذه عنوة تارة أخرى. كما يستغل الأطفال لعدم القدرة على المطالبة بالحقوق، والحاجة إلى المال، مما يوظف ذلك في تشغيله بأجر زهيد أو عمل خطير أو شاق. أما الدول التي تشهد نزاعات مسلحة، ك بعض بلدان قارة أفريقيا، فيتم أخذ الأطفال بالقوة وفصلهم عن الأهل ووضعهم في معسكرات حيث يتم تدريبهم وتجنيدهم لإستثمارهم لصالح الجماعات المسلحة. وقد يستخدموا كأداة في تجارة المخدرات أو الإستفادة منهم في أعمال التسول (الحربي، خالد بن سليم، 2011، ص 9).

وتجدر الإشارة إلى أن بروتوكول باليرمو اعتبر أن جريمة الإتجار بالبشر بالنسبة للأطفال تعد مكتملة الأركان، إذا تم إستخدام أي من الأفعال التي نص عليها البروتوكول وبغرض الإستغلال، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة. فبمجرد إستغلال الأطفال بالأفعال المذكورة سابقاً يعد جريمة إتجار، والطفل هو من لم يتم سن الثامنة عشرة من عمره، وفق مفهوم البروتوكول (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، 2000، الفقرتين (ج-د) من المادة الثالثة).



**ثانياً: الحقوق المعترفة للضحايا:** يأتي الحق في الحياة والحرية الشخصية والكرامة الإنسانية في مقدمة حقوق الإنسان، والإطار العام الذي تنحدر منه ما سواها من الحقوق، وبالتالي تهدف مختلف التشريعات وعلى كافة الصعد إلى ضمان وتكريس الإحترام لتلك الحقوق (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد (3-4-5-23). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (8)). فهي طائفة من الحقوق الأساسية للإنسان والمعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي لا يُقبل التنازل عنها. والإعتداء على تلك الحقوق وإهدارها يشكل جريمة ضد الإنسانية، حيث ترتكب في ظروف السلم أو الحرب، وفي بعض الحالات تخضع تلك الانتهاكات لإختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كالإستعباد الجنسي والإكراه على البغاء، متى أرتكبت كجزء من هجوم منظم أو واسع النطاق ضد سكان مدنيين (علوان، محمد يوسف و الموسى، محمد خليل، 2009، ص 516-517).

فقد جرمت الإعلانات والمواثيق الدولية كل صور الإستعباد والرق والسخرة والعمل القسري، والتي تمثل جوهر جريمة الإتجار بالبشر، إضافة إلى الممارسات الأخرى التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية في الأمن الشخصي وحرية في تقرير مصيره، والحق في السلامة الجسدية.

### الفرع الثالث: تشخيص المتجر بهم

تتميز جريمة الإتجار بالبشر عما سواها من الجرائم نظراً لخصوصيتها وتعقيدها والملابسات التي تحيط بها، لذلك ليس من اليسير التعرف على ضحايا هذه الجريمة مثلما يكون عليه الحال في بقية الجرائم. وعليه، فقد عملت الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة في سبيل معرفة المتجر بهم والوصول إليهم بإتجاهين، يتمثل الأول بإيجاد مؤشرات تمكنهم من معرفة المتجر بهم، وينصب الإتجاه الثاني حول تدريب الكوادر في محل المسؤولية أو العاملين في مجال إنفاذ القانون بغية تشخيص المتجر بهم والوصول إليهم.

### أولاً: مؤشرات الإستدلال

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جملة من الدلائل، والتي في حال توافرها يتوجب إجراء تحقيق لوجود شبهة جريمة إتجار بالبشر. وتتنوع تلك المؤشرات كالتالي:

**1- المؤشرات العامة:** وهي سمات تطغى على المتجر بهم، كإعتقادهم بوجود العمل رغم إرادتهم، وعدم مقدرتهم مغادرة مكان العمل، ولا يتمتعون بأجازات، والشعور بأن تحركاتهم مسيطر عليها، وعلامات الخوف والقلق ظاهرة عليهم، والتعرض للعنف أو التهديد به عليهم أو على أفراد أسرهم، والمعاناة من الإصابات أو عاهات نتيجة السيطرة أو التعرض للإعتداء، وخضوعهم لتهديدات التسليم للسلطات، وإنعدام الثقة بالسلطات، وعدم حيازتهم للوثائق الخاصة بهم، أو كون وثائقهم مزورة، وعدم تمكنهم من اللغة المحلية، ويعيشون حالة تبعية لا يستطيعون معها الأتصال بالغير بحرية، أو بمحدودية الإتصال حتى مع أسرهم، وتصورهم أنهم مكبلون بالديون، وقد يكون ذلك بسبب دفع الوسطاء البديل المادي لنقلهم لبلد المقصد ما يتوجب عليهم العمل أو تقديم الخدمات للوفاء بالدين، والعيش في أماكن سيئة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، ص 304).

**2- الأطفال:** يتسم الأطفال الذين أترج بهم بعد الإستطاعة بالإتصال بالوالدين أو الأوصياء، والتصرف بطريقة لا تتوافق مع السلوك النمطي للأطفال الذين في سنهم حيث يبدو عليهم الخوف، وليس لديهم أصدقاء من سنهم خارج نطاق العمل، ولا يستطيعون الحصول على التعليم أو الوقت للعب، وتناول الطعام بعيداً عن أفراد الأسرة، ولا يقدم لهم سوى بقايا طعام، والسفر دون مرافقة الكبار أو مع أشخاص لا تربطهم صلة

قرباً بهم، وممارستهم أعمالاً غير ملائمة للأطفال. كذلك تعد من مؤشرات الإتجار بالأطفال، وجود لُعب وأسرة وملابس للأطفال في أماكن غير مناسبة كالمصانع وبيوت الدعارة، وإدعاء أحد الكبار بأنه عثر على طفل لا يرافقه أحد، وإكتشاف حالات تبني غير مشروعة.

**3-الإستغلال الجنسي:** ومن مؤشرات، يكون سن المتجر به دون 30 سنة، والإنتقال بين بيوت الدعارة، وتتم مرافقتهم ذهاباً وعودة للعمل أو الأماكن الأخرى، وجود وشم يشير للملكية، وساعات العمل الطويلة وقلة أو إنعدام الإجازات، وجل مكان العمل مبيت لهم، والعيش أو السفر مع نساء أخريات يتكلمن لغة مختلفة، وقلة ما يمتلكون من الملابس والتي تكون من النوع الذي يرتدى للعمل في مجال الجنس، وكثرة تفوههم بكلمات متصلة بالجنس أو لغة الزبائن التي يتعاملون معها، ولا يحملون النقود الخاصة بهم، ولا يستطيعون إبراز هوياتهم.

**4-الإستغلال في العمل:** ومن دلالاته، العيش جماعياً في أماكن العمل وعدم مغادرتها نهائياً أو نادراً أو بمرافقة صاحب العمل فقط، ويخضعون لتدابير أمنية بهدف إبقائهم في أماكن العمل، والعيش في أماكن غير مناسبة كالمباني الصناعية، ولا يتاح لهم إختيار السكن، والإعتماد على صاحب العمل للحصول على الخدمات كالسكن والنقل والعمل، ولا يرتدون الملابس المناسبة للعمل الذي يقومون به، ولا يستطيعون الحصول على أجورهم، ويعملون دون عقود عمل لساعات طويلة وشاقة، ويؤدبون بواسطة الغرامات ويتعرضون للإهانات وإساءة المعاملة، والإفتقار إلى التدريب الأساسي والرخص المهنية. كما تعد من الدلائل، عدم وجود لافتات بشأن الصحة والسلامة، وعدم وجود معدات السلامة أو رداؤها، ووجود ما يدل على إنتهاك قوانين العمل، وعدم مقدرة صاحب العمل إبراز مستندات التوظيف أو سجلات أجور العمل، والدفع أو الإستقطاع من أجور العمال لقيمة الطعام أو السكن.

**5-العبودية المنزلية:** ومن علاماتها، العيش مع أسرة مع عدم تناول الطعام معها، وعدم توفر حيز للنوم أو كونه مشترك أو غير مناسب، وقيام صاحب العمل بالتبليغ عن فقدانهم رغم تواجدهم في المنزل، وعدم مغادرتهم المنزل إلا برفقة صاحب العمل، وعد السماح بمغادرة المنزل لأسباب إجتماعية أو ندرة مغادرتهم، مع تناولهم بقايا الطعام والتعرض للإهانات وسوء المعاملة والعنف أو التهديد.

**6-التسول والجرائم الصغيرة:** غالباً ما يتم إستخدام الأطفال أو المسنين أو المعاقين بهذا النوع من الإتجار بالبشر، ويكون التسول في الأماكن العامة وعلى وسائل النقل، وقد يدفع بالأطفال لحمل أو بيع العقاقير غير المشروعة، وتبدو على الجسم عاهات ناتجة عن التشويه، وتنقل أطفال من نفس الجنسية أو العرق من دون مصاحبة إلا العدد القليل من الكبار، والتنقل اليومي كمجاميع ولمسافات طويلة، والسفر إلى بلد المقصد مع أفراد العصابة والعيش معهم، وتتم معاقبتهم في حال عدم القيام بجمع ما يكفي من المال عن طريق السرقة أو التسول.

**ثانياً: تأهيل الكوادر:** تقع مسؤولية الكشف عن جرائم الإتجار بالبشر والوصول إلى المتجر بهم على عاتق من هم في السلطة المسؤولة عن إنفاذ القانون، مع وجود دور فعال تلعبه مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بمكافحة جريمة الإتجار بالبشر. لذلك لا بد من الإعداد والتأهيل والتدريب الجيد لتلك الكوادر، وعلى رأسها شرطة الحدود وموظفي الهجرة ورجال الشرطة والعاملون في الخدمات الصحية والإجتماعية.

فمن أساسيات عمل التدريب أن يكون بطابع مؤسسي ضمن النطاق القانوني والسياسي على الصعيد الوطني أو الدولي، من خلال عمل دورات تدريبية بصورة منتظمة، حيث تأخذ تلك الكوادر على عاتقها مهمة الوصول إلى المتجر بهم لإنقاذهم من برائن تلك الجريمة وتقديم الحماية اللازمة لهم ومساعدتهم (تقرير

المقرر الخاص المعني بالإتجار بالبشر)، وكذلك الوصول إلى المجرمين عن طريق الحصول على المعلومات من المتجر بهم، إذا أحسنوا طريقة التعامل معهم وكسب ثقتهم وطمأنتهم.

## المطلب الثاني

### حماية المتجر بهم ومساعدتهم

توجد العديد من الوسائل والأدوات التي يُمكن من خلالها حماية ومساعدة المتجر بهم، والتي يقع عبئ القيام بها من دراسة وتخطيط وتشريع ووضعها موضع التنفيذ على الجهات الدولية والسلطات الوطنية للدول. وتتوزع تلك التدابير على فئتين، تدابير مباشرة تعنى بواقعة معينة وتتعامل مع ضحايا عن جريمة معينة. وهناك تدابير تفضي بشكل غير مباشر أو مستقبلي إلى توفير الحماية والمساعدة لضحايا حقيقيين أو محتملين لجريمة الإتجار.

### الفرع الأول: التدابير المباشرة

وهي الإجراءات التي تهدف إلى حماية المتجر به وتمكينه من التفاعل والعيش بشكل سليم وسط مجتمعه، مع تمكينه من حقه في التعويض عما لحق به من أضرار.

### أولاً: الحماية القانونية

هناك جملة من التدابير ذات الصبغة القانونية تحمي المتجر به وتساعد على التخلص من برائث جريمة الإتجار. وهي:

أ- **عدم المسائلة:** من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحماية الدولية للمتجر بهم هي كف الدول عن محاسبة المتجر بهم قضائياً نتيجة ارتكابهم أفعالاً محظورة بموجب القوانين الداخلية للدول، إذا كان وضعهم كضحية لجريمة الإتجار بالبشر له علاقة بالأفعال المحظورة التي ارتكبوها، وكانوا قد ارتكبوا تلك الأفعال أثناء فترة الإتجار .

ومثال تلك الأعمال المخالفة للتشريعات الداخلية للدول، حمل جوازات سفر مزورة، أو العمل دون إستحصال الموافقات والأذونات الرسمية. فعدم الإعتراف بهم كونهم ضحايا لجريمة الإتجار، من قبل بلدانهم الأصلية أو سواها (دول العبور أو المقصد)، سيعزز من مخاوفهم، كونهم سيمثلون أمام سلطات تلك الدول كمجرمين وليسوا ضحايا، ما يفقدهم الحماية والمساعدة وسبل الحصول عليها، وبالتالي ستزيد من إحتمالية عزوفهم عن القيام بإخبار السلطات عن ما حصل لهم من أفعال جرمية، وعن المسؤولين الحقيقيين عن تلك الممارسات (الفريق العامل المعني بالإتجار بالأشخاص، ص 3).

إن تفعيل مبدأ عدم مسائلة المتجر بهم عن إتيانهم للأفعال غير القانونية يقوم بناءً على مفهوم الإكراه، حيث يكون المتجر به مجبراً على قيامه بالأفعال غير القانونية. وكذلك مبدأ السببية، عندما يرتبط أو يتصل الفعل الجرمي للمتجر به على نحو مباشر بعملية الإتجار (قانون الأرجنتين رقم 26.364، 2008، المادة الخامسة). وتعاون المتجر به أثناء سير إجراءات العدالة الجنائية، مقابل عدم المسائلة. وما يعزز من تلك الحماية هو تأكيد المواثيق الدولية على عدم الإعتداد بموافقة المتجر بهم متى ما توافرت أركان الجريمة، وهذا ما يرسخ الحماية الدولية الممنوحة لهذه الشريحة، حيث تحمي المتجر بهم حتى من أنفسهم وتضمن

حقوقهم (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، المادة الثالثة. كذلك، إتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر، المادة (4)، الفقرة (2)).

دأبت بعض الدول على تطبيق مبدأ عدم المسائلة الجزائية عن الأفعال غير القانونية التي يرتكبها المتجر به، إذا كان وقت ارتكاب ذلك الفعل واقعاً تحت وطأة الإتجار بالبشر، حيث يكون أحد ضحاياه. إلا أن الحماية القانونية لم يعترف بها لمصلحة المتجر به بشكل مطلق، حيث قيدت القوانين الداخلية للدول الإعفاء من المسؤولية عن ارتكاب جرائم حددتها بنص القانون. كأن تكون متعلقة بتزوير الوثائق، أو إستعباد الكادحين، أو أسار الديون، أو الرق، وما إلى ذلك، بحسب ما يرد عليه نص القانون (قانون الولايات المتحدة الخاص بحماية ضحايا الإتجار والعنف، والصادر عام 2000، المادة 112).

كما لا يعد موافقة المتجر به، أو قيامه طوعياً بتنفيذ الفعل الجرمي مُسقطاً للحماية التي يتمتع بها نتيجة وقوعه ضحية الإتجار، حيث لا يُعتد بتلك الموافقة (قانون مكافحة الإتجار (RA NO. 9208) لعام 2003 في الفلبين، المادة 17، بروتوكول منع وقمع ومكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص (بروتوكول باليرمو) المادة (3)، إتفاقية مجلس أوروبا المادة (4) فقرة (2)). في حين أوقفت بعض الدول الحماية القانونية على شرط تعاون المتجر به، حيث جعلت عدم المسائلة الجنائية رهناً على إبداء التعاون مع السلطات المختصة. فقد نص قانون جمهورية الدومنيكان على " إذا تعاون ضحية الإتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين غير المشروع مع السلطات المختصة أو قدم بيانات عن هوية المتجرين أو المهربين، أو قدم معلومات مفيدة للقبض عليهم، جاز إستثناءه من طائلة المسؤولية الجنائية" (القانون الخاص بتهريب المهاجرين غير المشروع والإتجار بالأشخاص رقم 137/03 لعام 2003، المادة 8).

والسؤال هنا، على من يقع عبئ إثبات الحالة التي تفيد بأن الشخص المرتكب لفعل مجرم هو ضحية لجريمة إتجار بالبشر. حيث ذهبت بعض الإتجاهات إلى أن تفعيل مبدأ عدم المسائلة (كلياً أو لجرائم محددة) رهناً بتقديم دلائل وإثباتات من المتجر به، تؤكد حقيقة أنه وقع ضحية لجريمة الإتجار. فقد نصت اللائحة التنظيمية بشأن حظر الإتجار بالأشخاص في كوسوفو لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أنه " لا يكون شخص ما عُرضة للمسؤولية الجنائية عن مزاولته البغاء أو دخوله غير القانوني إلى كوسوفو أو وجوده أو عمله فيها، إذا قَدّم ذلك الشخص دليلاً إثباتياً يدعم الإعتقاد المعقول بأنه وقع ضحية إتجار" (اللائحة التنظيمية 2001/14 بشأن حظر الإتجار بالأشخاص في كوسوفو لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، البند 8).

**ب-درء خطر المجرمين:** مما لا شك فيه أن المتجر بهم غالباً ما يكونون من الفئات الهشة أو المستضعفة، نتيجة للظروف المحيطة بهم، وفي المقابل تنشط الشبكات الإجرامية والمشغلين للمتجر بهم ويمتد نفوذهم إلى أماكن تواجد المتجر بهم أو أسرهم، وهذا ما يسبب القلق والخوف المستمر لدى المتجر بهم.

فتوفير الحماية القانونية من قبل الدول في هذه الحالة يكون من خلال إجراءات قانونية تحمي السلامة البدنية والنفسية للمتجر بهم وأسره من بطش شبكات الإجرام (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، المادة (25)، الفقرة (1)). بالحماية من الإنتقام الذي قد يطال المتجر بهم نتيجة لتركهم العمل أو الخدمة، أو للتوجه إلى السلطات المختصة لطلب الحماية، أو للإخبار عن المجرمين، أو الإدلاء بالشهادة ضدهم.

ومن أوجه الحماية للمتجر بهم هو إخفاء البيانات الشخصية للمتجر به عن العامة، وقد يتطلب ذلك أن تكون جلسات المحكمة أو بعضها سرية (القانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر لعام 2012،

المادة 31). كما يمكن فرض قيود على أماكن تواجدهم، أو إخفاء أماكن إقامتهم، أو تغييرها عند اللزوم. وقد يصل الأمر في حال الإستشعار بالخطر، الإدلاء بالشهادة عند بعد، أي من دون حضورهم قاعة المحاكمة، وعبر التقنيات التكنولوجية الحديثة، كإستخدام تقنية الفيديو (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، المادة (24)). وتمتد الحماية لتشمل الشهود وأقاربهم والأشخاص ذوي الصلة الوثيقة بهم، ممن قد يكونوا هدفاً لإنتقام المجرمين، وتشمل الحماية الشهود بشكل عام سواء كانوا من الضحايا أم غيرهم (دليل بشأن مكافحة الإتجار بالبشر موجه إلى ممارسي العدالة الجنائية، 2010، ص 2).

### ثانياً: المساعدة القانونية

تتنوع وسائل وإجراءات مساعدة المتجر بهم ذات الطابع القانوني، حيث تشمل توعية وتثقيف المتجر بهم بحقوقهم القانونية، وتوفير المعلومات عن الإجراءات القضائية والإدارية، مع تواجد المترجمين عند الحاجة. فالمتجر به غالباً لا يعي ما يمتلكه من رصيد للحقوق بموجب القانون، فتبدأ المساعدة بتبصرته وتوعيته بمركزه القانوني، والحماية التي يوفرها له القانون. ليأتي دور التحرك وكيفية سلوك الإجراءات الإدارية والقضائية، وكيفية تمكنه من سلوك الطريق القانوني السليم، وفق سلسلة من الإجراءات التي يستطيع من خلالها التمكن من الوصول إلى المسلك القانوني المؤدي إلى التفعيل والتمتع بالحقوق المقررة قانوناً. كذلك تسهيل الحصول على التمثيل القانوني، فهو لا يستطيع أو لا يسمح له المثل بمفرده أمام القضاء، بحسب تنوع وإختلاف الأنظمة والإجراءات لكل نظام دولة (القانون النموذجي لمكافحة الإتجار بالبشر، 2010، المواد (19-20)). كما يحق للمتجر بهم عرض ما يجول بداخلهم من آراء أو شواغل، خلال مراحل المحاكمة أو ما يسبقها من إجراءات، مع الأخذ بعين الإعتبار وبشكل جدي تلك الشواغل.

### ثالثاً: إعادة التأهيل والإدماج

من الطبيعي أن يكون المتجر به، وبعد مروره بصعوبات الفترة التي كان خاضعاً فيها لحالة الإستغلال، في حالة غير سليمة وغير سوية، ويعيش وضعاً ينتابه الخلل نفسياً وقد تكون صحياً وحتى إجتماعياً. وحتى لا نخسر هذا الإنسان الذي قد يتحول إلى مجرم، أو يعاد تطويعه في جرائم إرتجار أخرى، كان لا بد من مساعدته وإعادة بناء الثقة لديه في نفسه وفي المجتمع.

يتوجب إبتداءً في عملية إعادة التأهيل التركيز على الجانب النفسي والإجتماعي للمتجر به، فهي مرحلة التعافي من الداخل، والذي تلعب الدور الرئيس فيه مسألة الإرشاد والتوجيه التربوي و النفسي. فإرتفاع المعنويات وإستعادة إحترام الذات تعد اللبنة الأساس في بناء شخصية الإنسان السليم. ثم يأتي دور السكن اللائق أو المناسب الذي يتحتم توفيره للمتجر به، لا سيما الفئات الضعيفة منهم، وهم الأطفال والنساء (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، المادة (6) الفقرة (3) أ). كذلك تقرير المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، 2009، ص 19). وكذلك يحتاج المتجر به للمساعدة الطبية لما يكون قد يعاني منه من حالات إعتلال عضوي أو نفسي أثناء أو من جراء فترة الإتجار (تقرير المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، 2009، ص 20).

كما أن للتعافي المادي دوراً فعالاً ينتج أثراً تصب في إتجاه التعافي وإعادة الإنخراط السليم في المجتمع. وهذا ما يتطلب زجهم في التعليم وسوق العمل، لإعادة الثقة بالنفس ومخاطبتهم الآخرين، وبناء المعرفة والتزود بالعلم، والتدريب على بعض المهن وتحسين الأداء، والإعتماد على النفس بالكسب المادي، ما يسهل عليهم العودة للحياة الطبيعية. وهذه المهمة تتطلب التعاون وتضافر الجهود بين الدول والمنظمات (الحكومية

وغير الحكومية) ومؤسسات المجتمع المدني(القانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر لعام 2012، المادة 35).

ويهدف الدعم المادي والمعنوي بمختلف أنواعه إلى التقليل من التبعات السلبية التي لحقت بالمتجر به، وهو هدف إنساني. كذلك يكون لهذا الدعم غايات أخرى، تكمن في زيادة احتمالية التعاون مع السلطات المختصة بالإدلاء بمعلومات تؤدي إلى الوصول إلى الجناة الحقيقيين (سلمان، زهراء ثامر، 2012).

#### رابعاً: التعويض وجبر الضرر

دأبت التشريعات الوطنية والدولية على تضمين نصوصها مسألة تعويض المضرور عما لحق به من ضرر وتحميل المتسبب عبئ التعويض. وفي جريمة الإتجار بالبشر، قد يلحق المتجر به أضرار مختلفة الطبيعة والنوعية، فقد تكون جسمانية أو نفسية أو عقلية أو غير ذلك. فمن الحقوق الأساسية للمتجر به والمقررة دولياً، حقه في المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار. وعليه، فقد طالبت بعض المواثيق الدولية الدول الأعضاء بأن تكفل تضمين تشريعاتها نصوص تعالج حالة الضرر التي قد تصيب المتجر به (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المادة (6)).

وهنا تتجلى مسؤولية الدولة بإتاحة الطريق القانوني أمام المتجر به للمطالبة بالتعويض، وتوفير المساعدة القانونية التي تمكنه من ذلك، كون غالبية المتجر بهم من الفئات الضعيفة وخاصة النساء والأطفال. فمن خلال التدابير والإجراءات القانونية ذات الصلة، تكون العدالة القضائية للدول هي المقرر للتعويض المستحق، ويكتمل دور الدولة بملاحقة وتحصيل الأموال من الجناة، الذين بطبيعة الحال هم المتسببين بهذا الضرر، والذي يقع عليهم وزر نتائجه (إتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر لعام 2005، المادة (22). كذلك، أبو الوفا، أحمد، 2000، ص 128).

غير أنه في بعض الحالات يتعذر على الدولة تحصيل ما حكم به من تعويض للمتجر بهم، لعدم وجود ممتلكات أو أموال عائدة للمجرمين على أراضيها. وهنا تظهر الحاجة إلى التعاون بين الدول، في الشق القضائي وغيره، من أجل تتبع أموال الشبكة الإجرامية والحجز والتنفيذ عليها لصالح المدين. وبخلافه، تتحمل الدول، كجزء من التزاماتها الدولية بمساعدة وإعادة تأهيل المتجر بهم، ما يقرره القضاء بشقيه، المدني والجنائي، لصالح المتجر به من تعويض (الدوغان، خالد محمد، 2009، ص 20).

#### خامساً: خيار البقاء أو العودة الطوعية

أهابت المواثيق الدولية بالدول إتخاذ مختلف التدابير والتي تختلف عن التشريع العادي والوضع الطبيعي عن التعامل مع المتجر بهم، ومن تلك التدابير، السماح للمتجر بهم بالبقاء على إقليم الدولة، بصفة مؤقتة أو دائمة، بحسب مقتضيات الظروف، والنظام القانوني للدولة (بروتوكول منق وجمع ومعاقبة جريمة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المادة (7)). ونصت بعض الإتفاقيات على عدم جواز طرد المتجر به، خلال فترة التعافي على أدنى حد (إتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر لعام 2005، المادة (13)، الفقرتين (1-2))، أو لحين إستيفاء حقوقهم (القانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر لعام 2012، المادة 30، الفقرة (8)).

أما إذا ما رغب المتجر به العودة إلى بلده، أو البلد الذي يملك حق الإقامة على أرضيه، فيتعين على الدولة المتواجد على أراضيها أن تسهل إجراءات مغادرته، وعلى الدولة التي يروم العودة إليها أن تسهل تلك

العودة، بما فيها إصدار الوثائق اللازمة لذلك في حال عدم إمتلاك أو فقدان المتجر به لتلك الوثائق (اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر لعام 2005، المادة (16)، الفقرة (4)).

### سادساً: مراعاة السن ونوع الجنس

أولت المواثيق الدولية إهتماماً خاصاً بعمر المتجر به وجنسه، حيث يعتبر صغر السن وما يرافقه من قلة الوعي والتبصر والضعف الجسماني من العوامل التي تجعل من المتجر به أكثر ضعفاً وتعرضاً لجريمة الإتجار بالبشر. فالعناية بالأطفال المتجر بهم، من ناحية المعالجة المستقلة عن الكبار على مختلف المستويات، وتوفير الرعاية الصحية والسكن اللائق، والتشديد على تكثيف الجهود للتعرف عليهم والوصول إليهم، وعدم إخضاعهم للمساءلة الجنائية، والبحث عن ذويهم بغية لم شملهم، إلا إذا كانت تلك العودة غير آمنة، أو لا تصب في مصلحة الطفل. كما يخضع المتعاملين مع الأطفال إلى تدريبات خاصة ودقيقة، في المجالات النفسية والقانونية (المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها في ما يتعلق بحقوق الإنسان والإتجار ، 2002، ص 17). وبذات الإتجاه، تأخذ في الحسبان إيلاء الرعاية والمعاملة الخاصة بالنساء، كونها الهدف الرئيس للإستغلال في جريمة الإتجار لغرض الدعارة أو الإستغلال الجنسي، ولما تكون عليه من قدرة جسمانية أو غير ذلك، ما يميزها عن الرجال. الأمر الذي يجعلها أكثر تعرضاً لهذه الجريمة، وكذلك الرعاية الخاصة لهن في المراحل التي تلي الوصول إليهن وكذلك في مرحلة الإستشفاء أو التعافي وإعادة الإدماج.

### الفرع الثاني: التدابير غير المباشرة

بذلت الكثير من المساعي والجهود من قبل المجتمع الدولي، دول ومنظمات وهيئات، في سبيل التصدي لجريمة الإتجار بالبشر، وعلى إختلاف تلك الخطى وتنوعها ودرجة تأثيرها على واقع هذه الجريمة، فهي في نهاية المطاف تصب بإتجاه الوقاية من شرورها أو الحد منها قدر الممكن، ومحاولة إصلاح وتخفيف الآثار الناجمة عنها. وتتوزع تلك الجهود بين:

### أولاً: التعاون الدولي

يشكل التنسيق بين الدول وتبادل المعلومات الضرورية أحد التدابير الفعالة التي تصب في إطار حماية المتجر بهم وتقديم المساعدة اللازمة. ففي مرحلة العودة إلى الوطن الأصلي للمتجر به، ينبغي أن تبذل الدول (دول المنشأ والعبور والمقصد) ما بوسعها لتسهيل عودة المتجر بهم إلى أوطانهم، والعمل على ذلك دون تأخير. حيث يشكل التعاون الإتفاقي بين الدول، الأساس لإيجاد جبهة مشتركة تصب في إتجاه حماية المتجر بهم، وخاصة النساء والأطفال، وإعادة تأهيلهم لتسهيل عودتهم إلى الحياة الطبيعية والإدماج في المجتمع من جديد. وضرورة أن تكون إتفاقيات التعاون بين الدول في هذا المجال تحت سقف القانون الدولي ومتوافقة مع الإتفاقيات ذات الصلة.

كما يمتد التعاون بين الدول من أجل تحقيق الأهداف المنشودة إلى اعتماد برامج وإتفاقيات، ترمي إلى إيجاد الحلول والمعالجات للأوضاع والمشاكل التي أدت إلى أن يكون المتجر بهم مستضعفين وعرضة للإيقاع بهم من قبل الشبكات الإجرامية، وتأتي على رأس تلك الأولويات للمعالجة، محاربة التلخف وأسبابه، ومكافحة الفقر، وإيجاد الحلول المستدامة لمشكلة إنعدام تكافؤ الفرص. فالدفع بإتجاه تعزيز الفرص الإقتصادية يمثل تدبير وأداة فعالة لردع جريمة الإتجار.

كذلك يأتي دور التعاون الدولي من خلال الملاحقة القضائية للمجرمين، على إختلاف مديات وأشكال الإختصاص القضائي. فقد تعمد الدول إلى سن تشريعات تعتبر أن أطراف جريمة الإتجار بالبشر، من ضحايا أو مجرمين، والذين يحملون جنسية البلد، تجعل لها ولاية قضائية على الجريمة، وإن كان مسرح أحداثها في إقليم دولة أخرى. وهنا ينشط دور التفاعل والتنسيق بين الدول، ومن خلال الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية، لتسليم المجرمين. سواء تم إبرامها بهذا الخصوص، أو إضافة هذا الجريمة لبند إتفاقيات تسليم مبرمة سابقاً. ما يعزز دور مكافحة جريمة الإتجار بالبشر وحماية ضحاياها.

### ثانياً: المنظمات الدولية

تلعب المنظمات والأجهزة الدولية، بحسب طبيعة عملها دورا مميزا في دعم ومساعدة وحماية المتجر بهم. فقد ساهمت منظمة الهجرة الدولية ومنظمة اليونسيف بمساعدة آلاف الأطفال المنخرطين في نزاعات مسلحة في العديد من الدول، عن طريق تأمين عودتهم إلى الأهل وإعادة إدماجهم في المجتمع، بالعودة إلى المدارس والإنخراط بالدورات التدريبية لبناء القدرات، وورش العمل ذات الطابع الإبداعي، والتدريبات الرياضية، ما يساعد على التعافي نفسيا ومعنويا وإنماء الوعي والإدراك (البهجي، إيناس، 2010، ص491).

كما قامت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) بالعديد من عمليات التحقيق في الدول الأفريقية، والتي أسفرت عن إنقاذ مئات الأطفال من وحول جريمة الإتجار، وإقامة دورات تدريبية لرجال إنفاذ القانون في الحدود والمطارات وغيرها (النشرة الإعلامية الصادرة عن منظمة الأنتربول بتاريخ 15 أيار 2011). كذلك ساهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتأسيس البرنامج العالمي لمكافحة الإتجار في الأفراد التابع للأمم المتحدة في آذار 1992، بهدف رفع قدرات الحكومات في مواجهة جرائم الإتجار بالأفراد وتهريب المهاجرين، مع تعيين التدابير الفعالة للتعامل مع الجريمة جنائيا (حورجي، هاني فتحي، 2011، ص7). وكانت منظمة العمل الدولية أول من إعتد إتفاقية السخرة لعام 1930، والتي تعد محاولة للقضاء على السخرة نهائيا، وتوجتها بإتفاقية تحريم السخرة لعام 1957. كما أصدرت إعلانا بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل، والذي إعتد من قبل مؤتمر العمل الدولي للدورة 76 لعام 1998، حيث نص على مبدأ القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي (الشناوي، محمد، 2014، ص424).

### ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية

يتطلب النهج الشامل لمكافحة جريمة الإتجار وحماية ضحاياها، تفعيل نشاط هيئات المجتمع المدني، والتي تمتلك من الإمكانيات ما يساعد بإتجاه التصدي للأفعال الجرمية للإتجار. حيث تمارس دورا فعالا في توعية الجمهور عن حالات وأشكال ومخاطر الإتجار بالبشر، فلها تأثير بالغ في الرأي العام، حيث أطلقت منظمة غير حكومية صربية حملة شملت إعلانات تلفزيونية وأغاني شعبية وملصقات ولوحات إعلانية ووزعت كراسات صغيرة على الناس في مناطق يكثر بها الإتجار لمساعدة من يلتمس العون (مكافحة الإتجار بالأشخاص، ص 109). كذلك دورها الناشط في التأثير على السياسات العامة الوطنية والدولية، وإتمام المهمة بالمراقبة والضغط على أصحاب القرار بإتخاذ خطوات فعالة تجاه هذه القضية البالغة الأهمية. كما لا يستهان بالدور الذي تسهم به في مجال جمع وتحليل البيانات، كذلك القيام فرادى أو تشاركياً مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في أدوار متنوعة، أهمها مساعدة المتجر بهم عن طريق الدعم الطبي والنفسي والقانوني الذي تستطيع تقديمه لهم.



ونظرا للمكانة المتميزة التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني داخل الدولة وخارجها، هناك الكثير من الأدوار التي تستطيع من خلالها تقديم العون للمتجر بهم، كالمساهمة بعودتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية (اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر لعام 2005، المادة (16)، الفقرة (6))، أو في البلد الذي أختاروا البقاء فيه. الأمر الذي يتطلب من الدول التعاون مع تلك المنظمات وتسهيل مهمتهم (بروتوكول منق وقمع ومعاقبة جريمة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المادة (6)، المادة (9)، الفقرة (3)). حيث أقامت في كمبوديا منظمة للعمل من أجل المستضعفات (مكافحة الإتجار بالأشخاص، ص 108).

### الخاتمة

توصل الباحث من خلال دراسة مضامين موضوع البحث إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات، وتركزت حول:

### الإستنتاجات:

- 1- يمثل الإتجار بالبشر أشد الأخطار التي تحيق بالأمن الوطني للدول، بما يحمله من تهديد لمجتمعاتها الوطنية، إضافة إلى الإخلال بأمن الإنسان عالمياً، فهو يستهدف الكرامة والحقوق للفئات الضعيفة أو المستضعفة، وغالبا ما تكون من النساء والأطفال.
- 2- تصل التأثيرات الخطيرة لجريمة الإتجار إلى حد تعريض حياة المتجر بهم للفقدان، إضافة للتأثير السلبي على الإقتصاد والذي يطال مجتمعات الدول والأفراد، ناهيك عن التأثير الإجتماعي والمتمثل بتمزيق النسيج المجتمعي.
- 3- إقتصرت الحماية القانونية للمتجر بهم وفق بروتوكول باليرمو على الجرائم العابرة للحدود الوطنية، في حين أن إقليم الدولة الواحدة قد يشهد الكثير من الممارسات الجرمية، والتي تصل أعداد الضحايا فيها إلى الآلاف من البشر.
- 4- تركيز الإهتمام الدولي على جريمة الإتجار من ناحية مرتكبيها من الجماعات الإجرامية ذات التنظيم الهيكلي الممتد عبر الدول، في حين هناك الكثير من جرائم الإتجار بالبشر لا ترتكب إلا من قبل شخص أو أكثر ومن دون أن تقتربن بإحترافية التنظيم.
- 5- غالبا ما تتسبب النزاعات المسلحة والحروب الأهلية بأحداث ووقائع مهيبة ومسببة لجريمة الإتجار بالبشر، قد تكون من ضمن حلقاتها ونتائجها المباشرة، كما حدث بسبب الأزيديات (نساء من الأقلية الأزيدية في العراق) أبان سقوط أجزاء من العراق بيد تنظيم داعش الإرهابي. وقد تفضي الحروب إلى تبعات إقتصادية وإجتماعية تكون بنتيجتها طبقات متضررة نتيجة الفقر وفقدان المعيل، ما تكون أداة طيعة بيد شبكات الإجرام.

### التوصيات:

- 1- إلزام الدول بالإمتناع عن مسائلة المتجر بهم عن الأفعال غير المشروعة التي ارتكبوها أثناء فترة الإتجار، وكانت مرتبطة بوضعهم كضحايا لتلك الجريمة. ويترتب على ذلك، عدم إعتقالهم أو توجيه التهم

إليهم أو مقاضاتهم، نتيجة قيامهم بتلك الأعمال، وتفعيل جانب التعويض المستحق للمتجر به، حيث يشكل ركنا هاما في مرحلة التعافي وإعادة الإدماج.

2- ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي الأمني والقضائي، دولاً ومنظمات، فقد أضحت هذا التعاون العتبة الأساس لبلوغ سياسات مكافحة الإتجار بالبشر غاياتها، وإنشاء وحدة رصد وأحصاء مركزية مرتبطة بهيئات فرعية، لمعرفة البؤر الساخنة للجريمة، من حيث الأماكن التي تعتبر الخزان البشري للضحايا، وأماكن الطلب التي يتم فيها الإستغلال.

3- مكافحة الأسباب والظروف التي هيأت البيئة المناسبة للممارسات الجرمية من إضعاف وتهميش لشرائح من البشر، ما جعلهم عرضة للإتجار. فهذه الأفعال الإجرامية لم تكن لتبلغ هذا الحد من الإستغلال لو لم يكن هناك من عوامل مجتمعية مساعدة، حيث تقع مسؤولية معالجة تلك الأوضاع على السلطات المسؤولة في الدول بشكل أساس، ناهيك عن الدور الهام للمجتمع الدولي، دولاً ومؤسسات، من جهة تقديم المساعدة والعون للدول بإتجاه محاربة هذه الجريمة.

4- إعداد الأجهزة والكوادر والآليات الخاصة بالتعامل مع هذه الجريمة من جهة الضحية والمجرم والظروف والمسببات، وخاصة كيفية الكشف عن الصور والأشكال المتنوعة للجريمة، وكيفية الوصول لضحاياها والتعامل معهم بطريقة تنسجم مع أوضاعهم الصعبة، وتعيد لهم الثقة والأمن والأمل بالمجتمع أفراداً ومؤسسات.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

- 1- أبو الوفاء، أحمد، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 م.
- 2- الحربي، خالد بن سليم، ضحايا التهريب البشري من الأطفال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2011 م.
- 3- الشناوي، محمد، إستراتيجية مكافحة جرائم الإتجار في البشر، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014 م.
- 4- الشخلي، عبد القادر، جرائم الإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقوانين العربية والقانون الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009 م.
- 5- بن سميدع، غازي أحمد مبارك، المواجهة الجنائية للإتجار بالبشر دراسة مقارنة في القانون الإماراتي والمصري والفرنسي، 2019 م.
- 6- سلمان، زهراء ثامر، المتاجرة بالأشخاص، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012 م.
- 7- علوان، محمد يوسف و الموسى، محمد خليل، القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 م.

## ثانياً:المجلات والدوريات والندوات

- 1- البهجي، إيناس، ورقة عمل حول الإتجار بالبشر، ندوة الإتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، 20 حزيران 2010 م.
- 2- الدوغان، خالد محمد، الإتجار بالبشر وموقف الشريعة الإسلامية منه، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2009 م.
- 3- السيد، عرفة محمد، تجريم الإتجار بالأطفال في القوانين والإتفاقيات الدولية، ندوة علمية للفترة من 15-17 آذار 2004 م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004 م.
- 4- حاج أمجد، قاسم عمر و حلابي، عبد القادر، الجريمة المنظمة في التشريعات الوضعية والتشريع الإسلامي: جريمة الإتجار بالبشر أنموذجاً، مجلة آفاق عربية، مجلد 14، عدد 1، السنة 2022 م.
- 5- حورجي، هاني فتحي، دور النيابة العامة المصرية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار في الأفراد، ورقة عمل مقدمة للدورة التدريبية الرابعة عشر لمنع الإتجار بالأطفال لضبط أمن الموانئ بالتعاون مع وزارة الداخلية، القاهرة، 25 نيسان 2011 م.

## ثالثاً: الإتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات والمؤتمرات

- 1- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 م.
- 2- إتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الإتجار بالبشر لعام 2005 م.
- 3- إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة إستعمال السلطة. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 40/34 بتاريخ 1986/11/29 م
- 4- الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وإستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام 1989 م
- 5- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواد (3-4-5-23).العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- 6- الفريق العامل المعني بالإتجار بالأشخاص، عدم معاقبة ضحايا الإتجار بالأشخاص وعدم مقاضاتهم: نهج إدارية وقضائية بشأن الجرائم المرتكبة في سياق هذا الإتجار. الوثيقة CTOC/cop/WG.4/2010/4.
- 7- القانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر لعام 2012، والصادر عن جامعة الدول العربية.
- 8- القانون النموذجي لمكافحة الإتجار بالبشر الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2010 م.
- 9- القرار الإطارى الصادر عن مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن وضعية الضحايا أثناء الإجراءات الجنائية ذو الرقم 2001/220/JHA بتاريخ 15 آذار 2001 م.

- 10- المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها في ما يتعلق بحقوق الإنسان والإتجار، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقدم إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2002 م.
- 11- النشرة الإعلامية الصادرة عن منظمة الأنتربول بتاريخ 15 أيار 2011 م.
- 12- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، باليرمو، 2000 م.
- 13- تقرير المقرر الخاص المعني بالإتجار بالبشر. الوثيقة رقم A/64/290.
- 14- تقرير المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، مقدم إلى الجمعية العامة وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان للفترة من 1 تشرين أول 2008 ولغاية 30 أيلول 2009 م.
- 15- دليل بشأن مكافحة الإتجار بالبشر موجه إلى ممارسي العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2010 م.
- 16- مكافحة الإتجار بالأشخاص: كتيب إرشادي للبرلمانيين، الإتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- 17- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، الوثيقة (A) 89373-07.V.
- 18- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الدوحة، 2015 م، وثيقة رقم A/CONF.222/11.

#### رابعاً: القوانين واللوائح

- 1- القانون الخاص بتهريب المهاجرين غير المشروع والإتجار بالأشخاص رقم 137/03 لعام 2003.
- 2- اللائحة التنظيمية 2001/14 بشأن حظر الإتجار بالأشخاص في كوسوفو لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.
- 3- قانون الأرجنتين رقم 26.364 المعنون " منع وتجريم الإتجار بالأشخاص وتقديم المساعدة إلى ضحايا الإتجار لعام 2008 م".
- 4- قانون الولايات المتحدة الخاص بحماية ضحايا الإتجار والعنف، والصادر عام 2000 م.
- 5- قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012م النافذ لجمهورية العراق.
- 6- قانون مكافحة الإتجار (RA NO. 9208) لعام 2003 في الفلبين.

استراتيجية معاوية بن أبي سفيان في الوصول إلى السلطة من خلال كتاب الفتوح لأبن اعثم الكوفي(ت 320هـ) (المصاهرة وكسب الود انموذجاً)

د. صادق سعيدان

جامعة الاديان والمذاهب / كلية التاريخ/ قم /  
ايران

s.saeidian@urd.ac.ir

آ.م. محمد جاسم علوان الكصيرات

مديرية تربية بابل / العراق

[mohamdjas4@gmail.com](mailto:mohamdjas4@gmail.com)

009647719396654

### المخلص

تتبع هذه الدراسة التاريخ السياسي لمعاوية بن أبي سفيان من خلال كتاب الفتوحات، وفي الوقت نفسه شكلت فكرة أكثر شمولاً عن تاريخ معاوية بن أبي سفيان من خلال هذا الكتاب الذي جذب انتباه كافة المذاهب الإسلامية لموضوعيته وتوازنه، وهو ما نادراً ما نجده في مؤرخ آخر من القرن الرابع الهجري لا يزال يحظى بتقدير الأوساط التاريخية، وتشكل مادته التاريخية حبراً طيباً بين مجموعة واسعة من المؤرخين على اختلاف انتماءاتهم. وكان الغرض من هذه الدراسة تسلط الضوء على رؤية ابن اعثم الكوفي لأهم أحداث الخلافة الراشدة لقد لعب معاوية بن أبي سفيان دوراً كبيراً في الوصول إلى السلطة، وخاصة في عهد عثمان بن عفان، الذي شكل نقطة تحول خطيرة في التاريخ الإسلامي. ومن أجل تحقيق أهدافه، استخدم معاوية بن أبي سفيان عدداً من التكتيكات، مثل الزواج وكسب ود الرجال للوصول إلى السلطة، وكانت نتيجة جهوده تبلور الحكم الوراثي والابتعاد عن مؤسسة الخلافة الراشدة، التي قامت على نظرية الشورى في الحكم.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية - معاوية بن ابي سفيان - المصاهرة - كسب الود - الاثر السياسي.

**Muawiyah bin Abi Sufyan's strategy to reach power through the book Al-Futooh by Ibn A'tham Al-Kufi (d. 320 AH) (marriage and gaining friendship as a model )**

**By Mohammed Jassim Alwan**

**Babylon Education Directorate**

**D. Sadegh.Saeedian**

**University of Religions and Sects/ Faculty of History/ Qom / Iran**

**Abstract**

In an attempt to fill the gaps in other modern sources, this study traced the political history of Muawiyah ibn Abi Sufyan through the book Al-Futuh, and at the same time formed a more comprehensive idea about the history of Mughawiyah ibn Abi Sufyan through this book, which attracted the attention of all Islamic sects for its objectivity and balance, which is rarely found in another historian from the fourth century AH that is still appreciated by historical circles, and its historical material constitutes good ink among a wide range of historians of different affiliations. The purpose of this study was to shed light on Ibn A'tham Al-Kufi's vision of the most important events of the Rashidun Caliphate. Muawiyah ibn Abi Sufyan played a major role in reaching power, especially during the reign of Uthman ibn Affan, which constituted a dangerous turning point in Islamic history. To achieve his goals, Muawiyah ibn Abi Sufyan used several tactics, such as marriage and winning the favour of men to reach power, and the result of his efforts was the crystallization of hereditary rule and a move away from the institution of the Rashidun Caliphate, which was based on the theory of Shura in governance.

**Keywords:** Strategy - Muawiyah bin Abi Sufyan - Marriage - Winning friendship - Political impact.

## المقدمة

كان معاوية بن أبي سفيان على النقيض من غيره من الولاة الأمويين الذين أشرفوا على بلاد الشام، اذ برز برباطة جأشه وذكائه ومكره، وقد أنشأ قوة عسكرية ضاربة من أجل تعزيز موقفه السياسي، لأنه على عكس غيره من الولاة لم يستسلم مباشرة لإرادة الخلافة. وعندما عُيّن عثمان بن عفان خليفة للمسلمين، انكشفت طموحاته أمام معاوية، القائد الشامي، الذي منحه حرية الحركة كدرع لأعماله، وبالإضافة إلى امتلاكه للتضاريس المناسبة والموقع العسكري المتطور للغاية، أتقن معاوية أيضاً فن التحالف القبلي من خلال الزواج من بني كلب، إحدى أعظم العشائر اليمنية في بلاد الشام، وكسب ود الرجال وبلوغ النفوذ.

## • اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في صيغة السؤال التالي: ما استراتيجيات معاوية بن أبي سفيان في الوصول إلى السلطة؟ وتتفرع من السؤال الرئيسي اسئلة فرعية منها: ما اثر استراتيجيات المصاهرة في الوصول الى السلطة؟ ما اثر استراتيجيات كسب الود في الوصول الى السلطة؟

## • فرضية البحث

بعد ان شخصنا مشكلة البحث طرحنا الاجابة من خلال الفرضية التالية: استطاع معاوية بن ابي سفيان من استخدام استراتيجيات المصاهرة مع القبائل العربية الكبيرة التي تتمتع بمكانة وتأثير اجتماعي وسياسي كبيرة في صنع فرصة الوصول الى السلطة فضلا عن استخدام استراتيجيات كسب ود الرجال من دهاة العرب التي مكنته من الوصول الى السلطة.

## • اهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها عالجت أغلب القضايا التي واجهت معاوية بن ابي سفيان في الوصول الى السلطة لتكون شمولية عن هذه الفترة من خلال الوقوف على استراتيجيات ووسائل الامويين في التمهيد للسلطة.

## • منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي والاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يروم فيه الباحث معالجة مقاصد البحث واشكاليته.

## • اهداف البحث

يهدف البحث الى:

- 1- ابراز دور ابن اعثم في استيعاب استراتيجيات معاوية بن ابي سفيان في الوصول الى السلطة
- 2- الوقوف على استراتيجيات معاوية بن ابي سفيان في الوصول الى السلطة
- 3- كشف الاثر السياسي الناتج عن استراتيجيات معاوية بن ابي سفيان.

## • هيكلية البحث

تتطلب طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث: المبحث الاول : مرحلة التمهيد للسلطة ،المبحث الثاني : استراتيجية المصاهرة في الوصول الى السلطة . المبحث الثالث: استراتيجية كسب الود في الوصول الى السلطة .

**المبحث الاول : مرحلة التمهيد للسلطة**

لقد شهدت قيادة الدولة الإسلامية تغيراً كبيراً بعد استشهاد علي بن أبي طالب (عليه السلام) أمير المؤمنين، إذ استطاع معاوية أن يستولي على عرش تلك الدولة بعد أن عقد صلحاً مع الإمام الحسن بن علي (عليه السلام) مستخدماً الحيلة والمكر السياسي.

وروي عن الإمام الحسين (ع) انه قال: ((أصبح رسول الله (ص) يوماً حاسراً حزيناً ، فقيل له: مالك يا رسول الله؟ فقال: أني رأيت الليلة صبيان بني أمية يرقون على منبري هذا ، فقلت: يا ربي! معي ؟ فقال: لا ، ولكن بعدك)) (المجلسي ، 1983م ، ج31، ص526). وأشار أحد المؤرخين لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى رؤيا، بل رأى رؤيا بعينيه، فوفقاً لرؤياه أو ما شاهده ليلة الإسراء والمعراج فإن الأمويين كانوا يقفزون على منبره، مما أصابه بالاكتئاب. (ابن كرامة ، 2000م، ص101 )

لقد اشار ابن اعثم أن عهد أبي بكر الصديق (11-13هـ/632-634م) كان بمثابة بداية صعود الأمويين إلى السلطة داخل الدولة الإسلامية. وكان تعيين يزيد بن أبي سفيان والياً على دمشق رمزاً لهذه المرحلة. ثم أوكل إليه الخليفة أبو بكر الصديق مهمة قيادة القوات والسير معها لمعركة الرومان في أنطاكية في ذلك الوقت. (ابن أعثم ، 1991م، ج1، ص85 ) ، وحتى وفاة أبي بكر وتولي عمر بن الخطاب الخلافة الراشدة (13-23هـ/634-644م)، ظل يزيد في السلطة في دمشق. واحتفظ يزيد بن أبي سفيان، الذي كان مسؤولاً عن محاربة الروم وعمل والياً على دمشق، بسلطانه. ومع ذلك، كتب يزيد إلى عمر بن الخطاب ليخبره بمرضه ويطلب منه تعيين فرد مناسب لقيادة جيشه وولايته بعد أن مرض بالمرض الذي أدى في النهاية إلى وفاته. وتقول نسخة من هذه الرسالة، التي قدمها ابن أعثم: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، بعد تقديم حقوق أمير المؤمنين ، ليعلم بأن يزيد بن أبي سفيان يكتب هذه الرسالة ولا يظن انه سيكتب رسالة بعدها لانه مريض جداً ، جزاك الله عنا خيراً وجمعنا بك في جنات النعيم ، وقد أشرفت على نهايتي فليعين أمير المؤمنين شخصاً صالحاً لقيادة الجيش وإدارة البلاد ، والسلام عليك)). (ابن أعثم ، 1991م، ج1، ص263 )

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الرسالة لم يرد ذكرها في أي من المصادر الأخرى، مما يدل على أن ابن أعثم هو الوحيد الذي روى هذه الرسالة منها، وخاصة تلك التي كتبت في ذلك الوقت. وبعد وفاة يزيد انتشر الوباء في بلاد الشام سنة 18هـ (639م)، وبدأ في منطقة عمواس في فلسطين، وهي قريبة من القدس. وبدأ الطاعون هناك في عهد عمر بن الخطاب. (ياقوت ، 1993م، ج4، ص157-158). عين الخليفة عمر بن الخطاب أخوه مكانه ، فذكر ابن أعثم وبعد أن علم الخليفة عمر بن الخطاب بمرور يزيد على الرسول، دعا والده أبا سفيان صخر بن حرب، وشرح له الموقف، فحزن والده، وسأل الخليفة: ما رأيك في الرجل الذي تنوي إرساله إلى الشام؟ فقال عمر: سأرسل إليك ابنك الآخر معاوية. (ابن أعثم ، 1991م، ج1، ص262 )

ولما أخبر عمر بن الخطاب ابن أعثم أنه سيرسل معاوية إلى الشام فرح أبو سفيان ودعا لأمير المؤمنين وقال: لقد وصلت الرحم. ومضى ابن أعثم في مناقشة هذه المسألة وتوضيح وجهة نظر أبي سفيان. وبعد ذلك رجع أبو سفيان إلى منزله وأخبر زوجته هند أن يزيد قد مات، فبكت ولطمت وجهها وقالت: ليت عتبة



ومعاوية ماتا بدل يزيد. فقال لها أبو سفيان: لا تحزني، إنا لله وإنا إليه راجعون. أما ابنك الآخر معاوية فقد كرمه أمير المؤمنين بالولاية. (ابن أعمم ، 1991م ، ج1، ص262 ):

ولأن أبا سفيان وزوجته هند بنت عتبة بن ربيعة وقع في السرور في قلوبهم بعد أن أخبرهما عمر بن الخطاب أنه سيرسل أخاه مكانه، فإننا نستطيع أن نستنتج من رواية ابن أعمم أن مسألة الملك وتأمين ولاية الشام كانت أهم بالنسبة لهما من ابنهما يزيد. كما أن نص ابن أعمم يوضح بشكل واضح أن معاوية عندما سمي والياً على الشام كان والياً وليس أميراً لأن دوره كان يقتصر على الإشراف على ولاية الشام. أما لو كان أميراً لكان له سلطان أكبر من الوالي وكان قادراً على حكم مدن عديدة.

واشكالية البحث تتجدد هنا في السؤال التالي: ما اثر ولاية معاوية على الشام في ايجاد دولة الامويين؟ ويبدو واضحاً لولا جهود معاوية لما قامت تلك الدولة ، وذلك لانه من خلال مدة ولايته على الشام بنى جيشاً منظماً يدين له شخصياً بالطاعة العمياء(ابن الأثير ، (د.ت)، ج 4، ص386) .

وقد اشار الامام علي (ع) الى مستوى تنظيم جيش بلاد الشام وتلك الطاعة العمياء عندما خاطب قومه من اخل الكوفة بقوله: " وددت والله أن لي بكل عشرة منكم رجلا من أهل الشام " (البلاذري، 1996م ، ج 3، ص 198). وايضاً اشار الى المفارقة في مستوى الطاعة بين جيش الشام وجيش العراق بقوله (ع) من كلام له في أصحابه -: "أيها القوم الشاهدة أبدانهم، الغائبة عنهم عقولهم، المختلفة أهواؤهم، المبتلى بهم أمراؤهم. صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه (الطبرسي، 1966م ، ج1، ص411) .

وقد اظهر معاوية بن ابي سفيان الهيبة والسلطان من خلال الخروج بالموكب الكبيرة ليرهب الناس ويظهر سلطانه عليهم وقد رفض الخليفة عمر بن الخطاب موكب معاوية حتى قال في حقه هذا كسرى العرب (البلاذري، 1996م ، ج 5، ص 147).

حيث ذهب الخليفة بنفسه الى الشام فرأى معاوية في موكب كبير فقال عمر : يا معاوية انت صاحب هذا الموكب الكبير مع ما بلغني من وقوف ذوي الحاجات ببابك قال : نعم يا امير المؤمنين وقال ولم ذلك ؟ قال لأننا في بلد لا نمتنع فيها من جواسيس العدو ولا بد لهم ما يرهبهم من هيبة السلطان( ابن الأثير ، (د.ت)، ج 5، ص 201 ) فقال عمر اكسروي يا معاوية فكان يرى حقيقة انقلاب الخلافة الى ملك( ابن خلدون، تاريخ بن خلدون، ج 1، ص 254 )

وعندما تسلم عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية منصب الخلافة الراشدة سنة (23-35هـ/644-655م) (المسعودي، 1984، ج 2، ص 331 ) فقد ظهر التسلسل الأموي والفتن والاختلافات من ذلك التاريخ ، وهذا ما أكده ابن أعمم عندما كان مسترسلاً بالحديث عن اختلاف المسلمين بعد مقتل الخليفة عمر بن الخطاب سنة (23هـ/644م) (ابن أعمم ، 1991م ، ج 2، ص 335) .

الأمر الجدير بالذكر ان ابن أعمم أهمل ذكر موقف أبي سفيان من خلافة عثمان ، في حين ذكرت باقي المصادر ذلك ، فذكر المسعودي لما بويع عثمان بالخلافة ، دخل عليه أبو سفيان قال له وممن كانوا جالسين عنده: ((أفيكم أحد من غيركم؟ قالوا: لا ، قال – أبو سفيان – يا بني أمية ، تلقفوها تلقف الكرة ، فو الذي يحلف به أبو سفيان ما زلت أرجوها لكم ولتصيرن إلي صبيانكم وراثه ، فانتزها عثمان...)). (المسعودي، 1984 ، ج 2، ص 342-343). ويبدو ان فترة خلافة عثمان فتحت الباب امام الامويين في تسلم زمام الحكم

## المبحث الثاني : استراتيجية المصاهرة في الوصول الى السلطة

كانت المصاهرة تمثل احد منافذ السياسة التي يتم من خلالها فتح باب العلاقات مع القبائل الاخرى وكانت استراتيجية معاوية في المصاهرة قائمة على طابع سياسي أكثر مما هو اجتماعي. (طقوش ، 2010 ، ص17).

تزوج معاوية بن ابي سفيان ميسون بنت بحدل بن أنيف من بني حارثة بن جناب الكلبي ، وكانت فاتنة الجمال، بدوية، فثقلت عليها الغربية عن قومها لما تزوجت بمعاوية في الشام ، وكانت شاعرة لها الأبيات التي منها : ((ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشوف)) فلما سمعها تقول هذه الأبيات طلقها وأعادها إلى أهلها وكانت حاملاً بيزيد ، وقيل: أخذته معها رضيعاً ، (الدميري ، 2003م ، ج2، ص453). ولم يذكر ابن أعمم شيئاً عن زواج معاوية من ميسون بنت بحدل الكلابية، والسبب في ذلك أنه ركز، كما يتضح من عنوان كتابه، على مناقشة الأدوار السياسية والفتوحات الإسلامية للخلافة الراشدة والأمويين والعباسيين، دون الخوض في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من جوانب هذه الفترات. وقد اختلف المؤرخون في اسم أبي ميسون، وذكر انه بحدل بن أنيف (البلاذري ، 1996م ، ج5، ص148) (اليعقوبي ، تاريخ ، ج2، ص241) (الطبري ، 1983م ، ج4، ص243) (ابن حجر ، د.ت.) ، ص453) ومع ذلك، ذكر آخرون باسم (بجدل بن انيف) (ابن عساکر ، 1996م ، ج65، ص394) (ابن صلاح البحراني ، إلزام النواصب ، ص169) (المجلسي ، 1983م ، ج44، ص309).

في حين ذكرت المصادر ان معاوية ولي الشام من قبل الخليفة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، فأثناء بحدل بن انيف الكلبي بابن أخ له قد قتل أخاه وكان ابنا أخيه هذان خطبا ميسون بنت بحدل (البلاذري ، 1996م ، ج5، ص148) ( فزوج المقتول حتى دخل عليه اخوه بصخرة ففلق بها رأسه ، فلما أتى معاوية قال له: إن شئت قتلتك لك ، وان شئت فالدية ، فقبل الدية ، ثم ان معاوية وجه بعد ذلك رسوله إلى بهدل بن حسان بن عدي بن جبلة بن سلامة الكلبي ، كان رئيس قومه في زمن معاوية. ليخطب له ابنته ، فغلط ذلك الرسول فمضى إلى بحدل بن انيف فخطب ابنته فزوجه ميسون. (ابن الأثير ، د.ت.) ، ج2، ص162)

أما ابن قتيبة، فذكر اسم ميسون بنت بحدل لما كان مسترسلاً بالحديث عن أبناء معاوية إلى ان قال : ويزيد بن معاوية وأمه ميسون بنت بحدل (ابن قتيبة، 1969م ، ص350) ، في حين ذكر الطبري ذلك عندما كان مسترسلاً بالحديث عن نساء معاوية إلى ان قال: ومن نساء ميسون بنت بحدل بن انيف (الطبري ، 1983م ، ج4، ص242)، أما اليعقوبي فأشار إلى ذلك عند حديثه عن ملك يزيد بن معاوية ، إلى ان قال: وملك يزيد بن معاوية وأمه ميسون بنت بحدل (اليعقوبي ، د.ت.) ، ج241/2)، وذكر ابن حجر في حديثه عن وفاة يزيد بن معاوية : وكان يزيد شجاعاً جواداً وأمه ميسون بنت بحدل. (ابن حجر ، د.ت. ، ص453).

كانت القبائل القيسية واليمانية من القبائل القبلية الأساسية التي شكلت الثقافة الشامية. وكانت القبائل العدنانية الشمالية تمثل الأولى، بينما كانت القبائل القحطانية الجنوبية تمثل الثانية. وبسبب المناخ السياسي في تلك الفترة، تطورت هاتان العشائر إلى حزبين سياسيين أثرا بشكل كبير على الحركات السياسية للدولة الأموية. وسعى معاوية إلى خلق روابط اجتماعية كانت سياسية أكثر منها اجتماعية. وبسبب الظروف السياسية، اضطر إلى عقد تحالف مع القبائل اليمانية، أقوى العشائر العربية، مما ساعده على الصعود إلى السلطة. وكانت هذه القبائل بمثابة حجر الزاوية في حكمه. وقد عزز زواجه من ميسون الكلابية هذه الرابطة. ولم يكن معاوية القيسي يشعر بالقلق إزاء أي عشيرة. (طقوش ، 2010 ، ص17).

ويبدو زواج معاوية بن أبي سفيان من ميسون بنت بحدل زعيم الكلبيين اليمانيين زواجا ذا طابع سياسي ، أي أشبه بالحلف السياسي ان صح التعبير ، فكان له اثر كبير في سياسة الدولة الأموية في تثبيت ملك معاوية ومن ثم ابنه يزيد فيما بعد ، كما كان لهذا الزواج أثره الفعال حيث أصبحت القبائل اليمانية صاحبة الكلمة العليا واليد الطولى في بلاد الشام وقتذاك.

فذكر عدد من المؤرخين: ان مسكين الدارمي من بني تميم شاعر عراقي قدم على معاوية فسأله ان يفرض له فأبى عليه ، وكان لا يفرض إلا لليمن ، ولم يزل معاوية كذلك حتى عزت اليمن وكثرت ، وضععت عدنان (أبو الفرج الأصفهاني ، (د.ت)، ج 20، ص 352). (ابن عساكر ، 1996م ، ج 18، ص 53-54 ) (البغدادي ، 1998م ، ج 3، ص 67 )

فكان من ابرز التدابير الاحترازية والامنية التي حصن بها معاوية نفسه وتقوية حكمه والشدة من ازره هو زواجه من ميسون بنت بحدل الكلابية ، أي مصاهرة لقبيلة بني كلب ، فقد نظر سادات القوم والملوك الى التزويج من سادات القبائل الكبيرة نظرة سياسية في الدرجة الاولى وذلك لشد عضدهم ولتثبيت ملكهم ولضبط القبائل ، وبضبطها يستتب الامن وينتصر على الاعداء، ولقد كان لزواج معاوية في الاسلام من قبيلة بني كلب اثر كبير في السياسة الاموية وفي تثبيت ملكه وملك يزيد(جواد، علي ، 2001، ج 1، ص 472)

ولقد شكل زواج معاوية هذا حلفاً سياسياً مع قبيلة بني كلب التي اعتبرت افرادها انهم جميعاً اخواله ولي العهد وبالتالي ينصرون البيت الحاكم(طقوش، 2010م ، ص 17). وكانت الاسباب التي تقف واه اختيار معاوية لقبيلة بني كلب للمصاهرة لانه كان لهم دور كبير في بلاد الشام واقامة طويلة هناك وترابطهم علاقات مع الروم ويمتلكون اراضي واملاك وضياع وكان لاحتكاكهم بالروم في المعارك ومساندتهم لهم في الحروب ان تدبروا فنون القتال والانظمة الحربية وتفوقوا بذلك على القبائل العربية الاخرى فكان لهم الاثر الكبير في ترزيد اركان الدولة حتى اصبحت قبيلة بنب كلب يشكلون غالبية الجيش الاموي(الجبيلي ، 1437هـ، ص 954). وقد استفادة معاوية كثيراً من سياسة المصاهرة مع قبيلة الكلبيين وكسب تأييدهم وهذا ما دعاه للمصاهرة مع ولاته في الاقاليم لتقوية الروابط السياسية والاجتماعية فقد زوج ابنته هند من عبد الله بن كريب(البلاذري، 1996 ، ج 5، ص 6) والي معاوية على البصرة(الذهبي ، 1998م ، ج 4، ص 5). وزوج ابنته صفية من محمد بن زياد بن ابيه (ابن الجوزي، 1992م ، ج 8، ص 343) وزوج ابنته رمله من عباد بن زياد بن ابيه(ابن حزم، 1983م ، ج 1، ص 113) واليه على سجستان(ابن حبيب، 1942 ، ص 58) وزوج ابنه يزيد من ام كلثوم بنت عبد الله بن كريب(الزبيري ، د.ت، ص 129) وقد اعتمد معاوية على اصهاره في ادارته ولاياتهم حيث عهد ولاية فلسطين الى حسان بن مالك الكلابي عم ميسون بنت بحدل زوجة معاوية(الطبري، ج 5، ص 513) وعهد ولاية المدينة ومكة والطائف الى زوج ابنته رمله الصغرى الى عمرو بن سعيد الاشدق(البلاذري ، 1996 ، ج 5، ص 6).وقد حققت الاحداث سداد نظرة معاوية من المصاهرة ، اذ كان لقبيلة بني الكلب اليد الطولى في تأييد خلافة يزيد وفي تثبيت دعائم الحكم الاموي في بلاد الشام ، ثم جرى خلفاء بني امية على خطى مؤسس دولتهم في الاصهار من القبائل القوية لكسب تأييدها ، وكانوا يؤثرون الاصهار، اما الى قبيلة كلب اليمانية واما الى قبيلة قيس المضربية، وهما من اقوى قبائل بلاد الشام(النصر ، 1973، ص 246).

## المبحث الثالث: استراتيجية كسب الود في الوصول الى السلطة .

من اجل ان يركز معاوية بن ابي سفيان حكمه في بلاد الشام حتى يستعد من مواجهة الخليفة المنتخب الامام علي بن ابي طالب (ع) في الحرب فقد حابى الكلبين مما جعل الكلبين خاصة واليمانيين عامة من اكثر القبائل نفوذا في بلاد الشام (دكسن، عبد الامير ( 1973 )، ص 143) فقد اعطى لبني كلب لافى رجل منهم الفى درهم (المنقري ، 1962 ، ص 433) واعتمد معاوية على العصبية اليمنية فجعل منها فرقة خاصة زاد في اعطياتها الى مقدار الضعف وجعلهم جندا مستقلين لا يختلطون بسواهم (سالم ، عبد العزيز، 1970 ، ص 334) وبنى معاوية ثمار جهوده في تنظيم قبائل الشام وضمها الى صفوفه (العدوي، د.ت، ص 57) وبذلك استطاع معاوية من ايجاد نوع من التوازن بين قبائل الشمال العدنانية ( القيسية) فقد وزعهم على اجناد الشام فأصبح لكل قبيلة جند تسكنه وكانت غايته من هذه السياسية هو ابعاد القبائل عن الصراعات (فوزي، 2021)، ص 149) كما استطاع معاوية من جذب عرب الجنوب الذين الفوا طاعة الامراء والحكام ولم يجدوا فارقاً في تحويل ولائهم الى الشخصية الاسلامية الجديدة (العدوي، د.ت، ص 57).

كان المجتمع في بلاد الشام منقسم الى فئتين عصبيتين كبيرتين هما القيسية واليمانية وتمثل القيسية قبائل الشمال العدنانية وتمثل اليمانية قبائل الجنوب القحطانية وقد تحولت هذه العصبيات الى صراعات بمرور الزمن انتجت حزبين سياسيين كان لم اثر كبير في الاتجاهات السياسية في الدولة الاموية (طقوش، 2010، ص 17) وكان هدوء الشام وطاعته لمعاوية نتائج من معرفة معاوية بالرجال الذين يستعين بهم ويوليهم الكور والاجناد وكان معاوية شديد الحرص على استمرار طاعة اهل الشام وشكا الى الخليفة عثمان من ارساله اليه من العراق جماعة من رؤوس المعارضة لولائه في الكوفة (ابن عنية ، جمال الدين ، 1961 ، ص 91) فكتب الى عثمان ان يسيرهم الى حمص ففعل (البلاذري ، 1996 ، ج 5 ، ص 532).

ومما احتاج اليه معاوية بن ابي سفيان في سبيل التغلب لنيل الخلافة هو اصطناع الرجال ، واجتذاب الأحزاب ، فقد استطاع معاوية بن أبي سفيان في اكتساب نصره عمرو بن العاص تولى خدمة البيت الأموي طوال حياته والمغيرة بن شعبة (خليفة بن خياط ، 1993 م ، ص 61، ص 222) أورد ابن أعثم العديد من الروايات التي وضح من خلالها سياسة معاوية في اجتذاب أو كسب عمرو بن العاص إلى جانبه ، فكانت أولى رواياته حول هذا الموضوع بما نصه: ((كتب معاوية إلى عمرو بن العاص وعمرو يومئذ بفلسطين: أما بعد ! فقد كان من أمر عثمان بن عفان ما علمت ، وان علي بن أبي طالب قد اجتمع إليه رافضة [الشيعة] أهل الحجاز وأهل اليمن والبصرة والكوفة ، وقد وجه إلينا رسوله جرير بن عبد الله ولم أجبه إلى هذه الغاية بشيء ، وقد حبست نفسي عليك ، فأقدم على بركة الله وعونه لأشورك واستعين على أمري برأيك)) (ابن اعثم ، 1991 ، ج 2، ص 510).

ذكر ابن أعثم أن عمرو بن العاص لما تلقى كتاب معاوية وقرأه دعا ابنه - أحدهما عبد الله والآخر محمد - وسألهما عما فيه، فقالا له: أما أنا فأقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم رحل عن الدنيا وهو راض عنك، وكذلك الخليفان اللذان من بعده أبو بكر وعمر، وأما عثمان فقد قتل وأنت بعيد عنه، وقد يسر الله عليك أمرك، فامكث في بيتك، فإنك لا ترجو أن تكون خليفة، فقال له ابنه الثاني محمد: إنك في نظري شيخ أهل البيت، وإني لأعلم أنني لا أطيق أن أكون خليفة. أما أنا فأقول لك: أنت شيخ قريش وولي أمرها، فإذا اضطرب هذا الأمر وأنت غائب عنه لصغر سنك وضياع شأنك، فانضم إلى جماعة أهل الشام وكن من أيديهم، واطلب ثأر دم عثمان، فإنك لست بأقل من معاوية"، هكذا قال له ابنه الآخر محمد. وبعد فترة وجيزة من خفض الرأس، قال عمرو بن العاص: أما أنت يا عبد الله فقد نصحت بما هو خير لي في ديني ودنياي، وأما أنت يا محمد فقد نصحت بما هو خير لي في دنياي.)) (ابن اعثم، 1991 ، ج 2، ص 510-511).

ثم انتقل ابن أعثم في جوابه إلى الحديث عن وجود عمرو بن العاص عند معاوية فقال: "وصل عمرو بن العاص إلى معاوية، فلما دخل عليه دنا منه وأقبله، فقال له معاوية: أبا عبد الله! قال عمرو: ما ذاك يا معاوية؟ فقد وردتنا أخبار من هذا المساء لم تبلغ ولم ترد، فأخبره أن محمد بن أبي حذيفة خرق سجن مصر وهرب بأصحابه، وهذا كما تعلمون من آفات الدين لخبر الثاني أن قيصر إمبراطور الروم قد تحرك للاستيلاء على الشام بجيشه وفرسانه. الخبر الثالث أن علي بن أبي طالب تهيأ للرحيل إلى ما أمامنا بعد نزوله إلى الكوفة. أخبرني ماذا عندك إذن! قال عمرو: هذا كله عظيم. (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 512-513). إن محمد بن أبي حذيفة إن أتيت بالخيل فإنك إما أن تقتله أو تفر، وإن فر فإنك لا تضره، وإن طلبت من ملك الروم الهدنة فإنه يرد عليك بالهدايا من أواني الذهب والفضة وغير ذلك، وأما علي بن أبي طالب فوالله لا تخافوه ولا تخالفوه، فهو لم يغتال الخليفة، ولم يفرق شمله، ولم يقطع رحمه، ولم يعص ربه، كما قال معاوية فقال معاوية: ما قد قطع الرحم وفتن الأمة وشق العصا وقتل الخليفة وعصى ربه، انتظر يا معاوية!" قال عمرو. علي هو الشخص الأكثر تميزاً من حيث فضائله؛ تفتقر إلى هجرته، وسوابقه، وصهره، وقرابته، وأقدميته، وشجاعته. لا أحد لديه خبرة قتالية مثله. (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 512-513). أجاب معاوية: أنت على حق يا أبا عبد الله. على الرغم من أنه يتصرف بهذه الطريقة، فإننا سنقاتله على ما لدينا ونحاسبه على دم عثمان بن عفان. ما أغرب هذا الكلام الذي أسمع منك يا معاوية؟" ضحك عمرو من ذلك. قد يجيبك ويجيبني دون أن يذكر عثمان. عندما طلب المساعدة وهو محاصر في المدينة، خذته، وأنت كأنك لا تعرفه. ... فقال معاوية: دع هذا واقسم لي بالولاء. فقال عمرو: لا والله، أخبرني ماذا تعطيني، فأنا لا أعطيك من ديني شيئاً ولا أخذ منك مثله. فقال معاوية: أعطيك أرض مصر. (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 512-513).

وتأسيساً لما سبق تبدو استراتيجية معاوية واضحة في كسب ود وولاء الشخصيات التي تتمتع بالدهاء ولا سيما عمر بن العاص حيث فداه معاوية بمصر لكسب ورده والاستعانة به.

ولما وهب معاوية مصر لعمرو بن العاص لقي مقاومة من داخل الأسرة الأموية نفسها، كما ذكر ابن أعثم، حيث قال: فغضب مروان بن الحكم ثم ذهب إلى معاوية فقال له: لماذا لا أشتري كما يشتري غيري؟ فلم ينبس مروان ببنت شفة حين قال معاوية إما أن أشتري لك الرجال، فسكت مروان. (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 514).

وبعد أن بايع عمرو بن العاص معاوية، بدأ هذا الأخير يعامله معاملة خاصة في كل شيء، بما في ذلك النصيحة والهدايا، مما تسبب في احتجاج عدد من جنود معاوية وطالبوه بمثل الهدايا التي حصلوا عليها، لكن معاوية رفض. وأشار ابن أعثم إلى ذلك عندما قال: "بعد أن بايعه عمرو بن العاص، استيقظ معاوية ووجد رداءه مطويًا على حصيره، فأخذه وتفحصه ووجد فيه أبياتاً من الشعر، فقال: "أرى أن هذا الرداء لك"، ثم دعا عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، فقال: "نعم، هو لي"، فقال له معاوية: "يا ابن أخي، لا تفعل! كان عمرو قائداً". ولا ينبغي أن الحقك به في العطاء، وسأفعل بك جميلاً، فسكت عبد الرحمن بن خالد. (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 514-515).

وبعد أن حصل معاوية على تأييد عمرو بدأ يحدثه عن الروم وعنبيعة الإمام علي (عليه السلام)، وأشار على عمرو بإرسال جيش إلى محمد بن أبي حذيفة لمحاصرته وقتله في مصر بعد أن بايع عمرو معاوية، حسب ابن أعثم. فرد عليه معاوية بإرسال مالك بن هبيرة الكندي، فقاتله وقتله، ثم اقترح عليه أن يرسل هدايا إلى ملك الروم ليعده بشي (ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 517-518). وفيبيعة علي (عليه السلام) استدعى معاوية عمرو فقال: يا أبا عبد الله! أخبرني الآن برأيك في علي بن أبي طالب. فقال عمرو: إنني أرى فيه

خيراً. وقد جاءك علي بن أبي طالب أعظم الناس بهذا جرير البجلي وإن رفض هذا البيعة أمر خطير ومخاطرة كبيرة. إن خصم جرير البجلي هو شرحبيل بن الصمت الكندي هو رأس أهل الشام فابعث إليه من ثقاتك وأعلمهم أن علياً قتل عثمان. ولأن كلمة الرضا شاملة، فليشهد على ذلك من رضي امام شرحبيل بن الصمت ولا ينزع الشهادة شيء إذا تعلق بقلبه. ( ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 517-518).

وأشار ابن أعثم ان معاوية أخذ باستشارة عمرو بن العاص فيما يخص بيعة الإمام علي (ع) ، وإحضار اليهود لاستقبال شرحبيل فذكر ما نصه: جمع معاوية رؤساء الشام يومئذ ثم قال: أتدرون لماذا جمعتمكم؟ قالو: لا علم لنا بذلك ، فقال: ان شرحبيل بن السمط سيد من سادات قومه وهو عدو لجرير بن عبد الله البجلي ، وقد عزمت ان أكتب إليه ليصير إليّ فإذا قدم عليّ أخبرته ان علياً قتل الخليفة عثمان بن عفان ، فإن طلب مني شهادة كنتم أنتم اليهود لي على ذلك ، فقال القوم : كفنت يا معاوية ! فوجه إليه. ( ابن اعثم، 1991، ج 2، ص 518).

وبعد ذلك توجه شرحبيل إلى معاوية، وضمه إليه وأخبره أن علي بن أبي طالب قتل عثمان بن عفان، وأن جرير بن عبد الله رسول الإمام علي (عليه السلام) جاء من الكوفة ليطلب منهم البيعة، وعندما طلب شرحبيل شهوداً على أن علي قتل عثمان، بعد ان طلب منه ان يؤجله ليلة حتى يتأكد مما قال له معاوية ، فلما رحل شرحبيل إلى رحله أرسل معاوية له اليهود فشهدوا عنده ان علياً قتل عثمان ، فعندها أقبل شرحبيل حتى دخل على معاوية فقال له: ((يا هذا لقد شهد عندي العدول ان علياً قتل الخليفة ظلماً ، والله لئن أنت بايعته لنخرجناك من الشام ! فاردد الرجل إلى صاحبه ، فوالله ما لصاحبه عندنا إلا السيف)) ( ابن أعثم ، 1991 ، ج 2/519-520 ) ( المنقري ، 1962 ، ص 44-50 ).

وأشار ابن أعثم ان شرحبيل دخل على معاوية فقال له: إننا قد علمنا أنك عامل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ووليه وابن عمه ، فإن كنت رجلاً تجاهد علياً حتى تدرك بثأر عثمان ، وإلا عزلناك واستعملنا على أنفسنا سواك ممن نريد فقال معاوية: ما أنا إلا رجل منكم ، أحارب من تحاربون وأسالم من تسالمون ، ثم أرسل معاوية إلى جرير: أن إحق بصاحبك فأخبره بالذي سمعت من مقالة أهل الشام. ( ابن اعثم، 1991 ، ج 2، ص 521-522).

وقال المنقري ان معاوية عرف ان شرحبيل قد نفذت بصيرته في حرب أهل العراق ، وان الشام كله معه. (المنقري ، 1962 م ، ص 47).

و لما شهد اليهود أمامه غضب شرحبيل وقال لمعاوية: أباي الناس إلا أن ابن أبي طالب قتل عثمان، والله لئن بايعته لأخرجناك من الشام، فقال معاوية: ما كنت لأخالف أمرك، ولكن قال: فارجع هذا الرجل إلى صاحبه يعني جرير، فلما علم أن أهل الشام عند شرحبيل عند ذلك قال له: ما أنت فاعله إلا برضى الناس، فذهب إلى بلاد الشام وأخبرهم برغبتنا في الثأر لخليفتنا، وبايعهم ( الدينوري ، ١٩٦٠ ، ص 159-160 ) ، فذهب شرحبيل إلى كل مدينة من مدن الشام على حدة، وقال: يا أيها الناس، إن علياً قتل عثمان، فغضب الناس عليه، فقاتلهم، فقتلهم، واستولى على بلادهم، ولم يبق إلا هذه الأمة، وسيفه على كتفه، سيغوص في قاع الموت حتى يصل إليكم، وليس بوسع أحد أن يقتله إلا معاوية، فقوموا أيها الناس فانقموا لخليفةكم المظلوم، (الدينوري ، ١٩٦٠ ، ص 159-160).

وبذلك استطاع معاوية كسب ود الانصار والاعوان والرجال الدهاة من خلال سياسية الاغراء بالمال والمناصب من جهة وسياسية التظليل والخدعة من جهة اخرى تمكن من الوصول الى السلطة ومسك بمقاليده الحكم بقوة.

## الخاتمة

نحن نعتقد أن نتائج الدراسة ومقترحاتها ستكون إضافة رائعة للمكتبة التاريخية، وستكون أساساً معرفياً للدارسين للتاريخ الإسلامي بشكل عام والتاريخ الأموي بشكل خاص:

## • الاستنتاجات

1. على الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي في الحركة التاريخية الأموية حتى نهاية حكمهم، إلا أن ابن أعمم لم يعر الحركة الاقتصادية الأموية اهتماماً يذكر، واكتفى بالحديث عن الفتوحات ويبدو أن تركيز ابن أعمم على الجانب السياسي وحده كان السبب في هذا التجاهل.
2. من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مؤلفات ابن أعمم تعد مصدراً حيوياً للتعرف على تاريخ الدولة الأموية، ولا يستطيع أي باحث أن يدرس هذه الفترة من التاريخ دون الرجوع إليها.
3. لقد تناول ابن أعمم تاريخ الأمويين بتفصيل كبير، مركزاً على موضوعات مهمة شكّلت نقطة تحوّل مهمّة في تاريخهم، وخاصة ما يتعلّق بخلافة معاوية بن ابي سفيان ومرآحل تسلّمه الحكم.
4. لقد نجح معاوية من أجل تأمين سيطرته على مقاليد السلطة، في استراتيجيته المزدوجة، التي تقوم على المصاهرة من القبائل البارزة من جهة، واكتساب زعمائها بالهدايا والمال من جهة أخرى.
5. اعتمد معاوية على أصهاره في اختيار ولاية المناطق الخاضعة لسيطرته، واستطاع معاوية أن يفرض سيطرته الكاملة على المناطق الخاضعة لسيطرته وهذا من نتائج استراتيجية الزواج والمصاهرة التي اعتمدها في سياسته .
6. من خلال سياسة الزواج والمال والهدايا، استطاع معاوية أن يكسب تأييد أفراد مثل عمرو بن العاص، وزيد بن أبيه، والمغيرة بن شعبة، وغيرهم ممن كانوا ماهرين في إدارة الأزمار بفاعلية باستخدام أي وسيلة ضرورية، بغض النظر عن مشروعيتها أو أخلاقها.

## -التوصيات-

- 1- ينبغي دراسة التاريخ الأموي أو خلفائهم من خلال كتاب الفتوح لابن أعمم الكوفي بأجزائه كونه تناول التاريخ الأموي بنسبة عالية من محتوياته فيعد مصدراً مهماً من مصادر تاريخ وسير الخلفاء الأمويين.
- 2- مناقشة كافة التكتيكات والاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدها معاوية بن ابي سفيان التي ساعدته في الوصول إلى السلطة من خلال العديد من الكتب والمؤلفين لتحديد نتائج المقارنة مع كتاب الفتوح لابن أعمم.

## • المصادر والمراجع

## • قائمة المصادر

- 1 ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن(د.ت). أسد الغابة في معرفة الصحابة ، انتشارات اسماعيليان ، طهران.
- 2 ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن(1965م). الكامل في التاريخ ، دار صادر للطباعة والنشر : بيروت.
- 3 ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن(د.ت). اللباب في تهذيب الأنساب ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر : بيروت .
- 4 ابن اعثم الكوفي ، أبو محمد أحمد .( 1991م). كتاب الفتوح ، تحقيق : علي شيري ، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت، ط1.
- 5 البغدادي ، عبد القادر بن عمر.( 1998م). خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: محمد نبيل طرفي واميل بديع اليعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 6 البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر .( 1996م). أنساب الأشراف ، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي ، دار الفكر :بيروت ، ط1.
- 7 ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن.( 1992م) ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، مراجعة: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية :بيروت ، ط1.
- 8 ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر.(د.ت).عجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- 9 ابن حزم الأندلسي ، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد .( 1983م ). جمهرة أنساب العرب ، تحقيق: لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر : بيروت ، ط1.
- 10 ابن حبيب ، ابو جعفر، بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي،( ١٩٤٢ )، المحبر ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند.
- 11 ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المغربي (1971م). تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات : بيروت .
- 12 خليفة ابن خياط ، أبو عمرو خليفة بن هبيرة خليفة العصفري.( 1993م ). طبقات خليفة بن خياط ، تحقيق : سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع :بيروت .
- 13 الدينوري ابو حنيفة، أحمد بن داود .( الأخبار الطوال)، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي : مصر، ط1.



- 14 الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (1998م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي : بيروت ، ط2.
- 15 الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل. (1966م). الاحتجاج . تحقيق: محمد باقر الخراسان ، دار النعمان للطباعة والنشر : النجف الاشرف.
- 16 الطبري ، محمد بن جرير. (1983 م). تاريخ الطبري. تحقيق : نخبة من العلماء الإجلاء ، مؤسسة الاقليمي للمطبوعات : بيروت .
- 17 ابن عساكر ، علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (1996 م). تاريخ مدينة دمشق ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : بيروت ، ط1.
- 18 الفرغ أبو الأصفهاني ، علي بن الحسين بن محمد الأموي . (د.ت). الأغاني ، دار إحياء التراث العربي ، (د.م) ، ط3.
- 19 ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(1969 م). المعارف ، تحقيق: ثروت عكاشة ، دار المعارف : القاهرة ، ط2.
- 20 ابن كرامة ، شرف الإسلام بن سعيد المحسن بن محمد (2000م). (تتبيه الغافلين عن فضائل الطالبين ، تحقيق: تحسين آل شبيب الموسوي ، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، (د.م) ، ط1.
- 21 المجلسي ، محمد باقر بن محمد تقي ( 1983م). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ، مؤسسة الوفاء :بيروت ، ط2.
- 22 المسعودي ، أبو الحسن علي الحسين بن علي. (1984 م). مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تدقيق وضبط : يوسف أسعد داغر ، منشورات دار الهجرة : قم ، ط2.
- 23 المنقري ، نصر بن مزاحم (1962م) وقعة صفين ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع : القاهرة .
- 24 ياقوت الحموي ، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت ( 1977م). معجم البلدان ، دار صادر :بيروت .

#### • قائمة المراجع

- 1 جواد علي، (2001). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : دار الساقى، ط4.
- 2 الجبيلي ، علياء . (1437هـ). دراسة تاريخية لتوزيع القبائل العربية في فلسطين ، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة كلية اللغة العربية ، الزقازيق، العدد(36).
- 3 دكسن، عبد الامير ( 1973)، الخلافة الاموية، دار النهضة العربية : القاهرة.

- 4 سالم ، عبد العزيز، 1970، تاريخ الدولة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة : القاهرة ط1.
- 5 العدوي ، ابراهيم احمد.( د.ت). الامويين والبيزنطيين ، مكتبة الانكلو مصرية : القاهرة.
- 6 فوز، محمد، (2021). النظم السياسية، دار مصر للطباعة والنشر، ط1
- 7 النصر ، احسان.( 1973). العصبية القبلية واثرها في الشعر الاموي ، دار الفكر :بيروت، ط1.

## التعدد الثقافي في سياق الهجرة الدولية: تفاعلات الهوية الثقافية

للمهاجرين ببلدان الاستقبال

الباحث منير عزمي

الدكتور محسن إدالي

مختبر دينامية المشاهد والمخاطر والتراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان  
مولاي سليمان، بني ملال، المملكة المغربية

[az.mounir34@gmail.com](mailto:az.mounir34@gmail.com)

[idalimouhsine@gmail.com](mailto:idalimouhsine@gmail.com)

00212701290509

### الملخص

تُمثل الهجرة والعيش في بلدان بثقافة مختلفة تحديًا للأفراد والجماعات، حين يجد المهاجر نفسه بين الاحتفاظ بثقافته الأصلية، والتكيف مع ثقافة جديدة من خلال تفاعله مع المجتمع المضيف. هذا الوضع يجعله أمام تحد كبير، يتمثل في محاولته العثور على ذلك الرابط الحيوي الذي يربطه بتراثه الثقافي وأصوله العرقية، يوازيه ضرورة التفاعل والسلوك داخل ثقافة مجتمع الاستقبال الذي يوفر له إمكانيات الترقى الاجتماعي والمهني. يزداد هذا الوضع تعقيدًا مع توالي الأجيال من أبناء المهاجرين الذين ولدوا ببلدان الاستقبال وتلقوا تنشئتهم الاجتماعية بها. وهنا يُطرح سؤال الهوية الثقافية بالنسبة لهؤلاء المهاجرين وأبنائهم الذين وجدوا أنفسهم مطالبين بالتوفيق بين تشكيلتين مختلفتين -كليا أو جزئيا- من المعايير والقيم، من أجل الاستجابة لمطلب الاندماج ببلد المقصد، دون الوقوع في خطر الانغماس التام والمطلق في ثقافة هذا البلد، أو التعصب لثقافتهم الأصلية والتشبث بها دون الانفتاح على ثقافة الأغلبية، وبالتالي الوقوع في مهلكة الانكماش والتفوق، أو السقوط في وضعية التهميش والعيش على هامش المجتمع. وستكون أسئلة البحث كالتالي: كيف يدبر المهاجرون وضعية الازدواج الثقافي؟ وماهي الاستراتيجيات والآليات التي يلجؤون إليها في مواجهة هذه الوضعية؟ وكيف تتشكل هويتهم الثقافية داخل سياق مجتمعي يطبعه التعدد الثقافي؟

والإجابة عن هذه الأسئلة سنتيح لنا التعرف على وجهات النظر بخصوص تدبير التعدد الثقافي، وذلك من خلال إبراز وتوضيح مجموعة من المفاهيم المتداخلة، وذلك من أجل رفع اللبس عنها وتوضيح ماهيتها والفرقات بينها، الشيء الذي سيتيح لنا تحليل تفاعلات الهوية الثقافية عند المهاجرين ببلدان الاستقبال، من خلال إخضاع توجيهين نظريين للتحليل والمقارنة، للوصول إلى نتائج تمكننا من الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف بين التوجهين. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ظاهرة الاتصال الثقافي في المجتمعات المستقبلية للهجرة، ودراسة سلوك المهاجر في علاقته بثقافته الأم وثقافة بلد الاستقبال، بالإضافة لاستراتيجيات التكيف والاندماج التي ينفجها في سياق التعددية الثقافية.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، التنوع الثقافي، الثقافة، الهوية الثقافية، المثاقفة، الاستراتيجيات

**Multiculturalism in the Context of international migration:  
interactions of the immigrant's cultural identity at the host  
countries**

**Researcher Mounir AZMI**

**Dr. Mouhsine IDALI**

**Laboratory of Dynamics of Scenes, Risks and Heritage, Faculty of  
Arts and Humanities, Sultan Moulay Slimane University,**

**Beni Mellal, Kingdom of Morocco**

**Abstract**

Migration and living in countries with different cultures present challenges for individuals and groups, as migrants find themselves torn between preserving their original culture and adapting to a new one through interaction with the host society. This situation creates a significant challenge: the migrants must find a vital link connecting them to their cultural heritage and ethnic roots while simultaneously engaging with the host culture, which offers opportunities for social and professional advancement. This challenge becomes even more complex for subsequent generations of migrant children, who are born and socialized in host countries. This raises the question of cultural identity for these migrants and their descendants, who must navigate between two distinct—sometimes entirely or partially different—sets of norms and values. They must integrate into their host society without fully immersing themselves to the point of losing their original cultural identity, nor should they cling rigidly to their heritage without opening to the dominant culture, which could lead to social isolation or marginalization. The research questions guiding this study are as follows: How do migrants manage cultural duality? What strategies and mechanisms do they use to cope with this situation? How does their cultural identity evolve within a multicultural social context? Answering these questions will allow us to explore different perspectives on managing cultural diversity. This will be achieved by clarifying and distinguishing interrelated concepts. Understanding these concepts will enable us to analyze the interactions of migrants' cultural identities in host countries by examining and comparing two theoretical approaches to identify similarities and differences. Through this research paper, we aim to shed light on cultural contact in host societies, examine migrants' behaviours in relation to their

native and host cultures, and explore the adaptation and integration strategies they employ within the framework of cultural diversity.

**Keywords:** Migration, multiculturalism, Culture, Cultural Identity, Acculturation, Strategies.

## مقدمة

طبيعة الإنسان تجعله يبحث عن العيش داخل وسط اجتماعي بما يحتويه من أشخاص وأشياء، وداخل هذا الوسط يسعى كل شخص لتلبية حاجاته وإرضائها على المستويين المادي أو المعنوي. إلا أن هذه الرحلة لا تكون دائما يسيرة أو بشكل أوتوماتيكي، لأن الفرد خلالها يصطدم بأنواع شتى من الحواجز والعقبات والمشاكل الاجتماعية وغيرها، ما يدفعه للبحث عن خلق نوع من التوازن بين هذه الاحتياجات ومقدرات وإمكانات بيئته التي يعيش فيها، كما يجد نفسه مطالبا بإجراء تعديل أو تغيير لسلوكياته بما ينسجم مع المواقف والأحداث التي تطرأ عليه والتي يعيشها بشكل يومي، وحتى يتمكن من ذلك، فهو يقوم بتعلم ونهج طرق ومسالك جديدة للسلوك تتيح له حل المشاكل وتجاوز العوائق والعقبات التي تصادفه. وإذا كان هذا الوضع معقدا، فإنه يصبح أكثر تعقيدا بالنسبة للمهاجر في بلد الاستقبال، حيث ينتقل للعيش داخل مجتمع بثقافة أخرى ذات قيم ومعايير ولغة مختلفة عن تلك التي عاشها ببلده الأصلي، وبالتالي يجد نفسه في بيئة غير تلك التي نشأ فيها وتعود على السلوك والتفاعل، وداخل هذه البيئة الجديدة يصبح مضطرا للامتثال والاستجابة لما تفرضه من قيود وأغلال على المستوى اللغوي والثقافي...، حيث يحاول اللجوء لأساليب مختلفة من أجل الاستجابة لحاجياته وإرضائها.

كما أن مظاهر العلاقات بين الثقافات ليست دائما في انسجام وتوافق، بل تعرف العديد من التوترات والشد والجذب، كما يمكن أن تعرف صراعا وتدافعا يؤديان للإخلال بتوازن الهوية الثقافية للمهاجر، وبالتالي يجد نفسه مطالبا بتعديل سلوكياته بما ينسجم مع بناء هوية ثقافية يتحقق فيها ذلك التوازن بين هويته العرقية وهويته الوطنية. حيث أن هذه العلاقات أصبحت تشكل ركيزة أساسية في رسم واقعنا، وفي التأسيس لفكرة التكامل العالمي متأثرة في ذلك بالعولمة والموجات الهجرية المتعاقبة، بالإضافة لتوالي أجيال المهاجرين ببلدان الاستقبال.

## أولا: الهوية الثقافية في سياق الهجرة

يشير LJ Dorais (2004) إلى أن الهوية الثقافية يمكن تعريفها بتلك "العمليات التي من خلالها يتقاسم مجموعة أفراد طريقة مشتركة جزئيا لفهم الكون، والتصرف بناءً عليه، وإيصال أفكارهم ونماذج عملهم، يصبحون مدركين لحقيقة أن الأفراد الآخرين والمجموعات الأخرى تفكر وتتصرف وتتواصل بطرق مختلفة إلى حد ما عن طريقها" (ص.5). وبهذا فهو يسلط الضوء على المنظور الذاتي للعلاقة بين الثقافات المختلفة والمتعددة التي تشكل هوية الأمة. فيما ترى Karine St-Denis (2006)، أن الهوية الثقافية هي "مجموعة المراجعيات الثقافية التي من خلالها يعرف الفرد أو المجموعة نفسه، ويُظهر نفسه ويرغب في أن يتم الاعتراف به. وتشير إلى القيم والمعتقدات والخبرات المشتركة بين أعضاء الثقافة نفسها" (ص.45). ومن خلال هذا التعريف، فهي ترى الهوية الثقافية من منظور واحد يتعلق بالثقافة الأصلية للمجموعة العرقية، دون التطرق للهوية الوطنية التي يشترك فيها أفراد الأمة أو الدولة على اختلاف ثقافتهم وأصولهم العرقية.

## 1- الأطر المفاهيمية للهوية الثقافية

في سياق الهجرة، تتشكل الهوية الثقافية للفرد من هوية عرقية، يكتسبها وينتمي من خلالها إلى مجموعته العرقية، وهوية وطنية باعتباره فردا من مجتمع الاستقبال يشكل جزء منه كمهاجر بهذا البلد (J Berry, 2010). وتعتمد الأبحاث حول الهويات المتعددة بين أوساط المهاجرين على مفاهيم أوسع، كالنطاق

والمناقشة وتشكل الهوية، والهوية العرقية والهوية الوطنية، وبالتالي فإن التعمق أكثر في هذه المفاهيم سيبيح لنا فهم أفضل وأكثر عمق المفهوم الهوية الثقافية.

### 1-1- الروابط بين الهوية الثقافية والهوية العرقية والهوية الوطنية

وقال LJ Dorais (2004)، فإن مفهوم الهوية العرقية يتم تعريفه والتطرق إليه بطرق مختلفة، كما أن معاني هذا المفهوم المختلفة تتطور باستمرار، ويمكنه أن يشمل مشاعر وأحاسيس الانتماء للمجموعة نفسها، أو الانحدار لأسلاف مشتركين بين أفراد هذه المجموعة، أو تقاسم مرجعيات ثقافية مشتركة، كالتاريخ واللغة والسلوكيات والقيم وما إلى ذلك. ويؤكد أيضا في هذا الإطار أيضا على سلوكيات التعبير الخارجي، ك القدرة على التحدث والتواصل بنفس اللغة التراثية للمجموعة واستخدامها بشكل متكرر في مواقف مختلفة، واختيار الأصدقاء من بين أفراد المجموعة، بالإضافة لاختيار الأزواج من داخل المجموعة العرقية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاحتفال بالمناسبات الدينية لنفس المجموعة. ويلخص LJ Dorais, E Searles (2001) هذه الممارسات والسلوكيات والسمات العرقية الثقافية من خلال القول بأنه:

"يمكننا تعريف الهوية العرقية على أنها الوعي بأن مجموعة ما (التي يُنظر إليها على أنها تشترك في نفس الأصل الجغرافي، أو الخصائص المظهرية، أو لغة مشتركة أو أسلوب حياة مشترك أو مزيج من كل ذلك) لها موقعها الاقتصادي والسياسي والثقافي. بالمقارنة مع مجموعات أخرى من نفس النوع داخل نفس الدولة." (ص.11).

هذا التعريف إذن، يُنبه لنقطتين أساسيتين بخصوص الهوية العرقية للمهاجر، أولها تتمثل في وعي الفرد بمجموعته العرقية، أما الثانية فهي وعي مزدوج من الفرد أو المهاجر بالدولة أو المجتمع المضيف الذي يعيش داخله، ووعي هذه الدولة وهذا المجتمع كذلك بهذا المهاجر الذي ينتمي لمجموعة عرقية قد تكون مختلفة من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد عن الأغلبية بهذا المجتمع. وبالتالي، ففي سياق الهجرة والتعددية الثقافية، فإن الهوية العرقية ترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية الوطنية، لأنهما تتشكلان وتتفاعلان في الزمان والمكان ذاته. وتُعرّف الهوية الوطنية حسب LJ Dorais (2004) دائما، بأنها "الوعي بالانتماء إلى شعب، لديه، تحت حكم الدولة، الحق وواجب السيطرة على إقليم محدد جيدا والدفاع عنه ضد الأجنبي، إذا لزم الأمر" (ص.9). وبهذا فالهوية الوطنية تُنمي لدى المهاجر مشاعر الانتماء للمجتمع المستقبل الذي يوفر ظروف العيش وفرص الترقى المجتمعي.

وبطبيعة الحال، فإنه في دولة أو مجتمع متعددة الثقافات لا يمكن الحديث بشكل قطعي عن تجانس هذه المجموعات العرقية، فالهوية العرقية تتشكل وتتحوّل استجابة للتفاعلات مع الآخرين (N Bonvillain, B, 2008). وبالتالي فالتعددية الثقافية يجب أن تعمل على التكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المضيف في اتصالهم، وهو ما يُترجم إلى الاعتراف بمجموعات الأقليات العرقية وتقاسم الهوية الوطنية المشتركة (M Beiser, 1999). وفي هذا السياق، يكتسب المهاجر هوية عرقية وقومية مزدوجة تشكل هويته الثقافية (J W Berry, 2006). وهكذا، فإنه بالنسبة للمهاجرين تتعايش الهوية العرقية والهوية الوطنية، الشيء الذي يتطلب منهم العمل على التوفيق بين الهويتين، لأن هويتهم الثقافية هي عبارة عن مزيج بين الهويتين معا، وكلما استطاع المهاجر خلق حالة من التوازن بين الهويتين فإنه يكون قد قطع شوطا كبيرا فيما يتعلق بالانسجام والتكيف مع الوضع الذي يعيشه كمهاجر.

## 2-1- الهوية الثقافية والتثاقف: الاختلاف والتشابه

في الأونة الأخيرة، أولى الباحثون اهتمامًا خاصًا لطبيعة العلاقات التي يُقيمها المهاجرون ببلدان المهجر، وخصوصًا علاقات أبناء هؤلاء المهاجرين مع محيطهم الأسري والمجتمعي، في مواقف معقدة بين ثقافتهم الأصلية وثقافة بلدان الاستقبال. ولتعميق المعرفة بهذه الظواهر، استثمر الباحثون فروع علم النفس المختلفة، كعلم النفس بين الثقافات، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفس التنموي. وبالتالي، فإن أبحاثهم تعتمد على نهجين متميزين، وهما مفهوم التثاقف الذي ينتمي لعلم النفس بين الثقافات ومفهوم الهوية الثقافية الذي كان يُعتبر من اختصاص من علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التنموي (J W Berry, 1990). لكن اليوم أصبح الارتباط بين الحقلين أكثر وضوحًا بخصوص دراسة هذه المفاهيم.

هذا التوجه قد يساهم في فهم أوضح وأكثر عمقا لتجربة عيش المهاجرين الشباب داخل عالم متعدد الثقافات. لذلك، فإن G Visonneau (2012) توضح أن هذا الارتباط يعتمد على تحليلات مختلفة لكل من الفرد والجماعة، حيث يجب التمييز بين الوحدات التي سيتم تحليلها، فعلى مستوى الفرد يجب شرح وتحليل مختلف العمليات التي يتعرض لها هؤلاء الشباب من تمزق وتكيف واستعارة للسمات الثقافية... أما على مستوى المجموعة فنحن مطالبون بالبحث في الطريقة التي من خلالها تتحقق الاتصالات والتأثيرات والضغط، بالإضافة للصراعات المحتملة بين الرموز الثقافية وأوجه الاختلاف والتشابه. فتطور وتشكل الهويات في ظل التعدد الثقافي تتدخل فيه عوامل متعددة، هذه العوامل يكون لها تأثير متباين فيما يتعلق بإدارة كل شخص لوضعية التعدد الثقافي، وموقفه من ثقافة جماعته العرقية وثقافة الأغلبية ببلد الاستقبال. "ولذلك فإن تحليل التفاعلات بين حاملي الثقافات المختلفة يجب أن يتم بالتزامن مع تحليل أشكال التكامل النفسي التي تحسدها الجهات الفاعلة التي تعاني من التمزق الثقافي. ولذلك فإننا ندرس كلاً من المستوى النفسي الداخلي، والمستوى الشخصي، والمستوى المؤسسي" (G Visonneau, 2012, p.44). فهوية المهاجرين الثقافية يمكن أن تتطور من خلال عملية تحافظ فيها المجموعات العرقية، إلى حد ما، على هويتها العرقية وتتكيف في الوقت نفسه، بطريقة انتقائية، مع تأثير التيار الرئيسي في المجتمع، وتتم هذه العمليات من خلال أربعة أشكال: إما من خلال الاستيعاب، أو التكامل، أو الانفصال، أو التهميش (N Bonvillain, B Schwimmer, 2008). وهذه الأشكال سنتطرق لها بمزيد من التفصيل خلال الجزء الثاني من هذا المقال.

فمفهوم الهوية الثقافية والتثاقف يتميزان بالدينامية والتغير المستمر، فالهوية الثقافية، بحسب L J Dorais (2004)، هي "بناء في حركة دائمة قادر على التحول حسب تقلبات بيئته" (ص.10). وبالنسبة للتثاقف، وفقاً لـ J W Berry (2010)، فهو يشير للتغيرات الناتجة عن الاتصال بين ثقافتين مختلفتين، وتكون غالبًا بين مجموعة أقلية ومجتمع مهيم. وتحدث التغييرات "في إحدى المجموعتين، أو في كليهما في نفس الوقت، وهو ما يحدث دائماً تقريباً" (G Visonneau, 2012, p.10). ولذلك، فالهوية الثقافية والتثاقف مفاهيم مبنية على التفاعل والتطور المشترك للفرد مع بيئته، وبالتالي فهي تندرج ضمن المفاهيم الأساسية التي يجب الاشتغال عليها فيما يتعلق بالتعددية الثقافية.

والاهتمام الحالي للباحثين يتجه نحو فهم العلاقات التي من خلالها تُبنى وتشكل هوية المهاجرين داخل ثقافة مختلفة عن ثقافتهم الأصلية، وكيفية تأثيرها على المجموعة العرقية والأسرة والفرد ومجتمع الاستقبال كذلك. كما أنهم يركزون في أبحاثهم على فهم تفاعل الثقافات من خلال حقول معرفية مختلفة توفر لهم نظرة شمولية وتكاملية لهذه العمليات. مركزين في ذلك على التفاعل والتكيف الثقافي، بحيث أن الدراسات تشير إلى كيفية تأثير التواصل والضغط والتشابه والاختلافات بين الرموز الثقافية على تطور الهويات الثقافية،



مما يوفر فهماً لكيفية تطور الهويات الثقافية للمهاجرين. فالتأقلم الثقافي للمهاجرين يتأثر باختلاف الهويات العرقية والوطنية، حيث يمكن أن يتجهوا نحو التكامل، الانفصال، التهميش، أو الاستيعاب، حسب توجه هويتهم. فالهوية الثقافية والتثاقف إذن يعتمدان على التغييرات التي يخضع لها الفرد نتيجة التفاعل مع بيئته الثقافية. وبالتالي بإمكاننا استخدام هذه المعلومات كقاعدة للمناقشة الأوسع أو استكشاف تأثير الهجرة على الهوية الثقافية لدى المهاجرين وكيفية تشكلها في سياق مجتمع مضيف أصبح اليوم يعرف تعاقب أجيال من المهاجرين الذي ولدوا على تراب بلدان الاستقبال وتلقوا تنشئتهم الاجتماعية بها.

### 3-1- تشكل الهوية الثقافية للمهاجر وعلاقته بالتثقيف والتثاقف

إذا اعتبرنا أن الهوية الثقافية علاقة تماثل بين مجموع الأفراد المكونين للمجموعة، وفي الآن ذاته هي طابع أساسي ودائم يميز الفرد عن باقي الأفراد الآخرين (Remysen Wim, 2004)، فإنه بحسب Houdé (2008) فإن أول مرحلة في تشكل هوية الشخص تبدأ منذ الولادة إلى سن الثانية وتسمى مرحلة التقليد، تطور خلالها ما يسمى بالذاتية المتبادلة بينه وبين الآخرين عن طريق تبني النماذج التي يقوم بتقليدها، وابتداء من السنة الثانية، يتعلم إدراك نفسه من خلال تعرف صورته في المرآة، مما ينمي لديه الوعي بأنه مختلف عن الآخرين، وهذا ما يعزز الشخصية الدائمة والأساسية للفرد، أما المرحلة الأخيرة والتي تمتد إلى ست سنوات، فيتم خلالها تنمية قدرة الطفل على التفكير، حيث يبدأ الفرد في التفكير في أفكاره الخاصة، وتعزز هذه المهارة قدرته على تعرف المجموعة التي ينتمي إليها، كما تعزز إدراكه بأنه متميز عن الآخرين داخل هذه المجموعة (Lin Lhotellier, 2008). وبهذا فإن "هودي" يقدم لنا تصورا نظريا لكيفية تشكل الهوية الثقافية من خلال العمليات التي تمكنه من إدراك انتمائه وانتسابه لمجموعة اجتماعية، كما يتيح له هذه الآليات إدراك تمايزه عن أفراد هذه المجموعة بالقدر الذي يتيح له اتخاذ مواقف وتبني سلوكيات خاصة به. وبالتالي فهو يوضح عملية تكوين مهارات الوعي العلائقي عند الإنسان خلال مرحل طفولته، وكيف تتطور قدرته على تعرف ذاته وتمييزها عن الآخرين، وتأتي أهمية هذا الفهم بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه الهوية الثقافية في حياة الأفراد والجماعات في سياق الهجرة، بحيث أن فهم وتقدير الهوية الثقافية بإمكانه المساهمة في تحقيق التوازن لدى المهاجرين بين الاندماج والاحتفاظ بالهوية الأصلية، بالإضافة لخلق جسور التواصل والتفاهم بينهم وبين المجتمع المستقبل. فالهجرة أصبحت ظاهرة أكثر انتشارا وتعني عددا كبيرا من الأفراد والجماعات، وهذا يضعهم أمام تحديات ومواجهات ثقافية واجتماعية تدفعهم لإدارة وضع التعدد الثقافي بشكل أكثر فعالية، من أجل التكيف والتواصل مع الثقافة الجديدة بالشكل الذي يتيح لهذه الفئة الاندماج في مجتمعات الاستقبال دون التخلي عن ثقافتها الأصلي.

ومن أجل فهم كيف تتشكل الهوية الثقافية لدى المهاجرين داخل بلدان الاستقبال لابد من تدقيق بعض المفاهيم من قبيل مفهومي التثقيف (l'enculturation) والتثاقف (l'acculturation)، واللذان يحضران بالتزامن خلال مراحل تشكل الهوية الثقافية للمهاجر، وتعتبر عملية التثقيف سمة مميزة لأي جماعة ومجموعة بشرية، وهي العملية التي من خلالها تتم ملاءمة سلوكيات الفرد حتى تتطابق مع انتظارات مجموعته الأصلية، ويسعى للمحافظة عليها من أجل استمرار هذا المجتمع، عن طريق نقل لغته وقيمه ومعايير الثقافة من جيل إلى آخر، من أجل الحفاظ على توازن وتماسك المجموعة أمام التغيير الذي قد تتعرض له ثقافتها في ظل عيش أفرادها ضمن ثقافة المجتمع المستقبل والتي يكون لها تأثير لا محال على معايير وقيم وسلوكيات المهاجرين (حسام الدين فياض، 2021).

وهذه العملية هي جزء من التنشئة الاجتماعية، وهي عملية مستمرة وليست محصورة في مرحلة عمرية معينة، وقد تبدأ في البلدان الأصلية وتستمر في بلدان الاستقبال، وقد تكون بشكل كامل ببلدان الاستقبال في

حالة أبناء المهاجرين الذين ولدوا بهذه البلدان. وأي نظام اجتماعي كيفما كان حجمه فهو لا يخلوا من هذه العملية، إلا أن الاختلاف بينها يكون من حيث الأسلوب والأهداف من أجل تحقيق الانسجام القيمي والاجتماعي. وبهذا فالتكيف هو العملية التي بموجبها يتم نقل الثقافة الأصلية من جيل من المهاجرين إلى الجيل الجديد، بحيث تحرص المجموعة العرقية داخل بلدان الاستقبال على تعليم الفرد منذ طفولته لمعتقدات وقيم وعادات وتقاليد المجموعة التي ينتمي إليها، الشيء الذي يمكنه من الانسجام مع الأنماط والمعايير المقبولة اجتماعياً (حسام الدين فياض، 2021).

أما التثاقف فيقصد به اكتساب ثقافة الآخر، وتم الحديث عن التثاقف في سياق الاتصال بين ثقافة السيد وثقافة العبد، وبين ثقافة المستعمر وثقافة المستعمر، وبمعنى آخر فهي العلاقة التي تربط بين ثقافة الأنا وثقافة الآخر. ويشير التثاقف إلى عملية التغيير الثقافي التي يواجهها أفراد مجموعة معينة عند انتقالهم من جماعتهم الأصلية للعيش داخل جماعة اجتماعية أخرى، وبالتالي فهم يصبحون في مواجهة ثقافة تختلف عن ثقافتهم، ومن خلال التفاعل الاجتماعي المباشر مع المجتمع الجديد يكتسب أعضاء المجموعة الوافدين ثقافة المجتمع، ودرجة الاكتساب هذه تختلف من فرد لآخر ومن مجموعة لأخرى متأثرة بمجموعة من العوامل. وهذه العملية تكون ديناميكية ومستمرة، وبالتالي فهم يكتسبون بوعي أو بدونه، نهجا سلوكيا يختلف عن نهج جماعتهم. فالتثاقف هو العملية التي من خلالها يكتسب الفرد أو مجموعة أفراد خصائص وسمات ثقافة أخرى مغايرة لثقافتهم الأصلية، عن طريق التفاعل والمشاركة والاتصال المستمر بين جماعتين متميزتين ثقافياً (حسام الدين فياض، 2021). ومن بين وضعيات التثاقف الممكنة يقترح Roger Bastide نماذج أساسية لهذه الوضعيات، والتي حددها في ثلاثة (Philippe Boissinot, 2015):

○ وضعية التثاقف الحر أو العفوي: من خلال هذه الوضعية يكون التثاقف غير موجّه وغير مراقب، ويحصل التغيير في هذه الحالة عن طريق الاحتكاك بين الثقافتين ويطل التغيير الثقافتين معا.

○ وضعية التثاقف المنظم غير القسري: ويكون لصالح مجموعة واحدة على حساب المجموعة الأخرى. وخلال هذه الوضعية تكون النية والإرادة في إحداث تعديل على ثقافة المجموعة المهيمن عليها. إلا أن هذا النوع من التثاقف يفشل في أغلب الحالات لأنه يتجاهل الحتميات الثقافية، ويظل التثاقف هنا جزئياً ومجزأً.

○ وضعية التثاقف المخطط له والمراقب: يستهدف هذا التثاقف آجالاً بعيدة ويكون نسقياً، ويعتمد تخطيطاً مبنياً على معرفة بالحتميات الثقافية والاجتماعية. كغزو الثقافة الرأسمالية لكافة مناحي الحياة داخل الثقافات المختلفة. كما أن هذا النوع من التثاقف يمكن أن يكون بطلب ورغبة من مجموعة معينة تريد إحداث تغييراً على نمط حياتها حتى تحقق تطوراً ونمواً اقتصادياً مثلاً.

فالمهاجرون ببلدان الاستقبال، خصوصاً من الأجيال التي ولدت هناك، يتعرضون لتنشئة اجتماعية من خلال التكيف والتثاقف معا وفي نفس الوقت، ويؤدي الاتصال والتواصل المستمر لهذه الفئة بالثقافتين معا إلى تغييرات في النماذج الثقافية سواء الأصلية أو المستضيفة في ضوء الظروف والأوضاع التي يعيشها كل فرد، والتي تمكنه من تبني موقف لصالح هاته الثقافة أو تلك، مما قد يفضي لظهور صراع ثقافي في بعض الأحيان.

تتطور الهوية الثقافية إذن من خلال التثقيف الذي يعمل على بناء الهوية العرقية، بحيث ينقل أعضاء المجموعة ثقافتهم من خلاله، والذي يسمح باكتساب وصيانة ونقل الهوية التراثية للمهاجرين، ومن خلال التثاقف الذي يقوم بالتكوين المتبادل للهوية العرقية والهوية الوطنية، بحيث أن الهوية العرقية الأصلية تشكلت في اتصال مع الثقافة السائدة. فمن خلال التثاقف أو التداخل الثقافي (Interculturation) وهو مفهوم أكثر ديناميكية وقال G Visonneau (2012)، فإن الهوية العرقية المكتسبة تتحول بينما الهوية الوطنية الجديدة تتشكل، لذلك، فإن بناء وتشكل هذه الهويات يكون أكثر أهمية خلال فترة الطفولة والمراهقة. وهذا ما ذهب إليه JW Berry (2006)، حيث أكد على أن المهاجرين الذي توافدوا على بلدان الاستقبال خلال مرحلة الطفولة، أو الذين ولدوا لأباء مهاجرين، يواجهون تحدي كبير متعلق بتطوير هوية ثقافية تنهل من الثقافة الأصلية لأبائهم بالإضافة لثقافة مجتمع الاستقبال، وبالتالي هويتهم الثقافية يمكن أن تكون عرقية ومستندة على مجموعتهم العرقية، أو يمكن أن تكون وطنية ومستندة على المجتمع الوطني، أو يمكنها أن تكون ثنائية الثقافة، وهذا الوضع أو ذاك يتأتى من خلال القدرة على خلق التوازن أو المزج بين الثقافتين، وفي حالة عدم قدرة هؤلاء الشباب على حل تحديات الهوية الثقافية التي تواجههم، فإنهم يُظهرون ما سماه جون بييري بانتشار الهوية (diffusion identitaire).

وانتشار الهوية لا يمكن اعتباره وضعا دائما ومستمرًا، بل هو وضع مؤقت يمكن تجاوزه والتغلب عليه بدعم ومساندة الأسرة والمجموعة العرقية والمجتمع المضيف. فعن طريق التفاعل مع أسرهم ومجموعتهم، يكتسب المراهقون تقاليد وعادات وقيم وممارسات ثقافتهم الأصلية، في نفس الوقت الذي يتعرفون على القيم والممارسات الجديدة لمجتمع الاستقبال، عن طريق التفاعل والاتصال المباشر مع أقرانهم وبيئتهم المدرسية والمجتمعية، وفي هذا السياق تتطور نواتهم وهويتهم الثقافية (JW Berry, 2006). وبهذا، فتطوير الهوية الثقافية يعتمد على المهاجر نفسه بشكل أساسي، ولكن محيطه الاجتماعي لا يقل أهمية أيضاً، لأن هذه العملية تعتمد أيضاً على الأسرة والمجتمع والسياقات الوطنية التي يعيشها المهاجر.

## 2- التعدد الثقافي وضع ملازم للثقافة

### 2-1- مفهوم الثقافة وصعوبة التحديد

سمح تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية لمفهوم الثقافة بالظهور على الساحة العلمية وتطوره، حيث خلق هذا المفهوم اختلافاً بين المفكرين في تحديد مفهوم موحد للثقافة، الشيء الذي فتح الباب لتعدد تعاريف مفهوم الثقافة بتعدد الحقول العلمية التي عالجت هذا المفهوم، كما تعددت هذه التعاريف داخل الحقل الواحد لتعدد التيارات والمدارس الفكرية داخل كل حقل. ويعتبر تعريف إدوارد تايلور من بين أقدم التعاريف لمفهوم الثقافة، حيث يعرفها على أنها "كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع." (G Harvey, 2017, p.45).

أما الأنثروبولوجي الأمريكي كلايد كلوكهون فيُعرّف الثقافة على أنها:

"مجموع طرائق الحياة لدى شعب معين، أي الميراث الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد من مجموعته التي يعيش فيها، أو الجزء الذي خلقه الإنسان في محيطه وهي التي تحدد الأساليب الحياتية، أو هي طريقة في

التفكير والشعور والمعتقدات، فهي معلومات الجماعة البشرية المحفوظة في ذاكرة أفرادها أو في الكتب أو في المواد والأدوات." (نصر محمد عارف، 1994، ص.20).

أما إدوارد سعيد (2007) فيقدم الثقافة على أنها فعل يواجه لرغبة الآخر في الهيمنة والسيطرة، ويقول بأن "الثقافة تمثل أداة للمقاومة في مواجهة محاولات الطمس والإزالة والإقصاء، فالمقاومة شكل من أشكال الذاكرة مقابل النسيان. بهذا الفهم تصبح الثقافة على قدر كبير من الأهمية." (ص.143). ويرى جيروم برونر بأن الثقافة هي نتاج الذاتية الإنسانية في المقام الأول، وأن الثقافة لا يمكن حصرها فيما هو مادي أو مجرد فقط، بل تتعدى هذا لتكون عملية معرفية إنسانية تستتب داخل الفكر البشري وخارجه. وفي الحين الذي يرى الكثير من المفكرين أن الثقافة تنتقل عبر الأفراد ومن جيل لآخر، وأن هذا الانتقال هو ما يثبت الهوية، فجيروم يثير الانتباه ويركز على الآثار التي يقوم الجيل الحالي باستحداثها تنتقل هي أيضا للأجيال اللاحقة (برتران تراودك، 2009). وبهذا المعنى فالثقافة: "في معناها الأكثر شمولاً هي موضوع عملية خلق متجدد: إنها تُفسّر ويجري التفاوض بشأنها بصورة مستمرة من قبل المشاركين في خلقها. إنها تُشكل مسرح تفاوض وإعادة تفاوض بشأن المعنى وبشأن مجموعة القواعد والخصائص التي تتيح تفسير الفعل كما يتحقق." (Jerome Bruner, 2008, p.149).

وبالنسبة لعلم النفس عبر الثقافي يؤكد رواده على أن الثقافة متلازمة مع العقل، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالعقل والثقافة يُكوّنان كتلة واحدة من خلال هذا التلازم. فحسب برتران تراودك (2009):

"ليست الثقافة هي التي تصنع الفرد بل الأفراد هم الذين يصنعون ثقافتهم. فالثقافة ظاهرة رمزية تتيح لأعضاء مجتمع معين إمكانية تحديد هوية ظاهرات وأحداث وأوضاع وموضوعات باستخدام تصنيفات مقسّمة. علماً بأن هذه المقولات تكون غالباً مكتسبة بصورة ضمنية غير واعية، الأمر الذي قد يظهرها وكأنها طبيعية، فالفكر البشري ينتج الفعل، والفعل يفضي إلى الثقافة، والثقافة تمنح شكلاً حيويًا للفكر الإنساني." (ص.34).

من خلال التعاريف التي تم تقديمها وتعريف أخرى تُجمع المدارس الفكرية على أن الثقافة هي "جميع المعاني والمنظومات الرمزية المشتركة بين أعضاء مجموعة معينة، تنتظم ضمن جملة أنساق من القيم والعادات والتقاليد والقوانين والضوابط والتصورات الاجتماعية، وكذلك السلوكيات المشتركة والمعارف والفن، ويجري تناقلها من جيل لآخر في مجتمع معين عبر مسارات ووسائط غير وراثية" (برتران تراودك، 2009، ص.39). وأجمع عدد من الباحثين من خلال تخصصات وتيارات علمية مختلفة على أن مفهوم الثقافة مرتبط بثلاثة جوانب رئيسة، الجانب الأول يشمل المعتقدات والأخلاق والقيم المشتركة بين الناس في مجتمع ما، أما الجانب الثاني في تضمن طبيعة العلاقات التي تجمع بين أفراد مجتمع معين مع بعضهم البعض على المستوى الشخصي. وبالنسبة للجانب الثالث فتمثل فينمط العيش وطرق الحياة بالنسبة للفرد والمجتمع، والتي تعكس التفاعلات الثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع (حسن العاصي، 2021، ص.8). فالثقافة إذن يمكن القول إنها هي كل ما أنتجه الأفراد والجماعات والشعوب والأمم في مختلف الميادين والعلوم، وكل ما يحدد طريقة حياتهم الاجتماعية.

فتعدد وتنوع التعاريف التي صيغت لمفهوم الثقافة، يجعل من الصعب الاتفاق حول مفهوم واحد، ويرى محمد عابد الجابري (1999) أن المهم ليس هو الانكباب على تعريف الثقافة، لأن المشكلة بالنسبة إليه ليست في الثقافة في حد ذاتها، بل تكمن في مدى الوعي بزوايا النظر التي من خلالها يُنظر للثقافة، لأن التعريف في

جميع الأحوال، يكون دوماً مرتبط ومقيد بالهدف الذي يريد الباحث الوصول إليه. لذلك، سنركز أكثر على الدلالات الرئيسية للمفهوم، كتوضيح بعض خصائص الثقافة ووظائفها.

## 2-2- الثقافة وتعدد الخصائص والوظائف:

لا شك أن للثقافة خصائص كثيرة ومتعددة، وهنا سنحاول التطرق لبعض الخصائص التي تميزها وليس جميع الخصائص، حسب ما ذهب إليه الباحث حسن العاصي (2021):

أول هذه الخصائص هي الانسانية: باعتبارها تخص البشر دون غيرهم من الكائنات، بالإضافة لارتباطها بالإبداع والإنتاج والذات يتطلبان العقل، وبالتالي فلا وجود لثقافة بعيدا عن الإنسان.

الاجتماعية: فاجتماعية الإنسان تتيح له التكيف مع تحولات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فهو ينشعب بثقافة المجتمع منذ ولادته مروراً بطولته وجميع مراحل حياته، ليساهم في الإنتاج الثقافي بعد ذلك.

التراكمية: باعتبار الثقافة إنتاج إنساني تراكمي متواصل ومستمر تاريخياً في سياق اجتماعي، كما أنها تنتقل من جيل إلى جيل، وقد تغادر بيئتها الأصلية إلى مجالات أخرى خارجها، لذلك فهي ملكية جماعية وليست حصراً على البعض.

النسبية: بحيث لا يمكن قبول أو رفض ثقافة معينة بشكل كلي، وبذلك فهي تخضع للنسبية، نظراً للاختلاف الطبيعي في العادات والمعتقدات والمفاهيم والسلوكيات بين الجماعات، وهذا ما يجعل المقبول في مجتمع معين مرفوضاً في الآخر، والعكس صحيح.

الفكرية: فالثقافة كعمل إنساني لا يمكن إنتاجها خارج فكر وتصور مسبق نابع من الحاجة إليها ولوظائفها داخل المجتمع.

التداخل: عناصر الثقافة ومكوناتها ليست منفصلة عن بعضها، فالثقافة تتشكل عن طريق علاقات بين كافة النشاطات الإنسانية، وعن طريق ذلك التداخل والتشابك فيما بينها، بالإضافة للترابط بين الأفكار والإنتاج المعرفي داخل مجتمع معين.

التجدد: تستطيع الثقافة تجديد محتواها ومؤسساتها ومضمونها وأدواتها، بالتالي تستطيع البقاء حية من خلال إدراك تحولات العصر، فالثقافة تعرف عمليات تحول مستمرة.

الواقعية: الثقافة تعبر عن انعكاس لنشاط وإنتاج الأفراد والجماعات الواقعي والحقيقي. كما أن الظواهر الثقافية يمكن دراستها كباقي الظواهر.

التربط: الثقافة باعتبارها فعل اجتماعي، فهي تقوم بالعمل على تناغم أفراد المجتمع وفئاته فيما بينهم، لأنها تتوفر على خاصية الترابطية التوحيدية.

وبهذا فالثقافة تتميز بخصائص كثيرة تجعلها محط اهتمام علماء وباحثين من حقول معرفية مختلفة من أجل فهم ماهيتها وتأثيرها ومحاولة حصر وظائفها. وباعتبار الثقافة إنتاج بشري، سواء كأفراد أو جماعات أو شعوب، فهي بذلك تورث وتورث أيضاً من طرف هؤلاء، ما يجعلها مجموعة قواعد مرجعية تعمل كمحدد وموجه لمعتقدات وسلوكيات الأفراد والمجموعات، بالإضافة لتنظيمها للضوابط الاجتماعية التي تسيّر عليها حياة الأفراد داخل المجتمع. لذلك فالمجتمعات تحرص على نقل هذه العادات والقيم عبر الأجيال من أجل الحفاظ على تنظيمها الاجتماعي. وإلى جانب نقل التراث الثقافي والمحافظة عليه تتم مساهمة التطورات

الطائرة على المجتمع، الشيء الذي يضع الثقافة الموروثة أمام اختبار التعامل مع المستجدات ومسائرتها، من أجل البقاء والاستمرار.

فمعاني الثقافة تعتبر كبنيات أساسية لأي مجتمع، لأن الثقافة ترسم المنظومة التي من خلالها تتحدد سلوكيات الأفراد والجماعات وطريقة تفكيرهم ورؤيتهم للعالم من حولهم، فالإنسان عن طريق تنشئته الاجتماعية يكتسب سمات مجتمعه الثقافية منذ الصغر، فالثقافة متصلة بتفاصيل اليومي الذي يعيشه الأفراد، والذي يحدد طبيعة العلاقات بينهم، من خلال قواعد أخلاقية وقيمية تجعل الجميع يخضع لها ويتبعها، ولهذا فإن "روث بينديكت" ترى أن الثقافة "تستطيع مد الباحثين والمختصين بطرق لتفسير وفهم السلوك الإنساني، وأنساق المعتقد، والقيم والايديولوجيات، وبعض أنماط الشخصية المميزة لثقافات بعينها" (جوردان مارشال، 1998/2007، ص.458). بهذا المعنى، فمنظومة العادات والقيم التي يكبر وينشأ عليها الإنسان خلال طفولته بمجتمع معين سوف يكون لها تأثير على حياته لاحقاً. فالثقافة تحافظ على مكونات الهوية الجمعية وتحميها، لأنها بمثابة وعاء يكتسب منه الفرد طباعه وسلوكياته وطريقة تفكيره. لذلك، فالبشر يُظهرون اعتزازهم وافتخارهم بثقافتهم بصفة عامة، لأنها تعكس هويتهم. (حسن العاصي، 2021).

كما تُقدّم الثقافة لحاملها مساعدة تُكسبهم معرفة بالكون والطبيعة وأصل الحياة، من خلال تفسير قد يكون علمياً أو لاهوتياً لهذه العوالم، وبالتالي فإن هذه الشروحات والتفسيرات يتبناها الأفراد لتشكل طريقة تفكيرهم ونظرتهم للأمر. والثقافة أيضاً تُمكن الأفراد والمجموعات من معايير من خلالها يقومون بمقاربة الأشياء وتمييز الثنائيات. وهكذا، تعمل الثقافة على تنمية الفرد من خلال التماهي مع قيم وأخلاق الجماعة. فمن خلال الثقافة المكتسبة يتمكن الأفراد من اكتساب أدوات بواسطتها يستطيعون توقع وتنبؤ سلوك الآخرين أو سلوك جماعته في حالات ومواقف محددة. وبذلك فتعرف النمط الثقافي لمجموعة معينة، يمكن من تصوّر وتوقع سلوكيات أفرادها في مواقف معينة.

### 2-3- التعدد الثقافي ثمرة التنوع البشري

من خلال فعل الفرد وسلوكه تتحقق الثقافة، وحتى يكتمل هذا التحقق لا بد من حضور الآخر، فالفعل لا يمكن أن يندرج ضمن الثقافة إلا إذا كان يميز هذا الفرد وهذه المجموعة عن الفرد الآخر والمجموعة الأخرى، فالأكل مثلاً يعتبر ثقافة لأنه يتم عند أفراد أو مجموعة بطريقة معينة تختلف عن الطريقة التي يقوم بها الآخرون، وينطبق هذا المثال على اللباس وغيره من باقي عناصر الثقافة، وبهذا فالثقافة تنهل من التنوع (خميس بن راشد العدوي، 2018). ومن خلال الإقرار بتنوع الثقافة، يظهر بأن التنوع والتعدد الثقافي أمر مفهوم، بما أن الثقافات متعددة ومتنوعة بتنوع البشر، سواء على مستوى الثقافة الفردية أو ثقافة المجموعة أو ثقافة المجتمع. فالتنوع الثقافي إذن يمكن تعريفه بأنه "الوضع الطبيعي الناشئ من وجود الثقافات التي لا تحصى، والذي يستتبعه الاعتراف بالثقافات على مختلف أنواعها في حقها بالوجود والتعبير عن ذاتها وحماية مكوناتها، على المستوى المعرفي والفلسفي والقانوني". (خميس بن راشد العدوي، 2018، د.ص). والوعي بالتنوع الثقافي اليوم وصل لدرجة تضمينه داخل التشريعات القانونية للدول، أو ضمن المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة، حيث أصبح الحديث عن التعددية الثقافية، من خلال أطر قانونية تسمح بالتنوع الثقافي داخل المجتمعات وبين الأفراد. ورغم ذلك، فالحديث عن التنوع الثقافي في سياق الهجرة يتيح المجال لمجموعة من الإشكالات التي تطفوا على السطح، فالمهاجر يبذل الاستقبال يواجه تحديات عديدة، على رأسها نجد مسألة الاعتراف بثقافته العرقية من قبل بعض المجتمعات المستقبلية للهجرة، والتي تدفعه بشكل صريح أو ضمني للتخلي عن ثقافته الأصلية وتبني ثقافة الأغلبية، تحت ذريعة أن التشبيث

بالتقافة الأصلية لا يساعد على تحقيق الاندماج، بالإضافة للنظرة الدونية والوصم الذي قد تتعرض له ثقافة بعض البلدان المصنفة على أنها من دول العالم الثالث مقارنة بثقافة البلدان الغربية.

بالنسبة لكلود ليفي ستروس في كتاباته المتقدمة ينتقد بشدة هذه النظرة العنصرية، والتي تضع حالة من الارتباط المتلازم والضروري بين التنوع الثقافي والاختلاف العرقي. ويبرر نقده هذا من خلال مجموعة من الأفكار (كلود ليفي ستروس، 1982):

- ازدهار الثقافات البشرية وتقدمها، لا يرتبط من قريب أو بعيد بأي تفوق أو امتياز عرقي.
- لا يصح الحديث عن تفاضل أو تقياس بين الثقافات البشرية، وإنما عن تعادل وتساوي بين هذه الثقافات.
- الثقافات البشرية تصنف عن طريق المعايير والقيم، وهذه الأخيرة ذات طابع نسبي، وبالتالي لا يمكن تصنيف أي ثقافة ضمن خانة التقدم أو التخلف.
- التأكيد على أن الانفتاح بين الثقافات هو الكفيل بتحقيق الازدهار الثقافي. كما أن التعاون ومد جسور التواصل بين المجتمعات عن طريق الثقافة، يعتبر مبعثاً للإثراء، بينما العزلة تحيل على الجمود الثقافي.

فالغريب بالنسبة لانا يتمثل في الآخر، هذا الآخر القادم من ثقافة أخرى مختلفة عن ثقافة الانا، والمهاجر ببلدان الاستقبال يُعتبر غريباً لأنه مختلف بثقافته، لذلك فإن ستروس يتحدث عن "المركزية الإثنية"، والتي تعني أن أي أحكام مسبقة نقوم بإصدارها نحو ثقافة أخرى إنما تكون مستمدة من ثقافتنا الخاصة. وهنا يضع ستروس نوع من التقابل بين "الأناية" بالنسبة للوعي الفردي، و"المركزية الإثنية" بالنسبة للوعي الجماعي، وفي هذا السياق فهو يدعو لتقبل الاختلافات والتسامح بين الثقافات المختلفة، وهذا ما عبر عنه بالنسبية الثقافية، بحيث أن ثقافة معينة لا تملك حق تنصيب نفسها على رأس باقي الثقافات، أو أنها أرقى وأسمى من باقي الثقافات، لذلك لا يجوز بأي حال من الأحوال الحديث عن سُلّم مفاضلة بين الثقافات، بينما يمكن الحديث عن التنوع النسبي بينها، وأي اعتقاد بالتفوق الثقافي فإنما يكون نتيجة للأحكام المسبقة المنبثقة عن المركزية الإثنية (موقع أنتروبوس، د.ت).

وبالتالي فوضعية التعدد الثقافي أصبحت سمة ملازمة لكافة المجتمعات المعاصرة حيث أن الحركات الهجرية وتأثير العولمة أصبحت واضحة على عصرنا الحالي، إلا أن المشكلة تكمن بالأساس في إدارة هذه الوضعية، سواء من طرف المهاجرين أو المجتمعات المستقبلة للهجرة. وسيكون من المفيد التعرف على بعض وجهات نظر التيارات الفكرية بخصوص التعامل مع التعدد الثقافي وتأثير التماس الثقافي على السلوك واتخاذ المواقف لدى المهاجرين.

ثانياً: تحليل تفاعلات الهوية الثقافية في سياق الهجرة

بفعل انتقال الأشخاص واختلاط اللغات والثقافات، والتحويلات التي طرأت على أنماط العيش، يمكن اعتبار الهجرة عاملاً محفزاً على التغيير الثقافي والمجتمعي، وفي سياق الهجرة فإن مفهوم الهوية يعرف عدداً من التغيرات، سواء في المجتمعات الأصلية أو بلدان الإقامة، فالهوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالانتماء، بالإضافة لارتباطها الكبير بالتفاعل بين الثقافات، وهذا ما يجعلها ترتبط بشدة بالهجرة، لأن هذه الأخيرة تُحدث مجموعة من التغيرات بخصوص روابط الانتماء. هنا سنعمل على كشف وتحليل مختلف سلوكيات المهاجرين في مواجهتهم لهذه الوضعية بانتقالهم للعيش داخل ثقافة جديدة قد تختلف كلياً أو جزئياً عن ثقافتهم

الأصلية، فالتعددية الثقافية أصبحت سمة مميزة لمجتمعات اليوم، إلا أن المشكلة لا تكمن في التعددية الثقافية، بل في إدارة هذه التعددية من طرف المجتمعات والأفراد.

وبخصوص دراسة السلوك الإنساني في علاقته بالثقافة يمكن الحديث عن ثلاث مقاربات. بالنسبة للمقاربة الأولى تُعتبر مقاربة إطلاقيه، لأنها تقلل من الدور الذي تلعبه الثقافة في التأثير على السلوك البشري، وترى أن السلوك هو واحد بالنسبة لجميع البشر، وعلى النقيض من هذا التوجه نجد المقاربة النسبوية، والتي تؤمن بأن السلوك البشري والحاجات النفسية والعمليات العقلية تخضع بالضرورة للثقافة، وبالتالي فإن هذا السلوك والحاجيات والعمليات تختلف من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى باختلاف الثقافات التي ينتمون إليها، وبين المقاربة الأولى التي تهمل دور الثقافة في السلوك، والمقاربة الثانية التي ترى أن الثقافة هي الأساس في السلوك البشري، نجد وجهة نظر وسطية وهي المقاربة الكلية العالمية، والتي تعتقد أن الحاجات والعمليات النفسية هي نفسها بالنسبة للجميع، إلا أن إشباعها وطريقة التعبير عنها يمثلان لمتغير الثقافة. John W. (Berry & David Sam, 1997).

### 1- استراتيجيات الهوية

خرجت للوجود العديد من النظريات التي اشتغلت على دراسة تأثير التعدد الثقافي على السلوك البشري، وتعتبر نظرية كارمل كاميليري "استراتيجيات الهوية" مرجعا أساسيا لتحليل وفهم التحديات التي يعيشها المهاجر ببلاد المهجر بخصوص تدبير وضعية العيش بين ثقافتين.

#### 1-1- استراتيجيات الهوية من أجل تجنب الصراع الثقافي

حسب كاميليري، فإن هوية الفرد هي "منظومة مترابطة ومتكاملة من المعطيات المادية والمعنوية والنفسية والاجتماعية، تتضمن صفة الشعور بالهوية والإحساس بها، باعتبارها وحدة داخلية متجانسة متمثلة في الإحساس بالاستمرارية والديمومة والكلية والتباين" (Carmel Camilleri, 1990, p.89). ويؤكد على أنه للهوية ثلاثة جوانب، يتمثل أولها في الجانب الأنطولوجي للهوية، والذي يلبي الوظيفة المعنوية، لأن الهوية لها دور مهم في سيرورة إنتاج الذات الفردية والجماعية وتناغمها وإرساء ماهيتها وسماتها، كما أن الوظيفة المعنوية تعطي معنى لهذه الذات عن طريق تمثل الشخص للمبادئ والقيم التي نشأ عليها، وهذا ما يسميه بالهوية الوجودية. أما الجانب الثاني فهو الجانب القيمي والذي يستجيب لحاجة تقدير الذات، لأن الفرد في حاجة للشعور بأن له ولمجموعته الأصلية قيمة إيجابية، ويسعى دائما للتعبير عنها أمام الغير، وهذا ما يسميه بالهوية الظاهرية. وثالثا، الجانب البراغماتي للهوية، والذي يلعب دور الوظيفة الإدماجية، فبيئة الفرد مليئة بالاختلافات والتناقضات، والتي يمكن أن تنتج تهديدات مرتبطة بانسجام هوية الفرد ووحدها، كما أن مكوناتها ليست منسجمة ومتوافقة على الدوام، ومن خلال هذا الجانب فإن الفرد يسعى للاندماج والتكيف مع بيئته بشكل دائم، وهذا ما يتيح له تعديل سلوكه أو تغييره، من أجل خلق التوافق مع الواقع، وهذا ما يسميه بالهوية الواقعية (Carmel Camilleri, 1990). وبهذا، فهوية الفرد هي نتيجة ارتباط دينامي وتفاعلي وجدلي بين هذه الوظائف، فالفرد من خلال فهمه لمعايير وقيم ثقافته، بالإضافة لقدرته على إدارة الارتباط التفاعلي والدينامي بين وظائف الهوية، يكون قد قطع شوطا مهما في تكيفه مع نفسه ومع الآخرين (أمين عزام، 2018). وفي هذا السياق يمكن التساؤل حول المهاجرين الذين يعيشون خارج مجتمعاتهم الأصلية، وفي إطار ثقافة مغايرة لثقافتهم الأم والتي لن يكون من السهل عليهم فهم قيمها ومعاييرها، وهذا يحيلنا للتساؤل حول الأليات التي يستتجد بها حين يجد نفسه منفصلا عن مجتمعه ولغته وثقافته بقيمها ومعاييرها التي تلقى ضمنها تنشئته الاجتماعية.



يرى كاميليري انطلاقاً من نظريته، بأن المهاجر يحمل ثقافة غير متوافقة مع ثقافة الأغلبية في مجتمع الاستقبال، الشيء الذي يولد وضعية صراع ثقافي بين ما يحمله ويؤمن به من قيم ومعايير خاصة بثقافته الأصلية، وتلك السائدة بالمجتمع المستقبل، ما يجعل التوازن بين وظائف الهوية (الأنطولوجية، تقدير الذات، البراغماتية) يختل، نتيجة التناقض بين تشكيلتين مختلفتين من المعايير والقيم، يؤدي لنشوء صراع داخلي لدى المهاجر، الذي يسعى لإعادة بناء هذا التوازن عن طريق تجاوز الضغوطات الناجمة عن هذا الصراع، وهو ما يسميه كاميليري بـ "الاتساق الهوياتي"، وذلك عن طريق نهج سلوكي وقيمي يستطيع من خلاله بلوغ توافقات ثقافية تعطيه الشعور بشيء من التوازن والانسجام. ومجموع هذه الخيارات التي يتبناها الفرد من خلال هذه العملية يطلق عليها كاميليري "إستراتيجيات الهوية من أجل تجنب الصراع الثقافي وإعادة الترابط والانسجام" (Pierre Dasen & Tania Ogay, 2000, p.58). وتجنب الصراع يتم عبر ثلاثة مستويات من الانسجام: إما البسيط، المركب، أو المخفف.

بالنسبة لاستراتيجيات تجنب الصراع عن طريق الانسجام البسيط، يلجأ لها المهاجر عندما يتنازل عن أحد مكونات الهوية البراغماتي أو الأنطولوجي، ففي حالة محافظته على الجانب الأنطولوجي من هويته، فهو بهذا ينشئ بثقافته الأصلية ويرفض تبني ثقافة مجتمع الاستقبال، وحسب كاميليري، فهذه العملية ليست سهلة ولا تتم بشكل أوتوماتيكي، لأن المهاجر يصعب عليه إسقاط الجانب البراغماتي والتخلي بشكل كلي عن المجتمع المضيق، حتى وإن كان هذا التعامل بشكل محدود، فهو لا يستطيع تجنبه، لأنه مجبر على التعامل معه مادام يعيش على أرضه. وأما إذا اهتم بالجانب البراغماتي وتخلي كلياً عن الجانب الأنطولوجي فإنه يتنازل عن ثقافته الأصلية وينغمس كلياً بثقافة مجتمع الاستقبال، وبهذا يقوم باستدماج كلي لقيم ومعايير مجتمع الاستقبال، فيتوجه للانسلاخ عن مجتمعه الأصلي وثقافته ويساير ثقافة وسلوك مجتمع الإقامة. ويمكن أن نجد مظهراً آخر من السلوك يتبناه المهاجر، فيتعامل مع ثقافة بلد الاستقبال والثقافة الأم بشكل تناوبي، بحيث أن اللغة والقيم والمعايير تتناوب حسب دوائر التعامل، فيتبنى لغة وقيم وثقافة مجتمع الاستقبال ضمن دائرة العمل وبين الأصدقاء، بينما يلتجئ لقيم ثقافته الأصلية ومعاييرها ولغتها ضمن دائرة العائلة وداخل البيت مثلاً (أمين عزام، 2018).

وبالنسبة للاستراتيجية الثانية، والتي يسميها باستراتيجيات الانسجام المركب من أجل تجنب الصراع، فتكون عن طريق اعتماد المهاجر على المزج بين الوظيفة البراغماتية والأنطولوجية دون التخلي نهائياً عن أحد الوظيفتين من أجل تحقيق الانسجام، وتتم هذه العملية وفق منطقتين اثنتين، الأولى منطق عاطفي والثاني منطق عقلائي، فبالنسبة للأول، يعيد المهاجر من خلاله تفسير وتأويل قيم ومعايير الثقافة السائدة بمجتمع الاستقبال وكذلك ثقافته الأصلية من أجل التقريب بينهما. أما وفق المنطق العقلائي فهو يقوم بإعادة التقييم والتفسير للتوفيق بين الثقافتين، من خلال تفسير القيم العتيقة بمعارف حديثة تهتم بالفحوى والمضمون دون الاكتراث للقوالب الثابتة والتأويل الحرفي للأمور، وهذا يعني أنه يتعامل مع الثقافة القديمة وفق وجهة نظر جديدة تُعيد صياغتها. وهذا النوع يتطلب قدر عالي من النضوج الفكري والمعرفي من أجل تقبل الآخر والانفتاح عليه والتبادل معه (أمين عزام، 2018، ص.47).

قد يفشل بعض المهاجرين في تقادي الصراع الثقافي، سواء عن طريق الانسجام البسيط أو المركب، فيلجؤون لاستراتيجية تجنب الصراع عن طريق الانسجام المخفف، وذلك من أجل تخفيف الصراع ما أمكن. وتتم عن طريق إخضاعهم قيم ثقافتهم الأصلية لعملية تفاضل فيما بينها، فيعطون الأهمية للقيم التي يرون أنها بعض التوافق مع ثقافة المجتمع المضيق، ويقللون من أهمية تلك التي لا تتوفر على هذا التوافق. وبنفس الطريقة يتعاملون مع قيم ومعايير مجتمع الاستقبال (Pierre Dasen & Tania Ogay, 2000).

قد يظهر أن هذا النوع من استراتيجيات الهوية لا يختلف كثيرا عن استراتيجيات تجنب الصراع عن طريق الانسجام المركب أو البسيط، لكن الفرق الأساسي بينهما هو أن الصراع الهوياتي بالنسبة لاستراتيجيات تجنب الصراع عن طريق الانسجام المخفف لا يزول بشكل نهائي، ويبقى متواجداً، إلا أن المهاجر يحاول التكيف معه والتخفيف منه قدر المستطاع.

وبهذا ففرضية استراتيجيات الهوية تؤمن بضرورة الصراع في حالة التماس بين ثقافتين، وأن على المهاجر إدارة هذه الوضعية من خلال محاولاته تجنب هذا الصراع عن طريق نهجه لاستراتيجيات تمكنه من تعديل سلوكه أو تبني سلوك جديد والتنازل على بعض قيم ومعايير ثقافته الأصلية من أجل النجاح في العيش ببلد الاستقبال دون ضغوط وتوترات.

## 2-1- استراتيجيات الهوية من أجل إعادة الاعتبار للذات

باعتبار وضعية المهاجر كعنصر أجنبي داخل مجتمع الاستقبال تجعله يندرج ضمن فئة الأقلية بهذا البلد، وبالنظر للعلاقة غير المتكافئة بين هذه الفئة وفئة الأغلبية، فقد ينتج لدى المهاجر تدني اعتبار الذات، ويمكن للصور النمطية ونظرة السكان الأصليين للمهاجرين أن تكون متحكما أساسيا في طبيعة هذه العلاقة، بالإضافة للهيمنة التي يتمتع بها مجتمع الاستقبال. وبهذا قد ينظر المهاجر لذاته بنوع من التبخيس والتدني، الشيء الذي يدفعه لتبني بعض الاستراتيجيات التي يسميها كاميليري "استراتيجيات الهوية من أجل إعادة الاعتبار للذات". ويقول: "إن العلاقة غير المتكافئة بين المهاجر وثقافته من زاوية، والمجتمع المضيف وثقافته من زاوية ثانية، تلقي بآثار سلبية على صورة الذات، وتؤدي إلى زعزعة ثقته بنفسه، وعدم وصوله إلى هوية اجتماعية إيجابية. فيلجأ لعدة إستراتيجيات لإعادة الاعتبار لذاته" (Carmel Camilleri, 1990, p.96). ويتحدث بهذا الخصوص على نوعين من الاستراتيجيات.

بالنسبة للنوع الأول، والذي يسميه "باستراتيجيات الهويات التابعة"، فتكون نتيجة مجموعة من الأفكار السلبية من طرف مجتمع الاستقبال، حيث يمثل المهاجر هذه الأفكار عن طريق اللاوعي، فتكون تصرفاته بناء على هذه الأفكار، وهذا ما يطلق عليه كاميليري "الهوية السلبية"، وغالبا ما تكون هذه الاستراتيجية شائعة بين عناصر الجيل الأول والثاني المنحدرين من أبناء مهاجرين، لأن ردود فعلهم تجاه مع هذه الأفكار النمطية تكون بطريقة سلبية لاشعورية. ومن أجل الهروب من حالة الوصم هذه والمبنية على خلفيتهم العرقية والثقافية، يقوم بعض المهاجرين بالتماهي مع مجتمع الاستقبال، فيتحدثون عن جماعتهم الأصلية وفق نفس الأفكار النمطية، وكأنهم ليسوا من هذه الجماعة، وهذا من أجل محاولة الهروب من هذه الأفكار، وهو ما يطلق عليه "الهوية السلبية المزاحة". فيما نرى بعض المهاجرين يرفضون هذا التماهي، لكنهم يتقبلون الأفكار النمطية عن جماعتهم، ولا يتقبلونها عن أنفسهم بصفاتهم أفرادا. وهذا ما يسميه كاميليري "إستراتيجية الهوية بالتمايز" (Carmel Camilleri, 1990, p.98).

أما عن النوع الثاني، فكاميليري يتحدث عن "استراتيجيات الهوية التفاعلية"، وهي نوع من الاستراتيجيات الدفاعية التي يستخدمها المهاجرون لمواجهة النظرة الدونية والأفكار النمطية. فيتشبهت جزء منهم بثقافة بلده الأصلي، ويرفض أي صورة سلبية عنها، ويمثل هذا الرفض نوع من الافتخار والاعتزاز بالأصول، وفي نفس الوقت هو وسيلة غير مباشرة من أجل حماية ذواتهم من أي تهديد، وهذا ما جعل هذه الهوية تسمى "بالهوية الدفاعية". بينما تختار فئة أخرى، وخاصة من أبناء وأحفاد المهاجرين الذين ولدوا ببلدان الهجرة، إظهار الجوانب الإيجابية لمجتمعات آباءهم وأجدادهم بشكل فيه مغالاة كبيرة، ويكون هذا في بعض الأحيان بصورة صدامية مع مجتمع الاستقبال، وهنا نتحدث عن "هوية إشكالية". إلا أن الملاحظة المهمة هنا هي أن

معظم الشباب من هذه الفئة تكون علاقتهم بثقافتهم الأم بالاسم فقط، وهذا يسميه كاميليري "الهوية المبدأ"، حيث يكون هناك انفصال بين السلوك اليومي للمهاجر وتصريحه عن ثقافته الأصلية وانتمائه إليها Carmel (Camilleri, 1990).

فحسب كاميليري فإن وضعية المهاجر كأجنبي ببلد الاستقبال وكحامل لثقافة مختلفة عن هذا البلد، تجعله محط نظرة دونية من طرف المجتمع المضيق، ورغم توالي أجيال هؤلاء المهاجرين فإن أبناءهم وأحفادهم عليهم نهج استراتيجيات من أجل إعادة الاعتبار لهذه الذات التي تم الحط من قدرها ومكانتها لا شيء سوى أن هذا الشخص من خلفية مهاجرة وأن أصوله العرقية لا تنتمي لهذا البلد.

## 2- استراتيجيات المثاقفة

كانت للباحث جون بيرري مساهمات جد مهمة بخصوص تدبير التنوع الثقافي من خلال نظريته "استراتيجيات المثاقفة"، حيث يرى أنه من أجل التكيف بمجتمعات الاستقبال، يلجأ المهاجرون لعدد من استراتيجيات المثاقفة، والتي حدد أبعادها في ثلاثة. يتمثل الأول في البعد السلوكي، ويقصد به التغييرات التي تطرأ على تصرفات وعادات المهاجر داخل مجتمع الاستقبال، أما الثاني فهو البعد النفسي، وهو ما يسميه "قلق المثاقفة"، والذي يرتبط بالمشاكل التي يعيشها المهاجر بمجتمعه الجديد، والتي غالباً ما تكون خارج إرادته، أما البعد الثالث فيتمثل في المستوى الموقفي، والذي يحدد "اتجاهات المثاقفة"، لذلك فهذا المستوى الأخير يعتبر ذو أهمية كبيرة جداً، فالمهاجر في مواجهته لمشكلة الهوية والمعايير الثقافية يختار إحدى استراتيجيات المثاقفة، واختياره هذا يتأسس بشكل كبير على موقفه ونظرة لكل من ثقافة بلد الاستقبال وثقافته الأصلية (R BOURHIS, J-P LEYENS, 1994).

وقبل الخوض في تفاصيل نظرية بيرري، لا بد من الوقوف قليلاً عند مفهوم المثاقفة، والذي يحيل على التأثير الثقافي المتكافئ والمتبادل. فالأنثروبولوجيون الأمريكيون الأوائل يرون أن مفهوم المثاقفة يشير للظواهر الناتجة عن الاحتكاك المباشر والمتواصل بين مجموعات بشرية تنتمي لثقافات متنوعة، هذا التواصل يفضي لتحولات في الأنماط الثقافية لهذه المجموعات (أمين عزام، 2018). ومنه، فالمثاقفة تحيل على تفاعل ثقافي وفكري متبادل بين الأطراف، كما تحيل على التساوي في الحقوق والواجبات، كما أن التعريف شدد على التعاون المتبادل والاعتراف. إلا أنه من الصعب والنادر أن تتم عملية المثاقفة بين مجموعات متكافئة ومتساوية، -خصوصاً في سياق الهجرة- لأن الواقع يشير لتواجد مجموعة مهيمنة ومسيطرة تُصدّر قيم ثقافتها للمجموعة الأخرى المعرّضة بشكل أكبر للتغيرات الثقافية الناتجة عن الاحتكاك والتواصل بين الثقافتين (John W. Berry & David Sam, 1997). إلا أن بيرري يرى أن تقبل الاختلاف الثقافي واستيعابه، وقابلية التغيير، تختلف درجتها حسب الأشخاص، لذلك فإن أي تحليل لعملية المثاقفة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد، منها الأبعاد الشخصية الذاتية والأبعاد النفسية، بالإضافة للتباينات والفروق الفردية. ومن أجل تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي، فإن المهاجر يلتجئ لبعض الاستراتيجيات، وهذا اللجوء يعتمد على موقفه من ثقافة مجتمع الاستقبال ومن ثقافته الأم، هذا الموقف يدفعه إما للحفاظ على قيم ومعايير الثقافة الأصلية، أو لتبني قيم ومعايير ثقافة الأغلبية المستقبلية. هذا التحديد يسمح بالتعرف على الاستراتيجية التي سيتصرف المهاجر وفقها، والتي حددها جون بيرري في أربع حالات أساسية: الاندماج، التماهي، الانعزال، أو التهميش (John W. Berry & David Sam, 1997).

نتحدث عن الاندماج عندما يحتفظ المهاجر بسمات هويته وثقافته الأصلية، كالعادات والتقاليد والدين، يوازيه تبني خصائص مجتمع الاستقبال الثقافية والتواصل معه، ويعتبر جون بيرري أن الاندماج هو أفضل تمظهر

لعملية المثاقفة، لأنه يُبرز محاولة المهاجر التوفيق بين الثقافتين. أما التماهي، فيُمثل ميول المهاجر للتفريط بهويته وثقافته الأصلية، لتبني هوية وثقافة مجتمع الاستقبال، فهو يتمثل معايير وقيم الجماعة المهيمنة وينفصل تماما عن ثقافته الأصلية، وبالتالي فالمهاجر المتماهي مع مجتمع الاستقبال تختلف شخصيته قبل الهجرة عن شخصيته بعدها. وبالنسبة للانعزال أو "التوقع الثقافي" حسب بيرري، فيكون استراتيجية يسعى من خلالها المهاجر إلى قطع أي صلة مع مجتمع الاستقبال، ورفض أي تعامل أو تواصل أو اختلاط معه، ولا يحاول ربط أي علاقة مع الثقافة الجديدة، ويعمل جاهدا من أجل المحافظة على هويته وثقافته الأصلية، وذلك من خلال الانطواء على الذات وأخذ مسافة عن أفراد مجتمع الاستقبال. وفيما يخص التهميش، فلا يمكن الحديث عن استراتيجية يختارها الفرد بقدر ما يمكن الحديث عن حالة من الاغتراب النفسي والضياع والتشتت، وهي عبارة عن ردة فعل المهاجر الذي أضاع سيماته هويته وثقافته الأصلية، في نفس الوقت الذي لا يستطيع فيه الاندماج داخل هذا المجتمع الجديد وثقافته بمعاييرها وقيمتها، وقد يكون السبب الأساسي في ذلك تعرضهم للعنصرية والازدراء من طرف أفراد مجتمع الاستقبال John W. Berry & David (Sam, 1997).

وكما هو مبين في الجدول رقم 1 المقتبس من نموذج الثقاف لبيري ونموذج كانوتي، يمكننا التمييز بين الأشكال الأربعة التي يمكن من خلالها أن تتطور الهوية الثقافية للمهاجر، إما من خلال الاستيعاب، أو التكامل، أو الانفصال، أو التهميش.

الجدول 1 - نموذج لملاح الثقاف للأشخاص من الأقليات العرقية / المهاجرة

		الحفاظ على الثقافة العرقية الخاصة بالمهاجر	
		إيجابي	سلبي
تبني ثقافة المجتمع المضيف	إيجابي	اندماج Intégration	استيعاب Assimilation
	سلبي	انفصال Séparation	تهميش Marginalisation

المصدر:

Fasal Kanouté, "Profils d'acculturation d'élèves issus de l'immigration récente à Montréal", Revue des sciences de l'éducation, 28, 1(2002), 171-190, (P.179). Doi: <https://doi.org/10.7202/007154ar>.

وبالتالي، فكلما كانت الهوية العرقية والهوية الوطنية للمهاجر إيجابية تجاه كليهما، فإن هويته الثقافية تؤيد الاندماج، وهو توليف لهاتين الهويتين. أما إذا كانت هويته العرقية والهوية الوطنية متعارضة وسلبية تجاه بعضها البعض، فإن هويته الثقافية تتجه نحو التهميش، وهو موقف المهاجرين الذين يتبنون مسافة مع ثقافتهم الأصلية دون استئثار ثقافة البلد المضيف (Fasal Kanouté, 2002). على العكس من ذلك، إذا كانت الهوية العرقية للفرد سلبية ولكن الهوية الوطنية للفرد تظل إيجابية، فإن الهوية الثقافية للفرد تتحول نحو الاستيعاب، أي موقف المهاجرين الذين يتخلون عن معتقدات وقيم ثقافة الأصل لقبول معتقدات وقيم مجتمع الاستقبال بشكل كامل (N Bonvillain, B Schwimmer, 2008). ومن ناحية أخرى، إذا كانت الهوية

العرقية للفرد إيجابية ولكن الهوية الوطنية للفرد تظل سلبية، فإن الهوية الثقافية للفرد تميل نحو الانفصال، أي الموقف الذي يفضل الارتباط بثقافة الأصل على حساب ثقافة المجتمع المضيف (Michal Krumer-Nevo, Menny Malka, 2012).

بعد استعراض لمحة موجزة عن النظريتين يمكن الخروج ببعض الملاحظات والخلاصات، فالنظريتان لهما نفس نقطة الانطلاق، والتي ترى على أن الفرد يعتبر الفاعل الأساسي في بناء هويته واختيار سلوكه، لذلك فهما تتحدثان عن "الاستراتيجية" من أجل تحليل ودراسة الاتصال الثقافي وديناميته في سياق التعددية الثقافية. والمقصود بالاستراتيجية من خلال النظريتين بأنها "الإجراءات التي يستخدمها، على نحو واع أو غير واع، فرد أو جماعة لأجل الوصول إلى هدف معين صريح أو ضمني على مستوى اللاوعي، وتتبلور هذه الاستراتيجيات وفقا لحالة التفاعل بين الفرد والمجتمع في سياق محدد (ثقافي، اجتماعي، تاريخي، ونفسي)". (أمين عزام، 2018، ص.53). كما أنهما تعتمدان نفس الأبعاد والمتغيرات من أجل الوقوف على مختلف الاستراتيجيات التي ينفجها المهاجرون بالمجتمعات التعددية. فبالنسبة لاستراتيجيات الثقافة تلجأ لتقاطع رغبة المهاجر في الحفاظ على ثقافته الأم، والتي يوازها الجانب الأنطولوجي بنظرية استراتيجيات الهوية الذي يلعب الوظيفة المعنوية، مع الرغبة في الاندماج بمجتمع الاستقبال بثقافته وقيمه الجديدة، وهو ما عبرت عنه نظرية استراتيجيات الهوية بالجانب البراغماتي من الهوية، والذي يلعب الوظيفة الإدماجية.

فاستراتيجيات الثقافة تمثل اختيارات يحدد المهاجر بناء عليها موقفه من ثقافته الأصلية وثقافة بلد الاستقبال، وبالتالي فهي طريقة حياة يراها الفرد على أنها هي الأمثل بالنسبة إليه (التماهي، الاندماج، التهميش، الانعزال) في ظل موقفه من ثقافته الأصلية وتلك التي تخص مجتمع الاستقبال. وبالنسبة لاستراتيجيات الهوية فهي تعبر عن السلوكيات المنسجمة مع المواقف والمفاضلات والاتجاهات، وحسب C Camilleri et G Vinsonneau (1996) "إن استراتيجيات الهوية هي التعبيرات السلوكية لاستراتيجيات الثقافة" (ص.33). فهي إذن انعكاس للواقع الاجتماعي في وعي الفرد.

أما بالنسبة لبعض نقاط الاختلاف بينهما، فنظرية استراتيجيات الهوية يمكن اعتبارها مقارنة فردية من أجل التعامل مع التعدد الثقافي وإدارة الصراع الناتج عنه، فهي ترى الفرد (المهاجر) فاعلا قويا ومبدعا، وأنه قادر على التفاوض والمقارنة والمفاضلة بين المعايير الثقافية، وبالتالي التقرير بشأنها لكي يتمكن من تحقيق التكيف والحصول على المكتسبات الاجتماعية. بهذا فهذه النظرية ضيقت دائرة العلاقات والفاعلين في عملية الاتصال الثقافي، وجعلت الفرد هو المسؤول الأول عن هذه الإدارة وأهملت باقي العلاقات بين المجموعات ومجتمع الاستقبال ومختلف البنيات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. أما بالنسبة لنظرية استراتيجيات الثقافة فإنها تستحضر مجموعة من العوامل المتدخلة في تحديد كل استراتيجية يقوم الفرد باختيارها سواء كانت اندماج أو تماهي أو تفوق أو انعزال، من خلال قدرة المهاجر على سبيل المثال على التواصل مع المجتمع المضيف، أو من خلال ارتباطه بثقافته الأم وتقريره تبنيها أو التخلي عن جانب منها أو تركها كلها، ومدى استعدادها للانفتاح على ثقافة المجتمع المضيف وتقبل الآخر والتسامح معه، John W. Berry (1997). كما أن استراتيجيات الثقافة تتحدد من قبل المهاجر بناء على خصائص مجتمع الاستقبال الذي يعيش فيه ودرجة انفتاحه وتقبله لثقافات أخرى أجنبية، واستعداده للتعامل مع أفرادها والدخول معهم في علاقات اجتماعية. وبالتالي فهذه النظرية تعطي أهمية لخصائص المجتمع المستقبل بقدر الأهمية التي توليها للسماة المرتبطة بالمهاجر.

كما أن نظرية "استراتيجيات الهوية" تؤمن بحتمية الصراع الناتج عن الاتصال الثقافي، وتبرر هذا الصراع بالاختلاف الطبيعي بين الثقافة الأصلية للمهاجر وثقافة الأغلبية المهيمنة ببلد الاستقبال. بالإضافة لاقتناعها

بأن مجتمع الاستقبال سيجعل المهاجر يُكوّن صورة سلبية عن ذاته وعن جماعته، الشيء الذي سيدفعه لنهج استراتيجيات مختلفة للهوية من أجل تجنب الصراع أو التخفيف منه، أو تبني استراتيجيات الهوية من أجل إعادة الاعتبار للذات. وعلى عكس ذلك، لا نلمس تلك الرؤية السلبية التشاؤمية في نظرية استراتيجيات الثقافة، حيث أن بيرري يصف الاتصال الثقافي بأنه حالة وتجربة إيجابية يختبرها المهاجر، وأن سعيه للتكيف ليس هروبا من الصراع الحتمي بين الثقافتين، وإنما من أجل حصول التعايش الغني بين الثقافتين. وربما يرجع هذا التباين بين النظريتين من حيث مقاربتهما للاتصال بين الثقافات للاختلاف بين المجال والبيئة وسياسات الدولة التي نشأت فيها كل نظرية.

خاتمة

قدمت هذه الورقة نبذة عن إدارة التنوع الثقافي بالبلدان المستقبلية للهجرة، سواء من طرف المهاجرين أنفسهم أو من طرف بلدان الاستقبال، كما سلطت الضوء على مجموعة من المفاهيم ذات الارتباط بالموضوع من خلال الخوض في مفهوم الهوية الثقافية، وكيف أنها تمكن المهاجرين من الحفاظ على انتمائهم وروابطهم مع مجتمعهم الأصلي وإرثهم الثقافي من خلال هويتهم العرقية، وفي الوقت نفسه الاندماج بشكل إيجابي داخل المجتمع المضيف وثقافته من خلال الهوية الوطنية، وبالتالي بناء جسور التواصل والتفاهم بين مجموعات المهاجرين والمجتمع المضيف. وبصفتها موروثاً ثقافياً، تمثل الهوية الثقافية أداة قوية للتأصيل والتماسك في ظل تحديات الهجرة والاندماج، فهي تسهم في صقل هوية المهاجر وتعزز الوعي الثقافي للأفراد، مما يمكنهم من التعايش بين ثقافتهم الأصلية وثقافة مجتمع الاستقبال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للهوية الثقافية أن تكون أداة للتماسك الاجتماعي والتنمية الذاتية للجماعات المهاجرة إن تم التأسيس لها وبناءها بالشكل السليم، فعندما يتمكن المهاجر من بناء هويته الثقافية وتعزيزها، فإنه يشجع على الانخراط في مساهمة إيجابية في المجتمعات المستقبلية، وتعزيز التفاعل الثقافي والتعايش السلمي. كما تعرفنا على اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بإدارة التنوع الثقافي انطلاقاً من السياسات التي تعتمدها الدول والمجتمعات في التعامل مع ظاهرة الهجرة، فهناك من ينظر لهذا التنوع على أنه يُولد حالة من الصراع، كما يؤدي للإحساس بتدني اعتبار الذات الناتج عن الاختلاف بين الثقافات، والذي ينتج عنه ضغوط نفسية واجتماعية على المهاجر أن يعيشها ويبحث عن حلول للخروج منها وتجاوزها، وبالتالي فوضعية التعدد الثقافي تشكل أزمة وتهديد للهوية الوطنية حسب هذا التوجه. في حين أن هناك من يرى على أن هذا التعدد الثقافي هو إغناء وإثراء للبلد، وأن وضعية المهاجر تتطلب التوفيق بين قيم ومعايير ثقافته الأصلية وثقافة بلد الاستقبال من أجل الاندماج داخل بلد الاستقبال، وأن الوصول لحالة الاندماج المرغوب لا تقع على عاتق المهاجر لوحده، بل أن بلد الاستقبال يتحمل نصيباً في مساعدته بهذا المسعى من خلال الانفتاح على ثقافة المهاجرين وقبولها ضمن نسيجه الثقافي الوطني، من خلال خلق مساحات يستطيع المهاجرون من خلالها التعبير عن تراثهم الثقافي، وممارسة لغاتهم الأصلية وأخذها بعين الاعتبار ضمن البرامج التدريسية لهذه الدول، بالإضافة لمحاولة التصدي وتصحيح التمثلات المتعلقة بالمهاجرين وثقافتهم ولغاتهم الأم.

## المراجع

- برتران، تراودك. (2007). علم النفس الثقافي هل النمو المعرفي متعلق بالثقافة؟ (حكمت خوري وجوزيف بورزق، مترجم). مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم دار الفارابي.
- ستروس، كلود ليفي. (1982). العرق والتاريخ. (سليم حداد، مترجم). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- سعيد، إدوارد. (2007). الثقافة والمقاومة. (علاء الدين أبو زينة، مترجم). دار الآداب.
- عارف، نصر محمد. (1994). الحضارة - الثقافة - المدنية؛ دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- العاصي، حسن. (2021). تأصيل المصطلح بين الثقافة والمثاقفة. Academia.edu. <https://www.academia.edu/87675539>، اطلع عليه بتاريخ 11/12 /2024
- العدوي، خميس بن راشد. (01 يوليو 2018). في فلسفة التنوع الثقافي. مجلة الوطن. <https://alwatan.om/details/269735>، اطلع عليه بتاريخ 01/12 /2024
- عزام، أمين. (2018). علم النفس عبر الثقافي وعلم النفس الثقافي: دراسة تحليلية في الهوية والثقافة. مجلة عمران. 26 (7)، 37-59
- فياض، حسام الدين. (2021/12/01). الثقافة بين التثقيف والتثاقف. أقلام. <https://www.aqlam.co.uk/archives/4107?v=b74df323e393>، اطلع عليه بتاريخ 05/12/2024
- مارشال، جوردان. (2007). موسوعة علم الاجتماع. (أحمد زايد وآخرون، مترجمون). (ط 2). المجلد 2. المجلس الأعلى للثقافة.
- موقع أرنتروبوس. (د.ب). التنوع الثقافي عند كلود ليفي ستروس. <https://www.aranthropos.com>. اطلع عليه بتاريخ 2024/07/27
- Beiser, M. (1999). *Strangers at the gate: The "boat people's" first ten years in Canada*. University of Toronto Press.
- Berry, J. W. & Sam, D. (1997). Acculturation and Adaptation. in J. W. Berry, M. H. Segall & C. Kagitçibasi (Eds.), *Handbook of Cross-Cultural Psychology*, vol.3 (pp. 291–326). Allyn & Bacon.
- Berry, J. W. (1990). Psychology of acculturation. In J. J. Berman (Eds.), *Nebraska Symposium on Motivation* (pp. 201–234). University of Nebraska Press: Cross-cultural perspectives.
- Berry, J. W. (2005). Acculturation: Living Successfully in Two Cultures. *International Journal of Intercultural Relations*. 29, (6) p 697-712.
- Berry, J. W. (2006). Acculturation: A Conceptual Overview. In Bornstein M. H. & Cote L. R (Eds.), *Acculturation and parent-child relationships:*

- Measurement and development* (pp.13–32). Lawrence Erlbaum Associates Publishers. <https://doi.org/10.4324/9780415963589-2>
- Berry, J. W. (2010). Immigrant acculturation: Psychological and social adaptations. In A. E. Azzi et al (Eds.), *Identity and participation in culturally diverse societies: A multidisciplinary perspective* (pp.279-295). Blackwell Publishing Ltd.
  - Boissinot, P. (2015). Le concept d'acculturation : son utilité et les limites dans son application à l'archéologie. In R. Roure (Eds.), *Contacts et acculturations en Méditerranée occidentale* (pp. 145-152). Publications du Centre Camille Jullian. <https://doi.org/10.4000/books.pccj.4041>
  - Bonvillain, N. Schwimmer, B. (2008). *Cultural Anthropology*. Canadian Edition, Pearson Education Canada.
  - BOURHIS, R., & LEYENS, J. P. (1994). *Stéréotypes, discrimination et relation intergroupes*. Mardaga.
  - Bruner, J. (2008). *Culture et modes de pensée*. Éditions Retz
  - Camilleri, C. (1990). Identité et gestion de la disparité culturelle : Essai d'une typologie. In C. Camilleri et al (Eds.), *Stratégies Identitaires* (pp. 85–110) PUF.
  - Camilleri, C., Vinsonneau, G. (1996). *Psychologie et culture : concepts et méthodes*. Armand Colin.
  - Dasen, P., & Ogay, T. (2000). Pertinence d'une approche comparative pour la théorie des stratégies identitaires. In J. Costa-Lascoux., & M. A Hily & G. Vermès (Eds.), *Pluralité des cultures et dynamiques identitaires : Hommage à Carmel Camilleri* (pp.55-80). L'Harmattan.
  - Dorais, L. J. (2004). La construction de l'identité. In D. Deshaies., & D. Vincent (Eds.), *Discours et constructions identitaires* (pp.1-11). Les presses de l'université Laval.
  - Dorais, L. J., & Searles, E. 2001. Identités Inuit/Inuit identities. *Etudes/Inuit/Studies*. 25, (1-2) 9-35.
  - Fasal, K. (2002). Profils d'acculturation d'élèves issus de l'immigration récente à Montréal. *Revue des sciences de l'éducation*. 28, (1) 171-190, doi:<https://doi.org/10.7202/007154ar>.
  - Harvey, G., Tremlett, P. F., & Sutherland, L. T. (2017). *Religion and Culture*. Bloomsbury Academic.
  - Krumer-Nevo, M., & Menny, M. (2012). Identity Wounds: Multiple Identities and Intersectional Theory in the Context of Multiculturalism. In R. Josselson, & M. Harway (Eds), *Navigating Multiple Identities: Race,*



*Gender, Culture, Nationality, and Roles* (pp.187-206). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199732074.003.0011>.

- Lhotellier, L. (2008). S. Gruszow (coord.). L'identité : qui suis-je ?*L'orientation scolaire et professionnelle*. 37. (3) 444-447.
- Remysen, W. (2004). Le recours au stéréotype dans le discours sur la langue française et l'identité québécoise : une étude de cas dans la région de Québec.InD. Deshaies., &D. Vincent (Eds), *Discours et constructions identitaires*.(pp. 95-121). Les Presses de l'Université Laval.
- St-Denis, K. (2006). *Culture et Diversité Initiation à l'anthropologie*. Éditions CECinc.
- Visonneau, G. (2012). *Mondialisation et identité culturelle*. De Boeck Supérieur.

## دور السعودية في سياسة حظر النفط العربي 1967-1973

م.هالة مهدي الدليمي

جامعة بابل - مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية - العراق

[hala.aldulaimi15@uobabylon.edu.iq](mailto:hala.aldulaimi15@uobabylon.edu.iq)

00964781968965000

## المخلص:

ان الثقل الاسلامي الذي تتمتع به السعودية، وأهميتها الاقتصادية، في المنطقة العربية، اخذت تتجلى عقب الوهن الذي اصاب اقتصاد الانظمة العربية، المواجهة لإسرائيل في حرب عام 1967، مما جعلها بحاجة دائمة إلى المساعدات الاقتصادية، ولان السعودية تعد إحدى الدول ذات التأثير الواضح في السياسة العربية، لذلك سعت السعودية الى جانب الدول العربية المنتجة للنفط، لاتخاذ سياسة حظر النفط العربي عن الدول المساهمة في حرب عام 1967، وسيلة لاستعادة الحقوق العربية، كما كان الهدف الأساس من ذلك هو مساعدة الدول العربية التي تضررت من الحرب مادياً ومعنوياً، كما يتضح أن تغييرات ومستجدات عديدة طرأت على سياسة السعودية في أثناء المدة الزمنية مابين (1967-1973)، ولعل من اسباب ذلك اختلاف الازواضع السياسية العربية والدولية، وتزايد الاهمية السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين العربي والعالمي،

كرس المحور الاول من الدراسة، لتقصي الازواضع السياسية البارزة على الساحة العربية والدولية بعد حرب حزيران عام 1967، والتي كان لها الاثر الفعال على نهج السياسة السعودية تجاه الدول الغربية بشكل عام، والدول المساندة لإسرائيل بشكل خاص، كما يأتي العامل الجغرافي في مقدمة تلك الجوانب، كما تناول المحور ذاته الجذور التاريخية والاقتصادية للعلاقات العربية-الامريكية بعد عام 1967.

اما المحور الثاني من الدراسة، فقد خصص لمعرفة استراتيجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، ومدى تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن دراسة موقف السعودية من قيام الحرب العربية – الإسرائيلية في حزيران عام 1967، وما اعقبها من اتخاذ الاجراءات الصارمة في ايقاف توزيع وتصدير النفط على الدول المساندة لإسرائيل في الحرب انفة الذكر، والعمل على ارجاع الاراضي العربية، الى كنف الامة الاسلامية، في حين تناول المحور الثالث تأثير سياسة حظر النفط العربي على الجانب الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الحظر النفطي، سياسة السعودية، الموقف العربي، حرب تشرين 1973، التوازن الدولي.

## The role of Saudi Arabia in the policy of the Arab oil embargo 1967-1973

Luc.Hala Mahdi Al-Dulaimi

University of Babylon - Babylon Center for Civilizational and  
Historical Studies - Iraq

### Abstract:

The Islamic weight enjoyed by Saudi Arabia, and its economic importance, in the Arab region, is evident after the weakness that hit the economy of the Arab regimes, facing Israel in the 1967 war, which made it in constant need of economic assistance, and because Saudi Arabia is one of the countries with a clear influence in Arab politics, so Saudi Arabia sought, along with the Arab oil-producing countries, to take a policy of banning Arab oil from the countries contributing to the 1967 war. A way to restore Arab rights, as the main objective of this was to help the Arab countries that were affected by the war materially and morally, it is clear that many changes and developments occurred in the policy of Saudi Arabia during the time between (1967-1973), and perhaps one of the reasons for this is the different Arab and international political conditions, and the increasing political and economic importance of the Kingdom of Saudi Arabia at the Arab and global levels, The first axis of the study was devoted to investigating the prominent political situation on the Arab and international arena after the June 1967 war, which had an effective impact on the approach of Saudi policy towards Western countries in general, and countries.

. **Keywords** :Oil embargo, Saudi policy, Western position, October 1973 war, international balance.

## المقدمة:

أخذت المملكة العربية السعودية، دوراً بارزاً في الخليج العربي والشرق الأوسط، على نطاق أوسع، نتيجة لدبلوماسيتها الناعمة والمحايدة،، لاسيما خلال دورها في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، مما عزز سمعتها كصانع للسلام في المنطقة، كما يجب وضع سياقاً عربياً موحداً للسياسة الخارجية خلال المدة الزمنية (1967-1973)، فضلاً عن ما أصبحت للدبلوماسية السعودية أهميته وتأثيره، واضحين في تطورات الأحداث، نتيجة طبيعة انتهاجها لسياسة حظر النفط العربي، عقب الصراع العربي-الإسرائيلي.

ورغم الدعم المادي السعودي، في حرب عام 1973، والذي كان له دوراً في النصر العسكري، الذي تحقق للعرب في حرب تشرين 1973، غير أن قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي، على الدول المساندة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعمر طويلاً، على الرغم من إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن ذلك أظهر الحظر النفطي، أن الدول العربية، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً، واتخاذ موقف موحد، من الدول الغربية.

توزع البحث على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول دراسة الأوضاع السياسية البارزة على الساحة العربية والدولية بعد حرب حزيران عام 1967، والتي كان لها الأثر الفعال على نهج السياسة السعودية تجاه الدول الغربية بشكل عام، والدول المساندة لإسرائيل بشكل خاص، كما يأتي العامل الجغرافي في مقدمة تلك الجوانب، كما تناول المحور ذاته الجذور التاريخية والاقتصادية للعلاقات العربية-الأمريكية بعد عام 1967.

أما المحور الثاني من البحث، حيث خصص لدراسة استراتيجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تطرق المحور إلى موقف السعودية من قيام الحرب العربية-الإسرائيلية في حزيران عام 1967، وما عقبه من اتخاذ الإجراءات الصارمة في إيقاف توزيع وتصدير النفط على الدول المساندة لإسرائيل، في الحرب، فضلاً عن العمل على إرجاع الأراضي العربية، إلى كنف الأمة الإسلامية.

وكرس المحور الثالث لدراسة دور سياسة حظر النفط العربي، في التأثيرات الاقتصادية، على الدول العربية المنتجة للنفط، ورغم الدعم المادي السعودي، في حرب عام 1973، والذي كان له دوراً في النصر العسكري، الذي تحقق للعرب في حرب تشرين 1973، غير أن قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي، على الدول المساندة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعمر طويلاً، على الرغم من إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن ذلك أظهر الحظر النفطي، أن الدول العربية، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً، واتخاذ موقف موحد، من الدول الغربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

**مشكلة البحث:** تنطوي مشكلة البحث على الأسباب التي أدت نشوب حرب حزيران عام 1967، وسياسة الدول العربية تجاه الموقف السعودي من حظر النفط العربي.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في علاقات المملكة العربية السعودية مع الاقطار العربية من جهة، والدول الغربية من جهة أخرى، فضلاً عن خلق التوازن والحياد، نتيجة لتأثير موقعها الجغرافي.

**أهداف البحث:** يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف الى موقف الدول الغربية ازاء سياسة السعودية لحظر النفط العربي.

2- التعرف الى موقف الدول العربية تجاه سياسة السعودية لحظر النفط العربي.

3- كشف حجم الاضرار الاقتصادية الناجمة عن سياسة السعودية لحظر النفط العربي.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهجية التاريخية، من حيث الاعتماد على الوثائق وتحليلها بشكل يناسب ما يتناوله البحث، فضلاً عن سرد الاحداث والتبحر في تفاصيلها، بغية الوصول لمعلومات تغني البحث من الناحية العلمية.

### مجالات الدراسة:

**أولاً: المجال المكاني:** اتخذ الباحث من الدول العربية المشتركة في حرب عام 1967 .

**ثانياً: المجال الزمني:** حدد الباحث المدة الزمنية الواقعة بين عامي 1967-1973.

**الدراسات السابقة:** اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر، تأتي في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق، والتي قدمت معلومات مهمة للدراسة، فلا يمكن لأي باحث يتناول موضوع حظر النفط العربي، أن يتجاهل الوثائق الفلسطينية العربية خلال المدة الزمنية (1965-1974) التي اصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت لاهميتها الكبيرة في إغناء الدراسة، بالمعلومات القيمة عن مواقف الدول العربية تجاه حرب عام 1967.

كما اعتمد الباحث على الوثائق العربية التي اصدرتها دار الأبحاث، والنشر في بيروت بعنوان ( سجل العالم العربي ) والتي عززت الدراسة في معلومات ذات اهمية خاصة بالصراع العربي – الاسرائيلي، فضلاً عن تسليط الضوء على مواقف الدول العربية من سياسة حظر النفط العربي بين عامي 1967-1973.

### المحور الأول: موقف السعودية تجاه الدول الغربية عقب حرب حزيران عام 1967:

عملت الحكومة السعودية بعد الهزيمة التي اعقبت حرب حزيران 1967، على تأكيد مفهوم العالمية الإسلامية كواقع سياسي، حيث أكد الملك فيصل على المضمون الإسلامي، للقضية الفلسطينية، كما شجع تضافر جهود المسلمين، فضلاً عن دعم المسلمين بغية الدفاع عن مقدساتهم، وفي عام 1969 تعززت الدعوات السعودية إلى التضامن الإسلامي، لاسيما عقب قيام بعض المتطرفين من اليهود، بمحاولة إحراق المسجد الأقصى، حيث وجه الملك فيصل نداءً إلى العالم الإسلامي، لغرض اعلان الجهاد الموحد، كما ناشد فيه قادة المسلمين، وشعوبهم ان يستعدوا لتحرير فلسطين، اما الملك حسين فقد اكد على عقد مؤتمر قمة اسلامي بعد محاولة إحراق المسجد الاقصى، فضلاً عن تأييد القضية الفلسطينية. (العقاد، 1973، صفحة 130)

ان فكرة استخدام موضوع النفط، يعتبر وسيلة مهمة من وسائل التأثير، في الصراع (العربي - الإسرائيلي)، والتي ظهرت للمرة الاولى في مؤتمر انشاص عام 1946، كما تكرر الموضوع في مؤتمر بلودان عام 1947، غير أن البعض من الدول العربية لم تفتتح بهذه السياسة، لاسيما المملكة العربية السعودية، والتي اتخذت موقفاً محدداً من مسألة استخدام النفط في النزاع، اذ يشكل النفط مشروع تجاري، ومن الضروري عدم استخدامه في الاغراض السياسية (حسونه، 1973، صفحة 84)، وخلال السنوات (1965-1973)، سعت السعودية في محاولة لها من ايجاد سياسة، نفطية عربية واحدة تساعد على دعم

القضية الفلسطينية ، فعند انعقاد مؤتمر النفط العربي، الخامس في القاهرة في اذار 1965، حيث تم التباحث حول ضرورة استعمال النفط، فضلا عن استخدام الجانب الاقتصادية برتمته، في سبيل خدمة القضية الفلسطينية العربية ، حيث أوصى المؤتمر على ضرورة استعمال النفط، من اجل دعم فلسطين ،وان تحدد علاقات الدول العربية مع الدول الاجنبية ،وفقا لموقفها من قضية فلسطين . (حسونه، 1973، صفحة 80) حدثت العديد من التوترات في الاوضاع بين العرب وإسرائيل عام 1967 ، والتي ولدت ضغوطاً شعبية كبيرة في الوطن العربي، من اجل استخدام النفط كسلاح ،وكانت تلك الضغوط مقدمة لعقد مؤتمر النفط العربي، السادس في بغداد في اذار 1967، انتهت اعمال المؤتمر بالعديد من التوصيات، وكان أبرزها أهمية النفط في قضية فلسطين، كما اتفق المشاركون في المؤتمر، على منع تصدير البترول إلى الدول، التي تساعد إسرائيل، بصورة مباشرة او حتى غير مباشرة، وخاصة المساعدة المسلحة، وفي الوقت ذاته، اصبحت بوادر الحرب تلوح في الافق، وقد دعت الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر طارئ، لوزراء النفط العرب في بغداد في حزيران 1967 ،حيث حضر المؤتمر ممثلون عن احدى عشرة، دولة عربية . (سلامة، 1980، صفحة 412) ، لاسيما المملكة العربية السعودية، وقد اختتم المؤتمر اعماله متخذاً قراراً يدعو إلى قطع النفط العربي عن الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 13)

وعقب اندلاع حرب عام 1967، أغلقت المملكة العربية السعودية ابارها النفطية ،اذ أعلنت شركة الزيت العربية – الاميركي ،المعروفة بـ(ارامكو) ،في نيويورك ،عن إغلاقها لمنشآت انتاج النفط والمصافي التابعة لها في السعودية ،نتيجة وقوع مظاهرات ضد الامريكان فيها، فضلا عن ذلك قامت الحكومة السعودية، بتعليق العمل في مصفى رأس التنورة ،على ساحل الخليج العربي. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 14) كما اوقفت ضخ النفط في خط التابلاين، الذي ينقل النفط السعودي إلى ميناء الزهراني اللبناني، على ساحل البحر الابيض المتوسط، مما يعني أن الحكومة السعودية، ستوقف كافة صادراتها النفطية، فضلاً عن تبنيتها لسياسة العمل المشترك مع ليبيا، من اجل منع النفط عن جميع الدول، التي تساعد إسرائيل في الحرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلى ذلك توقف تصدير النفط السعودي، إلى تلك الدول في الثالث عشر من حزيران عام 1967، وكان ذلك اجراءً تنفيذياً لقرار مجلس الوزراء السعودي المرقم (261) في السابع من حزيران من العام ذاته، لكن بعد اعلان وقف اطلاق النار، طرأ تغييرا على موقف الحكومة السعودية، التي اعلنت انها استأنفت تصدير النفط إلى دول العالم كافة، باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد أن اخذت تعهداً من شركة ارامكو، بعدم وصول النفط السعودي، إلى هاتين الدولتين. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 16)

لم تستمر السعودية بهذه السياسة، وفقا لتصريحات وزير النفط والثروة المعدنية (احمد زكي اليماني) ،والذي اكد على ان التصدير يضر بالمصالح السعودية، أكثر مما يفعل بالدول الغربية، فضلا على أن ايقاف تصدير النفط لدول الغرب، ليس بالاجراء الاقتصادي الصحيح ، لذا يجب الفصل بين السياسة، وبين أي اجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية ،لأية دولة عربية منتجة للنفط، كما اتفقت الصحف السعودية مع تصريحات وزير النفط السعودي، لاسيما صحيفة (الندوة) وصحيفة (البلاد). (سلامة، 1980، صفحة 415) حيث دعت تلك الصحف، إلى استئناف تصدير النفط، للاستفادة من عائداته في تمويل الجيوش العربية المقاتلة، فضلا عن ذلك دعت صحيفة(عكاظ) ،إلى اعادة تصدير النفط، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، وبذلك عدت بعض الدول العربية، هذه الدعوات على أنها تراجع سعودي ،عن كافة مقررات مؤتمر بغداد، لوزراء النفط العرب، كما طالب العراق في الوقت نفسه الى عقد مؤتمر طارئ، لوزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب. (ربيع، 1971، صفحة 236)

اما وزير النفط السعودي، فقد اكد نفيه لاستئناف تصدير النفط السعودي، إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، خشية من تفاقم الخسائر الاقتصادية، التي تلحق ببلاده من جراء سياسة منع تصدير النفط إلى تلك الدول، ونتيجة لتلك السياسة فقد خسرت السعودية ما يقارب (30 مليون دولار) (الوثائق السنوية للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 38)، وان الخسارة المتوقعة سوف ترتفع إلى (123 مليون دولار)، وأكد "بان ليس هناك ما يمنعه من ذكر هذه الأرقام، فالشعب السعودي هو الذي يملك النفط وهو الذي يضحي حين يقطعه، ومن حقه أن يعرف مقدار تضحيته، وان أهمية استعمال سلاح النفط يضعفها الطريقة والأسلوب المرتجل الذي يستعمل به هذا السلاح، وان النفط العربي سلاح فعال، وخطير شريطة أن يستخدم في المعركة بوعي وادراك عاليين. (اليوميات الفلسطينية، 1967، صفحة 569)

عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب مؤتمرهم في العاصمة بغداد خلال المدة (15-20 آب) 1967، حيث خشي الوفد السعودي من الارتجالات، وعدم الدقة في بحث مسألة حظر النفط، اذ دعا إلى التوسع في دراسة مسألة الحظر، كما ابدى الوفد تحفظه تجاه اقتراح الوفد العراقي، بوقف تصدير النفط العربي كلياً، ولمدة (3) اشهر متتالية، حيث صرح اليماني بأن هذا القرار سوف يلحق بالاقتصاد العربي، ولاسيما ان اقتصاد الدول المنتجة للنفط، ان الكثير من الخسائر المادية التي لا يمكن تقديرها. (العقاد، 1973، صفحة 135)

وعقب عجز المؤتمر عن اتخاذ القرارات الحاسمة، بشأن حظر النفط العربي، اعلنت الخرطوم عن استضافتها لمؤتمر القمة العربي الرابع، في التاسع والعشرين من اب 1967، اذ من الضروري ان يستفاد المجتمع العربي من المؤتمر، لا سيما في عائدات النفط، انتهى الاتفاق بالحصول على تخصيص جزء من عائدات النفط العربي، لدعم الدول العربية التي تضررت جراء العدوان الإسرائيلي. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)

ونتيجة لذلك قرر الملوك والرؤساء العرب، استئناف تصدير النفط إلى الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن بريطانيا، بعد أن تعهدت الدول العربية النفطية، بدفع تعويضات مالية سنوية للدول العربية المتضررة، واستمر الاتفاق حتى زوال الآثار السلبية (للتدخل الإسرائيلي)، وبذلك وافق الوفد السعودي، على دفع الثلث من تلك التعويضات سنوياً. (سلامة، 1980، صفحة 417)

ان السياسة النفطية السعودية، قائمة على مبدأ الاستفادة من عائدات النفط، اذ استمرت تلك السياسة حتى قبيل حرب عام 1973، حيث أن الوسيلة الوحيدة لاستخدام النفط هو قطعه لانه يمثل السلاح الأقوى، كما أن تلك السياسة السعودية تعود إلى أسباب عديدة، لا سيما عدم رغبة الحكومة السعودية في فقدان مصدر قوتها العربية، فضلاً عن الموقف الاقليمي، المتمثل بثروتها المالية والنفطية الضخمة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969)، كما وان قدرتها العسكرية لم تكن بالمستوى المطلوب، فضلاً عن أنها لم تكن ترتبط بعلاقات قوية مع المعسكر الشرقي بزعماء الاتحاد السوفيتي، لذلك فان السعودية اخذت تخشى، من التوتر في علاقاتها مع الدول الغربية، بما يجعلها في خلاف مع المعسكرين في الشرقي والغربي، و أن سياسة حظر النفط مع الدول الغربية، يمكن ان يؤدي الى علامات انتقامية، ضد الدول العربية المنتجة للنفط (عليه، 1982، صفحة 72)

### المحور الثاني: سياسة حظر النفط السعودي تجاه الدول الغربية عام 1973:

اخذت سياسة استعمال سلاح النفط، تزداد وتتخذ طابع الجدية بدايات عام 1973، وعقب تصميم دول المواجهة العربية، على خوض حرب جديدة، لإزالة آثار هزيمة حرب حزيران عام 1967، حيث حاول

رئيس الدولة المصرية (محمد انور السادات) اقناع الملك فيصل في اعطاء النفط السعودي، دوراً مهماً في المعركة القادمة، وخاصة بعد التقارب الايجابي الذي حصل بين الطرفين، الا أن الملك فيصل كان غير راغباً في ذلك، فضلاً عن تمسكه بموضوع النفط السعودي، هو مورداً للدخل وليس سلاحاً للحرب (محمد حسين هيكل، 1992)، كما شهد الموقف السعودي تحولاً سريعاً في تطورات الساحة العربية، حيث ذكرت صحيفة (واشنطن بوست) الاميركية، في عددها الصادر في (19 نيسان 1973)، حيث ابلغت السعودية الجانب الاميركي، أن بلادهم لن تعد توفر المزيد من انتاج النفط، مالم تغير واشنطن من سياستها المؤيدة لإسرائيل، وان تصدير النفط السعودي، إلى الولايات المتحدة، يعتبر سياسة سعودية علنية في الشرق الاوسط، وبذلك اكدت السعودية ان الدول العربية ستقف الى جانب السعودية، كما سوف تقطع النفط عن الدول الغربية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، 1969، صفحة 54)

اكملت السعودية سلسلة التحذيرات، الموجهة تجاه الحكومة الاميركية، حيث اكدت على منع تصدير النفط، فضلاً عن فرضها للقيود على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة الاميركية، غير ان الدعم الاميركي لإسرائيل، مما يؤثر على استمرارية تزويدها بالنفط بل حتى الحفاظ على علاقاتنا الودية مع السعودية، حيث بعث الملك فيصل، رسالة إلى الحكومة الاميركية، عن طريق ادارة شركة ارامكو، كما طلب من ادارة شركة ارامكو، مساعدته بما تمتلكه من نفوذ في البيت الابيض . (هيكل، 1992، صفحة 78) غير أن المسؤولين الاميركيين تجاهلوا هذه التهديدات، واتهموا شركة ولم ينفذوا امرها، وبذلك حاول الملك فيصل، المحافظة على علاقات بلاده الجيدة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن استمرارية التقارب مع الحكومة المصر من جهة، والدول العربية من جهة اخرى، غير أن الرد الاميركي جاء من الرئيس نيكسون، الذي اوضح بان اتخاذ أي إجراءات نفطية ضد بلاده، ستكون لها عواقب سلبية، بالتالي يؤثر على مستقبلهم الاقتصادي، وبذلك وجد الملك فيصل بان سياسة قطع النفط، تضر بالعرب، وتسبب لهم الحرمان من السيولة المالية، التي يمولون بها المشاريع الاقتصادية في بلادهم، ويقدمون منها العون إلى دول المواجهة العربية. (اليوميات الفلسطينية، 1967)

في حين صرح الأمير سعود الفيصل، وكيل وزارة النفط السعودية، بان قطع النفط لا يضر بالولايات المتحدة، لأنها لا تحتاج إلى النفط العربي، وانما قد يضر بالدول الغربية فضلاً عن اليابان، وان بلاده ترغب بخسارة مساندة هذه الدول، وبما أن النفط سلاح اقتصادي، وان كل الاسلحة الاقتصادية، تحتاج إلى وقت حتى يظهر مفعولها، لذلك من الافضل دراسة كافة الاساليب لاستخدامها مستقبلاً، لاسيما في صالح القضايا العربية (27)، كما ان رئيس مصر (انور السادات) اثناء زيارته إلى الرياض في (23 آب 1973)، طلب من الملك فيصل تحديد موقفه في مسألة النفط. (دار الابحاث والنشر، 1974، صفحة 1002)

وفي مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في دولة الجزائر في (6 ايلول 1973)، لاستخدام سلاح النفط، وتم التأكيد على أن يكون هناك وقتاً كافياً لاستخدامه، وان يستخدم هذا السلاح في معركة تستمر مدة تكفي لتعبئة الرأي العام عالمياً، كما صرح وزير الداخلية السعودي فهد بن عبدالعزيز، بأن بلاده ليست ملتزمة بأية ارتباطات مع اية دولة، سواء معاهدة او حتى الاتفاقيات السرية. (هيكل، 1992، صفحة 78) اذ ان علاقاتها تبنى على اساس المصالح المشتركة، وانها ستكون في مقدمة الدول العربية، اذا ما تقرر اتحاد مشترك في مواجهة قوى مضادة، كما أوضح الملك فيصل قبيل اندلاع حرب تشرين عام 1973، بأن الحكومة السعودية، سوف تنظر في موضوع تخفيض الانتاج النفطي او تجميده، بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة، كما ان السعودية يجب ان لاتدع انتاجها، يتخطى حدود الاستيعاب لاقتصادها، فضلاً عن رغبة



السعودية في الحصول على المساعدة الاميركية في مجال الصناعة، لما للحكومة الاميركية من سياسة مصالح متبادلة مع دول الشرق الاوسط. (علي، 1975، صفحة 83)

ومن خلال تصريحات الملك فيصل ، بشأن إدخال عنصر النفط كسلاح في المعركة، أكد بشكل قاطع على أن العرب متضامنين في مواقفهم الرئيسية ، و أن قرار الحرب هو قرارا (مصرياً وسعودياً وسورياً) ، وحينما بدأت الحرب (العربية - الإسرائيلية) في ( السادس من تشرين الاول 1973)، اعربت كافة الدول العربية المنتجة للنفط ، وللمرة الاولى على انتهاج سياسة حظر بشكل موحد (هيكل، 1992، صفحة 77)، وأدى سلاح النفط دوراً هاماً وإيجابياً، سواء في مدة المعارك او في المدة التي أعقبت وقف إطلاق النار، كما تميز موقف المملكة العربية السعودية ، خلال مدة الحرب وما بعدها ، بالنشاط الدبلوماسي والنفطي الواسع ، حيث أسهم بشكل فعال في القرارات النفطية السعودية، التي اتخذها العرب لدعم المعركة سياسياً واقتصادياً، ولكن بالرغم من التحذيرات التي اطلقها العاهل السعودي ،للحكومة الاميركية في المدة التي سبقت الحرب، ومطالبتها بتغيير سياستها تجاه الشرق الاوسط، إلا أن الولايات المتحدة الاميركية ، لم تظهر أي اهتمام لتلك الطلبات، كما قلل بعض المسؤولين الاميركيين من شأن التهديدات العربية بقطع النفط، ما يدل على قناعة الادارة الاميركية، بعدم قدرتهم على اتخاذ اجراءات حاسمة. (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، صفحة 281) بشأن حظر النفط المصدر اليها، وفي ظل اجواء الحرب الدائرة في المنطقة العربية ، تقرر في (17 تشرين الاول 1973 )، حيث عقد اجتماع استثنائي للدول العربية المنتجة للنفط، في الكويت لاتخاذ قرارات تخص المعركة، وقرر وزراء النفط العربي ، اثناء الاجتماع على تخفيض انتاج النفط بنسبة (5 % ) شهرياً ، حتى يتم انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية ، التي احتلتها عام 1967 ، واسترجاع جميع حقوق الشعب الفلسطيني. (سلامة، 1980، صفحة 418)

أيد الوفد السعودي في مؤتمر الكويت ، قرار تخفيض الانتاج ، وأبدى تحفظه على بعض المطالب العربية ، المتمثلة بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة (جريسون، 1991، صفحة 113)، فضلاً عن تأميم شركات النفط الاميركية ، وسحب الارصدة العربية من المصارف الاجنبية، إذ أن حظر النفط كلياً عن الولايات المتحدة ، يعد خطوة غير مجدية نفعاً ، وقد تحرم العرب من ورقة رابحة يطرحوها في المفاوضات عقب الحرب ، كذلك ان العرب سوف يخسرون هذه المبادرة قبل أوانها، لذا فان الهدف الأساس من استعمال سلاح النفط ، هو تحييد اوربا واليابان والدول المستهلكة الاخرى ، ومحاولة تحييد الولايات المتحدة الاميركية ، لذلك يجب أن يبقى سلاح النفط ، مستمراً في توفير الدعم الفعال للمعركة ، لأن أي خطوة أو إجراء جذري كالقطع أو التأميم ، سيخلق إرباكاً لن يكون في مصلحة كافة الاطراف ، وسيفتح جبهة جديدة في حرب غير متكافئة مع الولايات المتحدة الاميركية وكذلك الدول الغربية، أما من الناحية الاقتصادية ، فقد ادركت الدول العربية المنتجة للنفط ، بان مؤتمر الكويت يؤكد على اهمية الحفاظ على النفط في آبارها ، افضل من العائدات التي اصبحت قيمتها تتدنى ، لاسيما وان انتاج النفط العربي، كان يتزايد بوتيرة سريعة، مما شكل دافعاً لاتخاذ قرار تخفيض الانتاج. (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، 1973)

أن قرار تخفيض الانتاج الذي اتخذته الدول العربية، لم يغير من قرارات الحكومة الاميركية في سياستها تجاه الشرق الاوسط، لاسيما عقب تقديم الكونغرس الاميركي المساعدة إلى إسرائيل والتي تقدر بحوالي (220 مليون دولار)، لتعويضها عن خسائر الحرب. (سعودي، 1983، صفحة 278) ، في الوقت نفسه أعلنت الحكومة السعودية في الثامن تشرين الاول عام 1973، عن تخفيض انتاجها النفطي بمعدل (10%) كما ان المملكة العربية السعودية، بذلت كل مساعيها لدى الحكومة الاميركية لتعدل موقفها ، واذا لم تتمر هذه

المساعي فان السعودية ،سوف توقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الاميركية ،غير ان استمرار سلبية الموقف الأمريكي، قررت الحكومة السعودية إيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ،من خلال بيان صدر عن الديوان الملكي السعودي في العشرين من تشرين الاول عام 1973. (الرحمن، 1974، صفحة 469) وجاء فيه:

(نظراً لزيادة الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل،لذلك فإن المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة، لاتخاذها هذا الموقف)،وعقب ذلك القرار اعلنت السعودية عن إيقاف تصدير النفط إلى هولندا ايضا، نتيجة مواقفها السلبية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، 1976، صفحة 171)

وبعد انتهاء حرب تشرين عام 1973،عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في دولة الكويت ،في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام 1973، وبذلك اصدروا قراراً ينص على ،خفض الانتاج بنسبة (25%) ،عن انتاج شهر ايلول ،1973 ،وحتى جلاء القوات الإسرائيلية عن الاراضي العربية، التي احتلتها في حزيران 1967، واستعادة الاراضي الفلسطينية،، كما قرروا استمرار الحظر النفطي ،إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا، وايفاد كل من وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني، ووزير الصناعة الجزائري، إلى بعض الدول الاوربية لشرح وجهة النظر العربية، فضلا عن القرارات المتخذة في مؤتمر الكويت الثاني. (ربيع ح.، 1974، صفحة 144)

ففي التاسع من تشرين الثاني عام 1973، قام وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) بزيارة إلى الرياض، لبحث موضوع الحظر النفطي مع المسؤولين السعوديين، غير أن الموقف السعودي لن يعيد تمويل النفط إلى ما كان عليه، الا بعد انتهاء مفاوضات السلام وإعادة الحقوق الفلسطينية، فضلا عن ذلك أن على الولايات المتحدة أن تنتظر وقف إمداد البترول العربي حتى عام 1980 ،إذا لم تغير سياستها، وان البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه، إلا إذا عادت الأراضي العربي . (الشقيري، 1979، صفحة 15)

ورغم وحدة الدول العربية المنتجة للنفط في تحركاتها ضد الغرب، الا ان بعد زيارة كل ما كيسنجر للرياض، حصل على تنازلات سعودية حول حظر النفط ، دون الوعود برفع الحظر، الا عندما يبدأ الانسحاب الإسرائيلي،من الاراضي العربية، غير ان الموقف السعودي استمر في شرط الانسحاب الكامل، مقابل استئناف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة،خشية من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي، ولغرض الضغط على واشنطن لتغيير تلك السياسة. (عليوه، 1982، صفحة 75)

ان زيارة كيسنجر الى السعودية لمعالجة مسألة الحظر النفطي، والبحث عن سبل اتفاق مع المملكة العربية السعودية ،أوجد ضغطاً كبيراً على الولايات المتحدة، فأخذت تبحث عن حلول سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، من اجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكذلك بدأت تتعامل مع المطالب العربية بجدية، للحفاظ على مصالحها الدولية، التي اضر بها الحظر النفطي ،وفي السياق ذاته ، بدأ وزير النفط السعودي (احمد زكي اليماني) في تشرين الثاني عام 1973 ،جولته في عدد من الدول الاوربية، واخذ يعبر عن سياسة بلاده النفطية، ففي الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1973، صرح قائلاً(إذا كنت معادياً لنا فلن تحصل على النفط ، وإذا كنت محايداً فستحصل على النفط، لكن ليس بالقدر الذي كنت تحصل عليه في ما سبق، أما إذا كنت صديقاً فستحصل على كمية النفط، التي كنت تحصل عليها )،اما الدول الاسيوية فقد زار

اليمني، دولة اليابان، وأكد لها على ضرورة قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية، مع إسرائيل، إذا كانت تريد ضمان استئناف تصدير النفط العربي إليها. (الرحمن، 1974، صفحة 272)

اتجه اليمني الى فينا، حيث جدد مطالب حكومته بتمسكها بسياسة الحظر النفطي، لارغام إسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية، وأكد بأن الدول، تصنف كصديقة للعرب، إذا لم تقدم مساعدات لإسرائيل، وفي الوقت ذاته أوضح الملك فيصل، أن الولايات المتحدة هي التي باستطاعتها أن تفرض حلاً عادلاً، يضمن إعادة حقوق العرب المشروعة، في أراضيهم المحتلة، وإعطاء الفلسطينيين حقهم المشروع، فيما جدد اليمني تصريحاته السابقة، وقال أن أي تنازل من الدول العربية النفطية، لن يشمل الولايات المتحدة وهولندا، ومن الضروري ابقاء النفط في الارض، أفضل لنا بكثير من الدولارات الموزعة في المصارف، لاننا نريد أمناً لأجيالنا في المستقبل، وان الدول العربية، تمتلك الوسائل والضغوط الاقتصادية والسياسية، على الولايات المتحدة، وانها قادرة على استعمالها. (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، 1976، صفحة 384)

### المحور الثالث: نتائج سياسة حظر النفط السعودي:

ان الحملة الدبلوماسية الاقتصادية، التي تزعمتها المملكة العربية السعودية، ضد الولايات المتحدة، لم تجد نفعا تجاه قوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك حذر كيسنجر، الدول العربية من امكانية قيام بلاده، باجراءات مضادة، كونها الدولة الاقوى في العالم، إذا ما استمرت حرب النفط العربية، كما حذر الدول الحليفة للولايات المتحدة، من تبديل سياساتها وفقاً لمصالحها النفطية. (الرحمن، 1974، صفحة 272) كما أعلن وزير الدفاع الاميركي جيمس شليزنجر (James Schlesinger)، عن نية بلاده في إقامة قواعد عسكرية كبيرة، في سواحل المحيط الهندي، تهدف إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، في منطقة الخليج العربي، بعد سياسة حظر النفط، التي اتبعتها الدول العربية، إذ ان هذه التهديدات الاميركية، جاء كرد فعل لسياسة الحظر النفطي، على الولايات المتحدة الاميركية. (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1973، أعلن اليمني في اثناء وجوده في كوبنهاغن، بان ماقرته كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، من قرارات معادية لرغبة العرب، سوف تجعل السعودية تعتمد على الية تخفيض انتاج النفط بنسبة 80%، وفي حال لجأت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري، فإن السعودية سوف تتجه نحو تفجير عدد من آبارها النفطية، فضلا عن ذلك اعرب (جميل البارودي) مندوب السعودية في الأمم المتحدة، على غضب الحكومة الاميركية تجاه سياسة السعودية النفطية، واعتبروها عملية ابتزاز، وسنجلها تركع، واذ استخدمت القوة للرد فسيشتعل النفط. (الرحمن، 1974، صفحة 275)

عقب هذه التصريحات التي أطلقها المسؤولون في البلدين، فإن سياسة حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، والتي تزعمتها الحكومة السعودية، أحدثت وللمرة الأولى توتراً في العلاقات (السعودية – الاميركية)، الا ان وزير النفط السعودي، سعى جاهداً للتقليل من حدة هذا التوتر، فضلاً عن العمل على تهدئة الأجواء مع الولايات المتحدة، اذ صرح أن بلاده لن تلجأ إلى أسلوب تأميم شركات النفط، العاملة في أراضيها، وان حكومته تأمل أن يستمر التعاون السعودي الاميركي، لتطوير مصادر الثروة النفطية غير المستغلة. (جريسون، 1991، صفحة 119)

وفي الاول من كانون الاول عام 1973، اجتمع احمد زكي اليمني مع وزير الاقتصاد الهولندي، وأوضح أن الدول العربية فرضت حظراً نفطياً، على هولندا بسبب موقفها العدائي من القضايا العربية، وان هذا الحظر سيرفع اذا ماغيرت هولندا هذا الموقف، كما اجتمع وزراء النفط العرب للمرة الثالثة في الكويت في

الثامن من كانون الاول عام 1973، واتفقوا على رفع الحظر النفطي، عن الولايات المتحدة في حالة التوصل إلى اتفاق حول انسحاب إسرائيل، من الأراضي التي احتلتها عام 1967، فضلاً عن ذلك فإن مرونة مقررات المؤتمر، اكتفت ببداية الانسحاب الإسرائيلي شرطاً، لرفع الحظر النفطي، وهذا يخالف ما كان مقرراً في المؤتمرين السابقين، كما بدأ تنازل المسؤولين السعوديين، عن إطلاق التصريحات في مسألة حظر النفط، وفي اثناء في زيارة وزير النفط السعودي إلى الولايات المتحدة، التقى مع وزير الخارجية الأمريكي كاسنجر، وبدأ المسؤولون في هذه الاثناء، يخفضون من شروطهم لانتهاء الحظر النفطي، حيث اوضح الطرف السعودي، ان حكومته ستخفف من المقاطعة النفطية، ووفقاً لتلك الخطوات المرحلية، أعلنت الدول العربية عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل، اذا وافقت على شروطها، وان سلاح النفط ليس موجهاً للإضرار بالآخرين. (سليمان، 1973، صفحة 124)، وبغية إضعاف الموقف النفطي العربي، ساد انطباع في غالبية الدول العربية، بأن الرياض لم تعد قادرة على تزعم تيار المقاطعة النفطية، بالشكل المناسب، كما انها اصدرت قراراً في اجتماع وزراء النفط العرب، الرابع في الكويت في 25 كانون الاول عام 1973. (جريسون، 1991، صفحة 119)، عن زيادة الانتاج بنسبة (10%)، والتخلي عن قرار خفض الانتاج، كما ان عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي، اتخذوا مواقف موضوعية بشأن هذا النزاع، وأعلنت الولايات المتحدة من جانبها، عن ترحيبها بالقرار، ووصفته بأنه خطوة إيجابية من جانب الدول العربية، وعلى ذلك يمكن لقرارات هذا المؤتمر، أن تعد بداية لتغيير الموقف السعودي بشكل خاص، والموقف العربي بشكل عام، ومن ثم رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل نهائي. (سعودي، 1983، صفحة 281)

ومع أن سياسة حظر النفط، لم تستطيع الصمود كثيراً، غير انها حققت بعض اهدافها، ولعل ابرز نتائجها، ان الحكومة الاميركية اعادت النظر في سياستها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، ودفعت المسؤولين الاميركيين إلى الضغط على الجانب الإسرائيلي، للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام 1967، فضلاً عن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بينما كان التراجع عن هذه السياسة، من الاسباب التي دفعت اسرائيل، للاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، كما ان بعض الجهات الاميركية، اعربت عن عدم وجود حظر النفطي العربي من الناحية الواقعية، لاسيما ما اكده تصرح وزير التجارة الاميركي في الثاني عشر من كانون الاول عام 1973، (أن قسماً من البترول العربي كان، ولا يزال يصل بانتظام إلى الولايات المتحدة). (منيّف، 1974، صفحة 68)

بينما أكدت الحكومة السعودية في هذا الشأن عدم وصول النفط السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، اذ قال وكيل وزارة النفط السعودي، الامير سعود الفيصل، أن وزارته تعتمد على إجراءات فنية خاصة، لمراقبة ناقلات النفط السعودية، إلى نهاية رحلاتها وانه ابلغ شركة (ارامكو) بذلك وحذرها من مخالفة ذلك، كما أن العلاقات السعودية الأمريكية، ازدادت قوة على اثر حرب تشرين عام 1973، وما رافقها من حظر للنفط السعودي عن الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت انعكاسات حظر النفط السعودي، واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك الخطاب الذي وجهه الرئيس نيكسون إلى الشعب الأمريكي في 7 تشرين الثاني 1973 وقال فيه (أن اميركا تستخدم من النفط العربي ما قيمته ثلاثة ملايين برميل يومياً، وان الحظر النفطي سيؤدي إلى أزمة تشهدها الولايات المتحدة)، كما اتخذت الحكومة الاميركية اجراءات اقتصادية مكثفة لمواجهة الحظر، وطلب الرئيس نيكسون من الكونغرس منحه المزيد من الصلاحيات لمواجهةها. (الشقيري، 1979، صفحة 16)

أدى الحظر النفطي إلى رفض الدول الأوروبية، الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO)، مساعدة إسرائيل عسكرياً ، في البيان الصادر في السابع من تشرين الثاني عام 1973 ، من خلال تأكيدها على ضرورة انسحاب إسرائيل، من الأراضي العربية التي أحتلتها عام 1967، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالنزاع العربي - الإسرائيلي . (منيف، 1974، صفحة 69)

يبدو ان تزامن الظروف الدولية مع تطور العلاقات السعودية - الامريكية، بعد الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركات الامريكية في الأراضي السعودية، وخلال السنوات التي اعقبت حرب 1967، اعربت الإدارة الامريكية عن اهتمامها بالمنطقة، مما جعل الحكومة السعودية، تسعى بشكل كبير إلى إقناع الولايات المتحدة الامريكية، لإيجاد تسوية عادلة تجاه الدول العربية وما خسرت من أراضي ، من خلال الرسائل التي تبادلها ملك السعودية والرئيس الامريكي ، رغم انشغال الدول العربية بمواجهة لإسرائيل ، مما اسفر عن تغيرات وثورات داخلية ، نتيجة لتداعيات هزيمة العرب العسكرية في حرب عام 1967 ، بينما حافظت المملكة العربية السعودية على سياستها المعلنة تجاه الاراضي العربية ، وبذلك أصبح للدبلوماسية السعودية أهمية وتأثيرها ، الواضح في تطورات الاحداث خلال المدة الزمنية (1967-1973)، ثم تعاضمت اهمية هذا الدور السعودي في الصراع ، بسبب طبيعة السياسة التي انتهجها الملك السعودي ، ازاء ذلك الصراع، لاسيما عقب الوهن الذي اصاب اقتصاد الانظمة العربية المواجهة لإسرائيل ، مما جعلها بحاجة دائمة إلى المساعدات الاقتصادية.

### الخاتمة:

أن التغييرات والمستجدات التي طرأت بعد حرب عام 1967، افرغت اوضاعا سياسية واقتصادية جديدة كلياً ، سواء كانت عربية او دولية ، فضلاً عن تزايد الاهمية السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين العربي والعالمي، عقب تبنيها لسياسة حظر النفط ، اذ تزامن ظهور القضية الفلسطينية ، إلى الساحة العربية والدولية ، وكانت سياسة السعودية الخارجية ، في هذه المرحلة مقتصرة على السعي لتحقيق غاية مهمة ، وهي الحفاظ على الوحدة العربية دون المساس بأراضيها ، لاسيما عقب تحالفهم مع بريطانيا عقب الحرب العالمية الاولى، بغية توفير امتيازات سياسية تخدم الجانب العربي.

اخذ التدخل السعودي في قضية فلسطين بعد اندلاع حرب عام 1967، نهجا جديدا من خلال إصدار نداءً يدعو فيه ايقاف تصدير النفط العربي، الى الدول الغربية المناهضة للدول العربية وثورتهم ، مقابل الاعتماد على عدالة وإنصاف القضية الفلسطينية ، لم يكن للدور السعودي مراحل متقدمة كما لم يكن مؤهلاً للتأثير على سياسة التوازن بين الاقتصاد السعودي من جهة ، ومكانة الحكومة السعودية لدى عرب فلسطين من جهة اخرى ، وكان الهدف بشكل عام ، هو تجنب إثارة الرأي العام السعودي والعربي ، من خلال إيجاد مع حلولاً مناسبة دون ايقاع الضرر في الاقتصادي العربي ، كما أن رغبة الملك عبد العزيز في أداء دور إيجابي ومؤثر في قضية فلسطين اصطدمت بإصرار الدول الغربية، على مسألة إبقاءه بعيداً عن تلك القضية.

ورغم الدعم المادي السعودي ، في حرب عام 1973 ، غير ان قيادة المملكة العربية السعودية لسياسة حظر النفط العربي ، على الدول المساندة لإسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، لم يعمر طويلاً ، اذ اعيد النظر في السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ، كما أظهر الحظر النفطي، أن الدول العربية ، مستعدة لوضع خلافاتها جانباً ، واتخاذ موقف موحداً تجاه الدول الغربية ، بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية .

فضلا عن ما تقدم فان سياسة المملكة العربية السعودية تقليدية وواضحة، تعتمد على مبدأ الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عملت به معظم القيادات التي كانت تحكم الدول العربية في تلك المرحلة.

#### الهوامش:

- احمد الشقيري. (1979). صفحات من السياسة العربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- اسعد عبد الرحمن. (1974). الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (وقائع وتفاعلات). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية.
- السيد عليوه. (1982). الملك فيصل والقضية الفلسطينية. الرياض.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967. (1969). بيروت: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973. (1976). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973. (1973). الوثيقة المرقمة 214.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973. (بلا تاريخ). وثيقة رقم 219.
- اليوميات الفلسطينية. (1967). المجلد الرابع والخامس (1/7/1966 الى 30/6/1967).
- بنسون لي جريسون. (1991). العلاقات السعودية الامريكية. القاهرة.
- حامد ربيع. (1974). سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حامد عبدالله ربيع. (1971). التعاون العربي والسياسة البترولية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- دار الابحاث والنشر. (1974). سجل العالم العربي. بيروت.
- صلاح العقاد. (1973). البترول واثره في السياسة والمجتمع. القاهرة: المطعة الفنية الحديثة.
- صلاح العقاد. (1973). البترول واثره في السياسة والمجتمع. القاهرة.
- عاطف سليمان. (1973). النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية. مجلة شؤون فلسطينية.
- عبد الخالق حسونه. (1973). جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية.
- عبد الخالق حسونه. (1973). جهود جامعة الدول العربية في الشؤون البترولية. القاهرة.
- عبد الرحمن منيف. (3، 1974). حظر البترول هل كان حقيقة ام وهما. مجلة قضايا عربية.
- عودة ابو ردينة. (1975). سلاح النفط من الشعار الى الواقع. مجلة شؤون فلسطينية.
- غسان سلامة. (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ 1945 دراسة في العلاقات الدولية. بيروت: معهد الانماء العربي.

- غسان سلامة. (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية) (المجلد ط 1). بيروت: معهد الانماء العربي.
- غسان سلامة. (1982). السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية). بيروت. محمد حسين هيكل. (1992). حرب الخليج واوهام القوة والنصر. القاهرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية . (1991). السياسة الامريكية والعرب. بيروت.
- مصطفى محمد علي. (3، 1975). الملك فيصل رجل عام 1974. مجلة الدارة، صفحة 83.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1975). قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي 1967-1974. بيروت.
- هالة ابو بكر سعودي. (1983). السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي -الاسرائيلي 1967-1973. بيروت.

#### المصادر:

- احمد الشقيري، صفحات من السياسة العربية ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979.
- احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي، (د.م)، عمان، 1981.
- أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة – وقائع وتفاعلات، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ، بيروت، 1974.
- بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية، ت: سعد هجرس، القاهرة، 1991.
- حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع (العربي –الإسرائيلي)، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974 .
- حامد عبد الله ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، .
- دار الابحاث والنشر، سجل العالم العربي، ديسمبر عام 1974 ،ص ص 1002-1005 .
- صلاح العقاد، البترول واثره في السياسة والمجتمع، المطبعة الفنية الحديثة، 1973.
- عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 22 ، مركز الابحاث، بيروت، 1973 .
- عبد الرحمن منيف ،حظر البترول هل كان حقيقة ام وهماً ، مجلة قضايا عربية، العدد 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1974.

- عودة أبو ردينة، سلاح النفط من الشعار إلى الواقع، مجلة شؤون فلسطينية ، العددين (41-42) ، مركز الابحاث، بيروت، 1975 .
- غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 ( دراسة في العلاقات الدولية)، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 1980.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1، بيروت، 1969.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 ، ط1، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1976.
- محمد حسنين هيكل، ( حرب الخليج واوهام القوة والنصر)، القاهرة، 1992.
- محمد حسين هيكل ، الطريق إلى رمضان ، ت: يوسف الصباغ، بيروت، 1975.
- مركز دراسات الوحدة العربية ، السياسة الاميركية والعرب، بيروت، 1991.
- مصطفى محمد علي ، الملك فيصل رجل عام 1974 ، مجلة الدارة، العدد المرقم (3) ، الرياض، 1975 .
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي 1947-1974 ، بيروت، 1975.
- هالة أبو بكر سعودي ، السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي (1967-1973)، بيروت، 1983.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967 ، وثيقة رقم (364) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، الوثيقة المرقمة (214) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، الوثيقة المرقمة (403) .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، وثيقة رقم (219).
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، الوثيقة المرقمة (253).
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس (من 1966/7/1 إلى 1967/6/30) ، مركز الابحاث ، بيروت، 1967.



## الهوية المغربية: تنوع المحددات وتعدد التحديات

هدى أحنوش

طالبة باحثة في سنك الدكتوراه

كلية علوم التربية

جامعة محمد الخامس - الرباط - المملكة المغربية

[houdaahnouch@gmail.com](mailto:houdaahnouch@gmail.com)

00212674359726

## المخلص:

يُعالج هذا البحث مفهوم الهوية المغربية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها، ويسلط الضوء على الأبعاد المتنوعة للهوية المغربية مثل العرق، اللغة، الثقافة، الدين، والعادات الشعبية. يعرض البحث التأثيرات الخارجية التي تسهم في تشكيل الهوية المغربية، مثل العولمة، الإعلام، وتأثيرات الاستعمارية السابقة، ويكشف عن تأثير هذه العوامل على الحفاظ على الهوية المغربية وتماسكها.

الهوية المغربية تمثل خليطاً مميزاً من العوامل التاريخية والثقافية التي تتشابه مع التنوع الإثني في المجتمع المغربي. يُظهر البحث أن الهوية ليست ثابتة، بل هي عملية بناء مستمرة، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتراث الثقافي والديني الذي يميز المجتمع المغربي.

## أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في سياق التحديات التي تواجه الهوية المغربية في العصر الحديث. في ظل العولمة والضغط الثقافي والإعلامية المتزايدة، أصبح من الضروري فهم العوامل التي تساهم في تماسك أو تفكك الهوية الوطنية. إضافة إلى ذلك، يأتي البحث في وقت يشهد فيه المغرب تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، مما يبرز ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني بين الأفراد والمجتمعات. كما يُعد هذا البحث مرجعية للمسؤولين والمتقنين والمجتمع المدني لإيجاد حلول فعّالة للحفاظ على الهوية المغربية في ظل التحديات المعاصرة.

## أهداف البحث

- تحليل مفهوم الهوية المغربية: فهم المقومات الثقافية والنفسية والاجتماعية التي تُشكل الهوية المغربية.
- استكشاف أبعاد الهوية المغربية: دراسة العوامل العرقية، اللغوية، الثقافية، الدينية، والتاريخية التي تؤثر في تشكيل الهوية المغربية.

- تحديد التحديات التي تهدد الهوية المغربية: تحليل التحديات التي تواجه الهوية المغربية في العصر الحالي مثل العولمة، الإعلام، وقرصنة التراث.
- اقتراح حلول لتعزيز الهوية المغربية: تقديم اقتراحات واستراتيجيات للمحافظة على الهوية المغربية وتعزيز الانتماء الوطني.
- مواكبة تطورات الهوية في المستقبل: التطرق إلى كيفية مواجهة التحديات المستقبلية التي قد تواجه الهوية المغربية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

### المنهج العلمي المتبع

- سيتم اتباع **المنهج الوصفي التحليلي** في هذا البحث، حيث سيتم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهوية المغربية من خلال:
- **المراجعة الأدبية**: دراسة الأدبيات السابقة حول مفهوم الهوية المغربية، والتحديات التي تواجهها، وأبعادها المختلفة.
- **التحليل الاجتماعي**: تحليل تطور الهوية المغربية عبر الزمن، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل الهوية.
- دراسة الحالات: تحليل بعض الحالات المعاصرة التي تظهر تأثير التحديات على الهوية المغربية، مثل التفاعل مع الإعلام العالمي أو تأثير العولمة على الثقافة المغربية.
- التفسير الثقافي: تفسير كيفية تأثير الفنون الشعبية، المطبخ، واللباس، والمعمار على الهوية المغربية كجزء من الموروث الثقافي.
- ستعتمد النتائج المستخلصة من هذه الدراسات على تقديم صورة شاملة للهوية المغربية في الوقت الحالي وأبرز التحديات التي تواجهها.

### الكلمات المفتاحية:

الهوية – الهوية المغربية- محددات الهوية- تحديات الهوية....

## **Moroccan Identity: Diversity of Determinants and Multiple Challenges**

**AHNOUCHE HOUDA**

**PhD Student**

**Faculty of Educational Sciences**

**Mohammed V University - Rabat - Kingdom of Morocco**

### **Abstract:**

This research addresses the concept of Moroccan identity in light of the contemporary challenges it faces and sheds light on the various dimensions of Moroccan identity such as race, language, culture, religion, and popular customs. The research presents the external influences that contribute to shaping Moroccan identities, such as globalization, media, and the effects of previous colonialism, and reveals the impact of these factors on preserving and coding Moroccan identity.

Moroccan identity represents a distinctive mixture of historical and cultural factors that intertwine with ethnic diversity in Moroccan society. The research shows that identity is not fixed, but rather an ongoing construction process, and is closely linked to the cultural and religious heritage that distinguishes Moroccan society.

### **Importance of the research**

This research gains great importance in the context of the challenges facing Moroccan identity in the modern era. In light of globalization and increasing cultural and media pressures, it has become necessary to understand the factors that contribute to the cohesion or disintegration of national identity. In addition, the research comes at a time when Morocco is witnessing profound social and cultural transformations, which highlights the need to preserve national identity and enhance national belonging among individuals and communities. This research is also a reference for officials, intellectuals and civil society to find effective solutions to preserve Moroccan identity in light of contemporary challenges.

### Research objectives

- Analyzing the concept of Moroccan identity: Understanding the cultural, psychological and social components that shape Moroccan identity.
- Exploring the dimensions of Moroccan identity: Studying the ethnic, linguistic, cultural, religious and historical factors that influence the formation of Moroccan identity.
- Identifying the challenges that threaten Moroccan identity: Analyzing the challenges facing Moroccan identity in the current era such as globalization, media and heritage piracy.
- Proposing solutions to enhance Moroccan identity: Providing suggestions and strategies to preserve Moroccan identity and enhance national belonging.
- Keeping pace with future identity developments: Addressing how to confront future challenges that may face Moroccan identity in light of global social and economic changes.

### Scientific method followed

- The descriptive-analytical method will be followed in this research, as data related to Moroccan identity will be collected and analyzed through:
- Literature review: Studying previous literature on the concept of Moroccan identity, the challenges it faces, and its various dimensions.
- Social analysis: Analysis of the evolution of Moroccan identity over time, and the impact of internal and external factors on identity formation.

Case studies: Analysis of some contemporary cases that show the impact of challenges on Moroccan identity, such as interaction with global media or the impact of globalization on Moroccan culture.

- Cultural interpretation: Interpretation of how popular arts, cuisine, clothing, and architecture affect Moroccan identity as part of the cultural heritage.
- The results drawn from these studies will provide a comprehensive picture of Moroccan identity at the present time and the most prominent challenges it faces.

**Keywords:** Identity – Moroccan identity – Identity determinants – Identity challenges.

**تمهيد:**

أصبح العالم بأسره يشهد العديد من التحديات في مستويات مختلفة، سواء تعلق الأمر بالمواطنين السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الأمنية... وتنتج هذه التحديات في غالب الأحيان بالنظر للمكانة التي تحظىها هذه الدول، والمغرب ليس استثناء من ذلك، بحيث إن مكانته وتموقعه يجعلان منه في مرمى حجر هذه التحديات.

ومن أهم هذه التحديات تثار مسألة الهوية المغربية التي أضحت في مهب ريح مجموعة من الأخطار، مما يستوجب ضرورة مراجعة وترسيخ مقوماتها بما يتوافق مع طموحات المواطنين، وتعزيز التشبث بجذورها.

ويعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم التي تتميز بالتعقيد والحساسية، وذلك نظرا إلى تنوع الخطابات الدائرة عن معنى الهوية والانتماء والأصل في كل زمان ومكان، إذ ينظر كل خطاب بناء على نزعة حائرة بين الذاتية والموضوعية- على أنه يمتلك الحقيقة، ويقدم رؤية دقيقة وصائبة، وفق مجموعة من التصورات المعرفية عن الهوية في بعدها النفسي والاجتماعي والتاريخي...

ولا شك أن هذا الحال ناتج عن طبيعة هذا المفهوم الترحالي الذي ينهل من عدة مشارب معرفية متعددة، سواء في المنطق، أو الميتافيزيقا، أو الأنثربولوجيا، أو علم النفس، أو علم الاجتماع...

إنطلاقا من هذا التمهيد نطرح التساؤل التالي:

- ماهي الأبعاد المتحركة في تماسك أو تفكك الهوية المغربية؟

إن ترحالنا في أغوار هذا المفهوم دفعنا إلى بناء تصور شمولي، يستند على التركيز على الزوايا التالية:

- أولا: مدلول الهوية المغربية

- ثانيا: أبعاد الهوية المغربية

- ثالثا: تحديات الهوية المغربية

**أولا: مدلول الهوية المغربية**

استقطب مفهوم الهوية اهتمام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، حيث ارتبطت معانيه بعدة دلالات متباينة باختلاف السياقات والمجالات. ففي اللغة العربية، ترتبط الهوية بالفعل "هوى"، وهو مصغر من "هوة"، الذي يشير إلى البئر العميقة التي يصعب الوصول إليها، بينما يعتبر بعض اللغويين الهوية مرادفاً للحقيقة الثابتة في كيان الإنسان (ابن منظور، 374). كما يراها اليعقوبي (2008) في تفسيره على أنها الذات الثابتة التي تتجسد رغم تغير أحوالها، ما يعكس استمرارية الهوية في مواجهة التحولات الزمنية والاجتماعية.

أما في الاصطلاح الفلسفي، فقد عُرفت الهوية بأنها "الحقيقة المطلقة التي تشمل جميع الحقائق كما يشمل النواة الشجرة في غيبها المطلق" (لالاند، 2012، ص607). ومن زاوية أخرى، تعرف الهوية بأنها "حقيقة الشيء التي تميزه عن غيره، ويطلق عليها أيضاً وحدة الذات" (الجرجاني، ص216)، حيث يبرز في هذا التعريف الجانب التمييزي الذي يسهم في تحديد الأفراد والجماعات من حيث تمايزهم عن سواهم.

كما جاء في معجم لالاند أن الهوية هي "ميزة ثابتة في الذات"، ما يعكس ثبات جوهر الفرد أو الكائن عبر الزمن، وبالتالي هي العلامة التي تجعل الكائن "هو هو" في مختلف فترات وجوده (المعجم الوسيط، 2004، ص988). وعليه، تعتبر الهوية في هذا السياق أساساً لتمييز الذات عن الآخرين، وتُحيل إلى خصائص مميزة تجعل الكائن ثابتاً في جوهره على الرغم من تغيرات الظروف.

ويُعزز هذا التصور من خلال تعريف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (M. Weber)، الذي يرى أن الهوية تنبع من إحساس الجماعة بالأصل المشترك. وتظهر الهوية من خلال التعبيرات الثقافية المشتركة مثل الرموز والعادات، والميول الفكرية المتنوعة التي تميز جماعة عن أخرى. بذلك، تحتفظ الهوية بوجودها وحيويتها عبر الأجيال من خلال الأساطير والقيم والتراث الثقافي الذي يتوارثه الأفراد والجماعات (علي، 2014، ص443).

ومن المنظور السيكولوجي والاجتماعي، تتصل الهوية بما يتبادر إلى الذهن عندما يفكر المرء في ذاته. إنها نتاج الإحساس الواعي للفرد بتفرده في سياق التضامن مع قيم الجماعة، وبالتالي فهي مجموعة من العمليات التي تقع في مركز الثقافة الاجتماعية والشخصية، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل المجتمعية المتغيرة والتي تؤثر في تكوين الأفراد داخل السياقات الاجتماعية المختلفة. بهذا الشكل، تصبح الهوية مكوناً يتداخل مع مختلف الأبعاد البنوية والوظيفية في المجتمع. (Elmore, 2012, p.69)

وتُعزز الهوية في سياقات عديدة من خلال علاقتها بالمفاهيم الأخرى مثل التراث. فقد ربط عبد الله العروي بين الهوية والتراث في كتاباته، حيث اعتبر أن "التراث هو أساس تكوين الهوية" وأوضح أن "غياب الشعور العفوي بالذات يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الماضي لإثبات هويتهم، ليصبح بذلك التراث مرادفاً للاستمرارية التاريخية. فهويتنا هي ما خلفه أسلافنا" (العروي، 1999، ص97). وبالتالي، يصبح التراث والهوية عنصرين متلازمين، وهما مكونان أساسيان لتشكيل الشخصية الفردية والجماعية على حد سواء (التويجي، 2011، ص20)

أما الهوية المغربية، فهي مزيج فريد من العناصر الثقافية، التاريخية، والاجتماعية التي تميز الفرد المغربي داخل الجماعة، وتُظهر تلك الخصائص التي تجسد مفهوم "تمغريبت". وتمثل هذه الهوية الخصوصية الثقافية التي تميز الأمة المغربية عن غيرها من الأمم، بحيث يتمازج فيها العنصر المادي والنفسي في وحدة متكاملة. إنها مسار مستمر من البناء والتراكم ينطلق من الذات الفردية ليتشكل في إطار الجماعة المغربية، مُسهماً في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال التفاعل المشترك داخل هذا السياق الهوياتي (عززة، ص8).

### ثانياً: أبعاد الهوية المغربية

كما هو معلوم أن الهوية المغربية ليست معطى قبلياً ولا بناء جاهزاً ومكتملاً، بل هي حالة معينة تبنى وفق مزيج بين مجموعة من الأبعاد، ومن أهمها نذكر:

#### - البعد العرقي والإثني

يتميز المغرب بتعدد الأعراق والإثنيات، مما يعكس تنوع الثقافة يزر بها المغرب وغنى حضارته الممتدة الجذور في عمق تاريخه الطويل، ناهيك عن تنوع سكانه، بحيث ازدادت إلى سكانه الأصليين من الأمازيغ،

مجموعة من الأعراق الأخرى، سواء المتوافدة عليه من الهجرات المتوالية القادمة من المشرق، أو من جنوب صحراء إفريقيا، وكذا من الشمال، وهذا ما انعكس على طبيعة التركيبة الاجتماعية للمغرب، وكذا على تعدد المعتقدات السماوية التي توالى عليه منذ أقدم العهود، كاليهودية، والمسيحية، وأخيراً الإسلام.

### - البعد اللغوي

شهد هذا البعد تجادبا بين آراء مختلفة، بحيث يرى البعض أنّ المغرب يعتبر دولة أمازيغية-عربية، في حين يصرّ آخرون على الهوية الأمازيغية – الإفريقية، وبين هذا وذاك يعترف المغاربة بالهوية الأمازيغية للبلاد، انطلاقاً وتأسيساً على مجموعة من المحددات التي تميز كل من منطقة عن الأخرى، على غرار اللغة والثقافة... بحيث أنه على الرغم من تعلم الأمازيغ للغة العربية وإجادتهم لها، إلا أنهم صانوا وحافظوا على إرثهم الثقافي المتوارث المتواتر، وتقاليدهم، ولغتهم وأمثالهم، وحكمهم، وعاداتهم، وفنونهم (الخطابي، 2019)...

وعلى الرغم من استعمال لغة الضاد في مجموع مناطق المغرب وأرجائه وفي مختلف الميادين والقطاعات الحيوية، وفي جل فروع وحقول العلوم على تباينها على امتداد العهود والأحقاب التي تعاقبت على تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى اليوم، إلا أنه تمت العناية بشكل مواز اللغة الأمازيغية أيضا باعتبارها لغة رسمية تم التنصيص عليها دستوريا، باعتبارها عنصرا أساسيا في المكونات الأساسية للهوية المغربية.

علاوة على ذلك، خلفت الحركات الاستعمارية الأجنبية ناقلا للغات أجنبية أخرى تعايشت مع اللغات المحلية كالفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية، والبرتغالية والإيطالية...

### - البعد الثقافي الشعبي والفلكلور

يزخر المغرب بغنى وتعدد الفنون الشعبية والمهرجانات الفلكلورية التي تتباين من منطقة لأخرى، وتتصل هذه الفنون بعراقة الشعب المغربي وهويته المتفردة، نابعة من البيئة الخاصة لكل منطقة، سواء البوادي أو الحواضر... وهذا ما يتضح من خلال النغمات والإيقاعات المتنوعة.

وتتفرد كل منطقة بثقافتها الشعبية الخاصة، أو على الأقل من خلال جزئيات وتفاصيل تميز كل منطقة على حدة، بحيث مثلا تختلف الرقصات التقليدية بين شرق المغرب وغربه، وشماله وجنوبه...

ومن بين مظاهر الفلكلور نجد التبوريدة التي تعكس عراقة الفارس والفرس وطقوس الفروسية المغربية، من خلال مجموعة من التفاصيل التي يتفرد بها لباس الفارس وزينته، وكذا شكل الفرس في تناسقه وتناغمه مع السربة ككل.

وهذا ما يبرز مجموعة من الرقصات، واللوحات الفنية سواء التي كانت مصاحبة للفروسية كعبيدات الرمي، أو تلك المستقلة والقرينة بجلسات الاستمتاع أو بمناسبات معينة، على غرار الطرب الأندلسي، والغرناطي، والموشحات، وفنّ الملحون، والأمداح، والفن الأمازيغي الأصيل (للأبوية)، والطقوقة الجبلية في شمال المغرب، ورقصة كناوة، ورقصات أحيديوس، والركادة، وغيرها...

### - بعد الطبخ المغربي

من بين الممارسات البشرية التي تميّز التعدد الثقافي المغربي نجد المطبخ المغربي، باعتباره من أكثر المطابخ تنوعاً وغنىً وشهرة في العالم، وذلك راجع إلى ثرائه، وتنوّعه، وابتكاراته وإبداعه، وتعدّد مصادر تكوينه، إذ يتشكل من مزيج بين المطبخ الأمازيغي الأصيل، والأندلسي، والعربي، والمطبخ التركي

العثماني، والمغربي، والشرق أوسطي، والإفريقي... ويتشعب من مختلف الحضارات المتباينة المتعاقبة على المغرب التي سادت في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولقد تميزت مجموعة من المدن المغربية بفنون الطبخ، وإعداد أشهى المأكولات والحلويات، على غرار مدينة مراكش التي اشتهرت بعدة أطباق من قبيل الطنجية، وهذا ما جعل من المغرب يحتل المرتبة الأولى في المطبخ العالمي في عدة مناسبات.

### - البعد المعماري

ساهمت مجموعة من المتغيرات السالفة الذكر على إغناء فنّ العمارة في المغرب، باعتباره من الفنون الإسلامية التقليدية العربية التي تنتشر في مختلف ربوع المملكة وتنتصب شامخة بكل ألون الإبداع والفن والابتكار.

ومن أبرز هذه المعالم الإبداعية الخلاقة نجد فن العمارة الذي يسود في مختلف المدن المغربية، وحواضره الألفية وفي مداشره وقراه، من قبيل الصوامع والجوامع والقصور والمباني والقصبات المنتشرة في مختلف الربوع والأصقاع، كصومعة "الكتيبة" بمراكش، و"حسان" بالرباط.

علاوة على ذلك، يحفل المغرب بمجموعة من المآثر الحضارية الأخرى، كذلك "المدرسة البوعنانية" بفاس، و"مقابر السعديين" بمراكش، وغيرها من القصور والقلاع والحصون، والمباني والأبواب الشامخة، والأضرحة والمساجد الكبرى التاريخية منها والحديثة الكثيرة التي تملأ مختلف ربوع البلاد.

وتتسم هذا المآثر بطابعها المغربي الفريد الذي يعكس الهوية المغربية، عبر الأسقف والروافد الخشبية المنقوشة، وكذا الأثاث، والأسقف، والأعمدة الرخامية، والزليج الملون، والأبواب، واستعمال الموزاييك ذي الرسوم والألوان والخطوط البديعة الزاهية، التي تقدم تنوعاً رائعاً من الأشكال التي قد توحى للناظر إليها بأبهى صور الطبيعة، وروعة جمالها.

### - البعد الرياضي

أصبح الإشعاع الرياضي الذي تشهده المملكة المغربية في العديد من القطاعات الرياضية رافعة أساسية تعكس الهوية الوطنية، إذ تجاوزت الإنجازات الرياضية المغربية حدود المنافسات المحلية لتصل إلى الساحة الدولية، مما ساهم في إبراز صورة المملكة وإشعاعها في مختلف أنحاء العالم. على غرار الإنجازات غير المسبوقة للمنتخبات الوطنية لكرة القدم، حيث استطاع المنتخب المغربي الأول أن يصل إلى نصف نهائي كأس العالم 2022 في قطر، ليحقق بذلك إنجازاً تاريخياً كأول منتخب عربي وإفريقي يصل إلى هذه المرحلة من المونديال. هذا الإنجاز ليس مجرد تفوق رياضي، بل يمثل أيضاً تجسيدا لروح الوحدة الوطنية والتفاني الذي يعكسه اللاعبون المغاربة في تمثيلهم لبلادهم على الساحة العالمية.

إلى جانب ذلك، حقق المنتخب الأولمبي المغربي إنجازاً آخر يتمثل في فوزه بكأس إفريقيا تحت 23 سنة، ما يعكس تطوراً ملحوظاً في مستوى الرياضة المغربية على مستوى الفئات العمرية. وقد نجح أيضاً في التأهل إلى دورة الألعاب الأولمبية باريس 2024، حيث احتل المركز الثالث في تصنيف هذه الفئة، وهو ما يعد تأكيداً على قوة البنية الرياضية في المملكة واستعدادها للمشاركة الفاعلة في المنافسات العالمية الكبرى.

أما بالنسبة للمنتخب الوطني النسوي، فقد كانت له مشاركتان بارزتان أسهما في تعزيز صورة المملكة على الساحة الدولية. أولاً، احتلت "المنتخب الوطني المغربي للسيدات" وصافة كأس إفريقيا للسيدات، وهو



إنجاز يعكس تطور كرة القدم النسائية في المغرب. كما شاركت بعثة المنتخب في كأس العالم للسيدات، حيث خرجت من الدور الثاني في أول مشاركة لها في تاريخ المنافسة، وقدمت مستوى مشرفاً يعكس الجهد المبذول لتطوير الرياضة النسائية في المملكة. هذه المشاركة تعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق المزيد من النجاح في المستقبل، وتحفيز الفتيات على الانخراط في الأنشطة الرياضية.

لقد خلفت هذه الإنجازات الرياضية أصداءً هوياتية عميقة في المجتمع المغربي، إذ ساهمت في تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية والفخر المشترك بين جميع شرائح المجتمع. أصبح هذا البعد الرياضي أحد أبرز الأدوات التي تعكس الهوية المغربية على الساحة العالمية، حيث أضحت تعبر عن قيم التضامن، الكرامة، والإصرار على تحقيق التفوق في المحافل الدولية. وقد تجلّى ذلك في العديد من المواقف، مثل التزام لاعبي ولاعبات المنتخبات المغربية بعبادات وتقاليد تعكس الروح الوطنية، على غرار البر بالوالدين، الاحترام المتبادل بين الأفراد، وحب الوطن. هذه القيم لا تقتصر فقط على الميدان الرياضي، بل تتسرب إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في المملكة.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن الرياضة في المغرب أصبحت أحد أهم محاور بناء الهوية الوطنية المعاصرة، إذ تساهم في تعزيز الانتماء الوطني وتعكس صورة إيجابية للمملكة في الخارج. من خلال هذه الإنجازات الرياضية، يمكننا اعتبار الرياضة أداة فعالة ليس فقط لتطوير الأفراد، بل أيضاً لتعزيز مكانة المغرب على الساحة الدولية، وتوسيع آفاق تأثيره الثقافي والرياضي في العالم.

#### - بعد اللباس واستيطيقته

يعتبر اللباس المغربي أحد الأبعاد الأساسية التي تعكس الهوية الثقافية المغربية، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تراثه الأصيل. يمثل اللباس أحد المقومات البارزة للحضارة المغربية التي ازدهرت وتألقت في المنطقة المغاربية، ويعد أداة أساسية للتعبير عن التعدد والتنوع اللذين يميزان الثقافة المغربية الأصيلة. من خلال تنوع الألبسة واختلاف أنماطها، يعكس اللباس المغربي تفاعلاً مع مختلف الحضارات والديانات، مما جعل منه عنصراً غنياً بالرموز الثقافية والتاريخية.

من بين الألبسة التقليدية المغربية العريقة نجد الجلباب، السلّهام، الجبادور، البدعية، الدراعية، الحايك، العباءة، الكندورة، الففطان، والتكشيطة... وهذه الألبسة، التي تعود جذورها إلى العهود القديمة لدى سكان البلاد الأصليين، شهدت تطوراً ملحوظاً بدءاً من عصر المرينيين، واستمرت في التطور لتصبح جزءاً من الموروث الثقافي الذي يتميز به المغرب. بعض هذه الألبسة كانت أيضاً منتشرة في الأندلس، مما يبرز التأثير المتبادل بين المغرب والأندلس على مر العصور.

وتمثل كل نوع من هذه الألبسة رمزاً من رموز الثقافة الشعبية الأصيلة، حيث يعبر كل لباس عن فئة اجتماعية أو مناسبة معينة. على سبيل المثال، يُعد "القفطان" من أرقى أزياء النساء المغربيات التي يُحتفى بها في المناسبات الرسمية والمهرجانات الثقافية، بينما يُعتبر "التكشيطة" رمزاً للمرأة المغربية التقليدية، حيث تفضل العديد من النساء ارتداؤها باعتبارها مفخرة لهنّ وللتعبير عن الهوية الثقافية الوطنية.

وفي السياق ذاته، تتميز كل مدينة أو منطقة في المغرب بأزياءها الخاصة التي تعكس الطابع الثقافي المحلي. فالأزياء في شمال المغرب تختلف عن تلك في جنوبه، سواء من حيث الألوان أو الزخارف أو التقنيات المستخدمة في الخياطة والحياكة. هذا التنوع في الألبسة يعكس الإبداع الكبير في استخدام الأقمشة والتطريزات، ويظهر التأثير البيئي الطبيعية والاجتماعية المحيطة بكل منطقة. من خلال الأزياء التقليدية،

يظهر إبداع الحرفيين المغاربة في خلق ألبسة مزخرفة ومطرزة بألوان وأشكال فنية تعكس الطابع الفريد للمغرب.

وفي عصرنا الحالي، لا يزال اللباس المغربي يحظى بمكانة مرموقة في عالم الموضة، حيث يُظهر العديد من المصممين المغاربة براعتهم في دمج التقاليد مع الأساليب العصرية. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة اهتمامًا عالميًا متزايدًا بالأزياء المغربية التقليدية، مما جعلها تُعرض في عروض الأزياء الدولية.

رغم هذا الاهتمام الكبير، تظل هذه الأبعاد الثقافية مهددة بعدد من التحديات، حيث يعاني التراث اللباسي المغربي من تأثيرات العولمة والحداثة التي تسعى إلى تهميش الأزياء التقليدية لصالح الأزياء الغربية. كما يواجه التراث اللباسي التقليدي تحديات مرتبطة بنقص في نقل المعرفة والمهارات من الأجيال القديمة إلى الأجيال الشابة، مما يعرض هذا الموروث للاندثار إذا لم تُتخذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه وتعزيزه.

### ثالثا: تحديات الهوية المغربية

#### - تحدي الإعلام

يوثر الإعلام في عدة جوانب متصلة بالهوية المغربية، وعلى سبيل المثال نورد ما يلي:

#### - تأثير الإعلام على الانتماء:

يعد الانتماء من بين أهم السمات المعبرة عن الهوية، لذلك فإن استخدام وسائل الإعلام الجديد بشكل مفرط قد يؤدي إلى إحداث تفكك في الانتماء بكل أبعاده، وفي مقدمتها الانتماء إلى المكان الذي يمثل تمازجا بين الطبيعة والقيم والثقافة وأنماط التعامل مع البيئة والآخر والعمران، وفي ظل استخدام الأنترنت ووسائل الإعلام الجديد فقد تراجعت أهمية عامل المكان المعايير كمتغير أساسي في تأسيس ذات الفرد وانتمائه وشخصيته في المجتمع المعاصر إلى حد كبير، أي أنه تم القضاء على الانتماء للمكان، الذي يمثل الوطن والأرض، وبالتالي أصبح الفرد ينتمي في إطار مفهوم الاعلام الجديد إلى مجتمعات وليس إلى مجتمع، ولأديان وليس لدينه، ولثقافات وليس لثقافته، إنه ما أطلق عليه "مواطن الشبكة" (كربية، 2021، ص91).

#### - تأثير الإعلام في اللغة:

يتفق العديد من الباحثين على اختلاف مذاهبهم في العلوم الإنسانية والاجتماعية على أن "ثقافة كل أمة كامنة في لغتها، كامنة في معجمها ونحوها ونصوصها، واللغة بلا منازع تبرز السمات الثقافية بأنواعها" (رحومة، 2005، ص344)، ومشيرين إلى أن اللغة هي أحد أهم مكونات الهوية وخير معبر عنها.

وبالتالي فإنه وفي ظل استخدام الوسائط الجديدة تطفو على السطح عدة لغات غير معيارية هجينة تلوث الهوية، وتؤدي إلى تراجع اللغات المحلية على حساب اللغات الأخرى الهجينة.

#### - تأثير الإعلام في الدين:

من بين مرتكزات الهوية المغربية نجد الدين الإسلامي، مع احترام تام لحرية المعتقد الديني في ظل تعايش وتسامح بين مختلف الأديان السماوية، ولقد أضحت الإعلام الجديد يشن حربا واعتداء على الدين باعتباره أحد معالم الهوية المغربية، ذلك أن الإعلام الرقمي وما يحتويه من مضامين سلبية تسعى إلى تشويه صورة

الإسلام عن طريق الترويج للأفكار الاستشراقية الموبوءة عن التاريخ الإسلامي، واتهام المسلمين بالخروج عن قيم التحضر وقوانينه ولجونه إلى العنف وبالتالي ما ينشر من أفكار منحرفة ضد الدين، يهدف إلى التشكيك في المعتقدات الدينية، واستبعاد الإسلام ( . كربية،ص91)

#### - تأثير الإعلام في الأخلاق:

يعاني الكثير من مستخدمي الإعلام الجديد من مجموعة من التأثيرات الأخلاقية السلبية، إذ أثبتت العديد من الدراسات أن نسبة كبيرة من مستخدميها يلجؤون إلى مواقع الإباحية بالدرجة الأولى، وينعكس هذا السلوك في مجموعة من وسائل العرض من صور وفيديو وحكايات تنشر وتصبح في متناول الجميع، ولا جدال أو شبهة في أن تلك الإباحية الإلكترونية من أخطر ما يمس بفضيلة الحياء والقيم الدينية والخلفية التي ينبغي أن يتحلى بها كل فرد وفي أي مجتمع ( كربية،ص91).

#### - تأثير الإعلام في المجتمع:

يؤدي استخدام الإعلام الجديد إلى إضعاف بنية التفاعل الاجتماعي، نتيجة لكثرة استخدام هذه الوسائل، وتخصيص وقت أطول عوض تخصيصه للتواصل مع الأسرة والأصدقاء، مما يؤدي إلى العزلة عن الآخرين والتباعد بين أفراد الأسرة وكذا المجتمع، وغياب الاتصال الشخصي بينهم، وهذا كله يؤثر في التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وانحصار العلاقات الاجتماعية، وجمود الحراك الاجتماعي، وبالتالي إضعاف علاقة الفرد بهويته ومجتمعه ( كربية،ص91).

#### - تحدي العولمة

تجسد العولمة أيديولوجية تعبر عن إرادة الهيمنة على العالم من قطب واحد يملك السيطرة والاختراق في عصر الكلمة والصورة والتحكم عن بعد ( حجازي، 2005،ص21)، وقد أحدثت تحولاً كبيراً في كل مناحي الحياة، وامتدت إلى التأثير في طبيعة الهوية، وذلك بأن جعلت الثقافات أكثر تداخلاً من أي وقت مضى، وأضحت الثقافة المحلية والهوية الخاصة بكل بلد أمام حتمية خلق هويات هجينة تجمع بين الثقافات المحلية والعالمية.

وفي ذات المنحى، فإن للعولمة أثر سلبي في التأثير على الهوية الوطنية وفقدانها أو تشويهها لصالح هوية كونية.

#### - تحدي قرصنة التراث اللامادي

يتشكل التراث اللامادي المغربي من مجموعة من الممارسات والطقوس الاحتفالية أو الدينية... والتي تختلف وتتنوع باختلاف مناسبتها ومكان ممارستها، على غرار طقوس العبور من حفلات العقيقة أو الزواج أو غيرهما، أو من خلال الرقصات المتباينة بين ربوع ومناطق المملكة...

و لعل من بين أهم التحديات التي أضحت تعاني منها الهوية المغربية مسألة قرصنة مجموعة من العادات والتقاليد المحلية ونسبتها إلى ثقافات أخرى، وهذا ما يستوجب بالأساس ضرورة تسجيل مجموعة من المعالم والممارسات لحفظها، على غرار تسجيل الفنتازيا كثرات لامادي مغربي.

#### خاتمة :

استنادًا إلى ما تم تناوله في هذا البحث، يتضح أن الهوية المغربية تمثل بعدًا أساسيًا في تشكيل صورة "الأنا" المغربي الذي يتفرد بنخوته وأصالته، وبحبه العميق لوطنه ولأهله. إنها هوية نابضة بالحياة، تستمد قوتها من تنوعها الثقافي الغني والموروث التاريخي الذي يعكس التعدد في العادات والممارسات التي جعلت من الفرد المغربي متميزًا عن غيره من أفراد المجتمعات الأخرى. من خلال هذه الهوية، يُعبر المغاربة عن انتمائهم العميق لوطنهم، إذ أن هذه الهوية ليست مجرد مجموعة من السمات الثقافية أو العادات الظاهرة، بل هي تكامل شامل يعبر عن العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع، بين الذات الجماعية والخصوصية الثقافية.

ومع ذلك، تظل الهوية المغربية في مواجهة مستمرة مع التحديات المتزايدة التي تهدد تماسكها وقيمتها في العالم المعاصر. فالتأثيرات العولمية، والصراع بين الحداثة والتقاليد، والتغيرات الاجتماعية والسياسية، تُشكل تهديدات مستمرة لهذا الكيان الهوياتي. وبالتالي، فإن من الضروري أن نولي عناية خاصة للحفاظ على هذه الهوية، من خلال تعزيز ثقافة الوعي الوطني، وتنمية الفهم العميق للقيم والتقاليد التي تشكل جوهر هذا الكيان. ينبغي أن يكون الحفاظ على الهوية المغربية جزءًا لا يتجزأ من الجهود المبذولة للتنمية المستدامة، سواء على مستوى التعليم، أو الإعلام، أو الثقافة، لضمان عدم تأثير هذه التحديات على تميزها وثباتها.

في الختام، يمكن القول إن الهوية المغربية هي محصلة لعوامل ثقافية وتاريخية متعددة، وهي تشكل أسسًا لوجود الفرد والجماعة في سياق الثقافة الوطنية. لذا، فإن مسؤوليتنا جميعًا تكمن في الحفاظ عليها، من خلال الفهم العميق لمكوناتها، والعمل المستمر على تعزيزها في وجه التحديات المعاصرة، لضمان استمرار إشعاعها في المستقبل.

#### المراجع المعتمدة:

- إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (د، ط)، 1983.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005.
- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، ج. 2، عويدات للنشر، بيروت، (د، ط)، 2012.
- الدستور المغربي (الفصل 5).
- عبد العزيز بن عثمان التويجي، التراث والهوية المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، (د، ط)، 2011.
- عبد الله العروي، الإيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1999.

- عبد الله بوصوف، تمغريب محددات الهوية وممكنات القوة الناعمة، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الطبعة : 2023.
- علي عبد الرؤوف علي، الاندماج الاجتماعي بين مآزق الهوية وفتح العولمة تحديات وتحولات عمران المدنية الخليجية المعاصرة، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2014.
- علي محمد رحومة، الأنترنت والمنظومة التكنو اجتماعية، بحث تحليلي في الآلية التقنية للأنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط.1، العدد 53، 2005.
- فريال حمود، عيسي الشماس، مستويات تشكل الهوية الاجتماعية وعلاقتها بالمجالات الأساسية المكونة لها لدى عينة من طلبة الصف الأول الثانوي من الجنسين . مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 ، ملحق ، 2011.
- كريمة محمد كربية، جدل الهوية والإعلام الجديد، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب والفنون التطبيقية، جامعة السلطان قابوس، المجلد (12)، العدد (03)، ديسمبر 2021.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.
- محمد الجرجاني، معجم التعريفات، تح. محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، (د، ط)، (د، ت).
- محمّد محمّد الخطّابي، **ينابيع ومكوّنات الهوية المغربيّة**، مداخلة على هامش المؤتمر الذي تزمع تنظيمه بمدينة الناظور من 9 إلى 12 أكتوبر 2019 كلّ من مؤسسة الإدريسي المغربية-الإسبانية للبحث التاريخي والأثري والمعماري، والكلية متعدّدة التخصصات بالناظور، وجامعة محمد الأول، ومنتدى التعمير والبيئة والتنمية بالناظور، حول موضوع "شرق بلاد الريف في التاريخ والآثار والمعمار"، تم الاطلاع عليها يومه الأربعاء 15 يناير 2025، على الساعة 10:00، عبر الرابط:

[https://lakome2.com/opinion/136727/#google\\_vignette](https://lakome2.com/opinion/136727/#google_vignette)

- محمد يعقوبي، معجم الفلسفة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2008.
- Daphna Oyserman Kristen Elmore. **Self, Self-Concept, and Identity.A** Division of Guilford Publications, Inc.72 Spring Street, New York 2012 ، p.69.



Issue - NO. 22 - Part I - February - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

# American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY  
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN  
AND SOCIAL AFFAIRS

( ISSN ) Electronic ( 4806 - 3085 ) / ( ISSN ) Paper ( 4830 - 3085 )

Legal deposit number in the Moroccan National Library ( 2025PE00006 )

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives ( 2735 )



Journal Website : <https://iajphss.us/>